

سفيان محجوب

# موقف أبي حامد الغزالي من السَّماع والآلات الموسيقيّة

دراسة تحليليّة نقدية مقارنة





تاریخ و جغرافیای ایران  
از دکتر محمد تقی بهار

تاریخ  
۷۸  
۲  
۷۸  
۲۱

الحمد لله والفضل لله والشكر لله على ما أنعم وتكرّم وبارك.

ثم أنا ممنون لجميع من ساعدني على إتمام هذه الرسالة .. التي كانت شاهدة على كثير من الصّدّات النّفسية والمصادمات الفكرية، كادت لولا رحمة الله تعالى، أن تضع حدًا لحياتي الدّنيا.. وهو ما حصل للأسف الشّديد لزميلي الموسيقي الفدّ أنيس يعقوبي، رحمه الله تعالى وأسكنه فردوس الجنّة الأعلى.. فضلًا قولوا آمين.

وأخصّ بالشكر الأستاذ المُشرف السيّد أنيس المؤدّب، للدّعم الذي قدّمه ولملاحظاته الكثيرة التي أمدّني بها طيلة أطوار الرسالة ؛ ولن أنسى له لحظةً فارقةً في حياة البحث - وفي حياتي الدّنيا والآخرة.. ورُبّما ستكون كذلك في حياة الكثيرين - حين أتيتُهُ وأنا مُكتئِب القامة أمشي.. بعد حوالي سنة من تقلب المصادر، والمراجع، ومواقع الانترنت.. وأخبرته أنّ «الموسيقى حرام!! ولم يعد هناك داعٍ لإتمام الرسالة، شكرًا جزيلًا، سأبحث لي عن عمل آخر بعيدا عن الموسيقى...!!» فأجابني بعد حين.. «الموسيقى حرام؟.. أثبت لنا ذلك!.. في رسالة علمية موضوعية!..» فقلت «وهل ذلك ممكن؟» - أقصد وأنا طالب بالمعهد العالي للموسيقى!! -.. فقال «طبعًا!!»... ولكم أن تتخيّلوا تهلّل أسابير عقلي بهذه الكلمات «المُستنطق».. والتي كانت كفيلة بإرجاعي إلى البحث من جديد!!... لكن!.. رجعتُ إلى البحث وما رجعت!.. رجعتُ بِنِيّة ضمنيّة أخرى - هي عكس النّيّة الأولى - .. رجعتُ لأثبت لآساتذتي، وأصدقائي، وزملائي في المعهد العالي للموسيقى..... أنّ الموسيقى حرام!! (... ) وحصل ما لم يكن في الحُسبان...

### شهادات لمن قرؤوا الرسالة قبل طبعا :

«صدقا منمنقة منسقة مرتبة ترتيبا منطقيًا رائعًا.. صدقا لم أصبر حتى أتصفح رسالتك مع مرور سريع على بعض الأجزاء.. بالطبع قد اختلف معك في تفاصيل دقيقة جدا لا تؤثر في البحث إجمالًا بل ولاتكاد تذكر.. لكن في النهاية صدقا رائع .. حفظك الله ووفقك أخي الحبيب»

د. محمد الزّوسي (مصر)

«قرأت في سفري هذا بحثكم للماجستير عن رؤية الغزالي، فرأيتة نافعا صالحا للطبع والنشر فأنّت جمعت بين العلمين المتعلقين بموضوع المسألة وأرجو لك التوفيق والمزيد من الاجتهاد»

الشيخ أبو بكر بروين (ليبيا)

«عملكم ممتاز .. وقراءتكم للغزالي النقدية جبارة.. اجتهد في طبع الكتاب، فإنه خير ما قدم موقف الغزالي رحمه الله .. هذه شهادة صادقة من باحث سبر الموضوع.. زادكم الله مددا»

د. محمد بن الأزرق الأنجري (المغرب)



توزيع  
جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت  
في مكتبة نيل وفرات، كوف  
www.nwf.com

توزيع  
الدار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc.  
www.aspm.com.lb - www.aspbks.com



موقف أبي حامد الغزالي  
من السَّماع  
والآلات الموسيقيّة

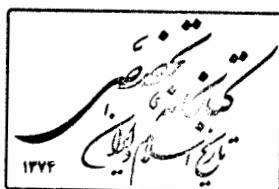
دراسة تحليليّة نقدية مقارنة



# موقف أبي حامد الغزالي من السَّماع والآلات الموسيقيّة

دراسة تحليليّة نقدية مقارنة

سفيان محجوب



الدار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

الطبعة الأولى: نيسان/أبريل 2018 م - 1439 هـ

ردمك 8-2428-01-614-978

جميع الحقوق محفوظة

توزيع

 facebook.com/ASPArabic

 twitter.com/ASPArabic

 www.aspbooks.com

 asparabic

الدار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc. س.م.ل



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم  
هاتف: 785108 - 785107 (1-961+) - 786233

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها، من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون س.م.ل

تصميم الغلاف: علي القهوجي

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)  
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

# المحتويات

## الفصل الأول

### موقع الغزالي ومكانته في الفكر الإسلامي

إهداء.....	9
شهادات.....	11
مقدمة الدكتور حاتم بن محمد بوسمة.....	13
شكر.....	17
قائمة المختصرات.....	19
المقدمة.....	21
1. 1. مراحل حياة الغزالي وتحولاته الفكرية.....	33
1. 1. 1. ملامح من عصر الغزالي.....	33
1. 1. 2. نشأة الغزالي.....	35
1. 1. 3. مرحلة الدراسة.....	36
1. 1. 4. مرحلة الشك والتفلسف.....	38
1. 1. 5. مرحلة الانعزال.....	42
1. 1. 6. مرحلة التصوف.....	44
1. 1. 7. سنوات الغزالي الأخيرة.....	47
2. 1. مؤلفات الغزالي.....	49
أ. كتب في التصوف.....	49
ب. كتب في العقائد وعلم الكلام.....	50
ج. كتب في الفقه والأصول.....	51
د. كتب في الفلسفة.....	51

1. 3. كتاب إحياء علوم الدين ..... 52
1. 3. 1. أهميته ..... 52
1. 3. 2. أجزاؤه ..... 56
1. 3. 3. التعريف بكتاب آداب السماع والوجد ..... 58

## الفصل الثاني

### موقف الغزالي من السماع

1. 2. مفهوم السماع ..... 61
1. 2. 1. السماع في اللغة ..... 61
1. 2. 2. المفهوم الصوفي للسماع ..... 62
1. 2. 3. مفهوم الغزالي للسماع ..... 64
1. 2. 3. علاقة السماع بالموسيقى ..... 67
2. 2. رأي الغزالي في السماع ..... 68
1. 2. 2. مرجعيّاته ..... 68
1. 2. 2. 1. آراء بعض الفقهاء ..... 68
1. 2. 2. 2. روايات عن مزاوله الضحابة للسماع ..... 70
2. 3. مكونات السماع لدى الغزالي وأحكامها ..... 78
1. 3. 2. الصوت الحسن ..... 80
- أ. الأدلة الثقلية ..... 80
- ب. الأدلة العقلية ..... 86
1. 3. 2. 2. الصوت الموزون ..... 88
1. 3. 3. 3. الصوت المفهوم ..... 91
1. 3. 2. 4. الصوت المُحرّك للقلب ..... 96
2. 4. وظيفة السماع لدى الغزالي ..... 100
- 1- «غناء الحجيج» ..... 100
- 2- «ما يعتاده الغزاة لتحريض الناس على الغزو» ..... 101

- 3- «الرّجزيات التي يستعملها الشّجعان في وقت اللقاء» ..... 101
- 4- «أصوات النّياحة» ..... 102
- 5- «السّماع في وقت السّرور تأكيداً وتهيجاً له» ..... 102
- 6- «سماع العُشّاق تحريكاً للشّوق وتهيجاً للعشق وتسليّة للنّفس» ..... 103
- 7- «سماع من أحبّ الله وعشقه واشتاق إلى لقائه» ..... 104
2. 5. موانع السّماع لدى الغزالي ..... 108

### الفصل الثّالث

#### المباح من الآلات الموسيقية والمحرم منها لدى الغزالي

3. 1. الآلات المُباحة لدى الغزالي ..... 113
3. 1. 1. الدّف ..... 113
3. 1. 2. الجلاجل ..... 117
3. 1. 3. القُضيب ..... 119
3. 1. 4. الشّاهين ..... 120
3. 2. الآلات المحرّمة لدى الغزالي ..... 123
3. 2. 1. طبل الكُوبة ..... 123
3. 2. 2. المزامير ..... 127
3. 2. 3. الأوتار ..... 129
3. 3. أسباب تحريم الغزالي للمزامير والأوتار ..... 132
3. 3. 1. مُستنداته الشّرعية ..... 132
3. 3. 2. مُستنداته العقلية ..... 136
3. 4. مبالغة الغزالي في تحريم الأوتار والمزامير ..... 140
3. 5. تناقض الغزالي مع مواقفه ..... 143
- الخاتمة ..... 147
- المصادر والمراجع ..... 154



## إهداء

إلى أمي العزيزة وأبي الحبيب،  
إلى أخي وأختي وزوجتي،  
إلى كافة أصدقائي وزملائي،  
إلى مُعلّمي وأساتذتي في جميع مراحل التعليميّة،  
إلى كافة القراء، والباحثين، والمبدعين، والفقهاء، والعلماء،  
إلى مجموعتي الموسيقية Madshock،  
إلى كلّ من اتّبع الحقّ وسيتّبعه - في الحياة الدّنيا - من الإنس والجنّ،  
إلى جميع الملائكة دون إستثناء،  
وإلى إبنّي محمّد، بارك الله فيكم وفيه.

أصل الكتاب رسالة لنيل شهادة الماجستير  
في الموسيقى والعلوم الموسيقية من المعهد  
العالي للموسيقى بتونس سنة 2014م/1435هـ

شهادات لمن قرؤوا الرسالة قبل طبعتها:

«صدقا منمقة، منسقة، مرتبة ترتيبا منطقيا رائعا..

صدقا لم أصبر حتى أتصفح رسالتك، مع مرور سريع على بعض

الأجزاء..

بالطبع قد اختلف معك في تفاصيل دقيقة جدا لا تؤثر في البحث إجمالا،

بل ولا تكاد تذكر.. لكن في النهاية صدقا رائع.. حفظك الله ووفقك أخي

الحبيب».

د. محمّد الرّوسي (مصر)

«قرأت في سفري هذا بحثكم للماجستير عن رؤية الغزالي، فرأيتة نافعا

صالحا للطبع والنشر. فأنت جمعت بين العلمين المتعلقين بموضوع المسألة

وأرجو لك التوفيق والمزيد من الاجتهاد».

الشيخ أبو بكر بروين (ليبيا)

«عملكم ممتاز.. وقراءتكم للغزالي النقدية جبارة.. اجتهد في طبع

الكتاب، فإنه خير ما قدم موقف الغزالي رحمه الله.. هذه شهادة صادقة من

باحث سبر الموضوع.. زادكم الله مددا».

د. محمّد بن الأزرق الأنجري (المغرب)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله واهب المنن، ذي الجود والإحسان والكرم، الذي عمّ ثوابه على جميع خلقه، فله الفضل والمِنَّة، أحمدُه سبحانه وتعالى على ما تفضّل به من النعم وأشكره على ما أورثنا من الحِكم.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تُنجي قائلها من الكروب والمحن، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبد الله ورسوله أوضح الدّين بأبين السُّنن وعلى آله وصحبه وكلّ من استنّ.

وبعد، فقد إطلعت على ما كتبه الأخ سفيان محجوب، وبدا لي:  
أولاً: أنّ الباحث قد بذل جهداً كبيراً في استقراء المصادر الفقهيّة، ومن ثمّ المقارنة بين جميع الأقوال والترجيح بينها.

ثانياً: أنّه قد طبّق ما علّمه فاهتمّ إهتماماً متزايداً بهذا الجانب، ولهذا تألّفه يدقّق البحث حتّى يقف على قول يؤيّد الثّقل ويطمئنّ له العقل.

وقد إهتدى الباحث إلى أنّ حكم الموسيقى اختلفت حوله الأنظار وتباينت مدارك الفقهاء في ذلك بين محلّل ومحزّم، فتجاذبه الرّأيان ولم يزل بين أخذ وردّ حتّى استقرّت به مقينة النظر عند شاطئ التحليل.

صفوة القول إذن: أنّ الباحث مشى في هذه الدّراسة تمثيلاً منهجياً واضحاً بلغة سلسلة لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً، بلغ من خلالها ما تمناه من إيضاح مبهمات الموضوع وكشف الحجب عن دُرره وكنوزه.

أسأل الله له التّوفيق وسداد الرّأي والنظر، والحمد لله ربّ العالمين.

د. حاتم بن محمّد بوسمة

جامعة الزيتونة

2014م/1435هـ



«رسالة جيدة عن السّماع جدّيرة بأن تُسمع لا أن تُقرأ فقط، لأنّ قارئها يكاد يستحضر الغزالي - وهو الصّوفي الشّهير - في لحظات وجد تطير مشاعره لطيفة مع مواجيد السّماع».

**د. محمّد الشّتيوي**

أستاذ محاضر بالمعهد العالي لأصول الدّين  
جامعة الزّيتونة - تونس

«البحث جيّد وجديّ ويؤكد قيمة الجهد المبذول ويستحقّ التّكريم الذي لقيه من طرف اللّجنة. لا يسعني إلّا أن أشكرك عليه متمنّيًا لك مزيد التّألق والتّوفيق».

**د. محمّد فوّجة**

أستاذ محاضر بالمعهد العالي للفنون والحرف  
فابس - تونس



## شُكْرُ

الحمد لله والفضل لله والشكر لله على ما أنعم وتكرّم وبارك،  
ثمّ أنا مَمْنون لجميع من ساعدني على إتمام هذه الرسالة.. التي كانت  
شاهدة على كثير من الصّدّامات النفسيّة والمصادمات الفكرية، كادت لولا رحمة  
الله تعالى، أن تضع حدًا لحياتي الدّنيا.. وهو ما حصل للأسف الشديد لزميلي  
الموسيقي الفذّ أنيس يعقوبي، رحمه الله تعالى وأسكنه فردوس الجنّة الأعلى..  
فضلاً قولوا آمين<sup>(1)</sup>.

وأخصّ بالشكر الأستاذ المُشرف السيّد أنيس المؤدّب، للدّعم الذي قدّمه  
ولملاحظاته الكثيرة التي أمدّني بها طيلة أطوار الرسالة؛ ولن أنسى له لحظةً  
فارقة في حياة البحث وفي حياتي الدّنيا والآخرة.. ورُبّما ستكون كذلك في  
حياة الكثيرين، حين أتيتُ وأنا مُكتئب القامة أمشي.. بعد حوالي سنة من تقلب  
المصادر، والمراجع، ومواقع الإنترنت.. وأخبرته أنّ «الموسيقى حرام!! ولم  
يُعدّ هناك داعٍ لإتمام الرسالة، شكراً جزيلاً، سأبحث لي عن عمل آخر بعيداً عن  
الموسيقى...» فأجابني بعد حين... "الموسيقى حرام؟.. أثبت لنا ذلك!.. في  
رسالة علميّة موضوعيّة!".. فقلت "وهل ذلك ممكن؟؟" - أقصد وأنا طالب  
بالمعهد العالي للموسيقى!! -.. فقال "طبعاً!!"... ولكم أن تتخيّلوا تهلّل أسارير  
عقلي بهذه الكلمات «المُسْتَطَقّة».. التي كانت كفيلة بإرجاعي إلى البحث من  
جديد... لكن!.. رجعتُ إلى البحث وما رجعت!.. رجعتُ بِنِيّة ضمنيّة أخرى

---

(1) أنيس يعقوبي، قالوا له - كما قيل لي - «إنّ الموسيقى حرام حرام حرام!» فمات كَمَدًا!!!!

- هي عكس النية الأولى -.. رجعتُ لأُثبِتُ لأساتذتي، وأصدقائي، وزملائي  
بالمعهد العالي للموسيقى..... أنَّ الموسيقى حرام!!!  
(...)

وَحَصَلَ ما لم يَكُنْ في الحُسابان...  
إلى السَّيِّدِ محمود فُطاط مؤسَّس المعهد العالي للموسيقى بتونس، والأب  
الرَّوحي لجميع الباحثين في الموسيقى وعلومها، والذي تشَرَّفْتُ بِتَرْؤُسِهِ لجنة  
مناقشة الماجستير، كما أَتَشَرَّفُ دائماً بالتواصل معه وإستقبال توجيحاته القيِّمة  
جداً إلى اليوم،

إلى مدير المعهد العالي للموسيقى بتونس - زمن إعدادي للماجستير -  
السَّيِّد سيف الله بن عبد الرِّزَّاق لإتاحته فرصة التَّحاور معه بخصوص موضوع  
الرَّسالة، وتشجيعه على إستكمالها،

إلى الدَّكتور محمَّد الشَّيتوي أستاذ الفقه وأصوله بالمعهد العالي لأصول  
الدِّين بجامعة الزيتونة بتونس (ومديره سنة 2011)، لمراجعته الرَّسالة وتدقيق  
مصطلحاتها،

إلى الأستاذ لطفي البَكَّوش والصَّدِيق لطفي الشَّاهد اللَّذَان قوماً لغة الرَّسالة  
وصياغتها،

إلى مدرسة دار الحديث للعلوم الشَّرعية - فرع المُنَسِّير - وإلى جميع  
علمائها والقائمين عليها،

إلى السَّيِّد حاتم بوسَمَّة، أستاذ بجامعة الزيتونة، أوَّل من تفضَّل بمراجعة  
الرَّسالة وتقييمها،

إلى الخال العزيز ورفيق الدَّرب السَّيِّد محسن الحاج عبد الله أستاذ  
الموسيقى ومُعَلِّم القراءان،

إلى السَّيِّد محمَّد حُرَّين صاحب موقع ghazali.org المُتميِّز والثَّري،  
إلى جميع من أسَدُوا لي النَّصح والتَّوجيه من الأساتذة والجامعيِّين من

داخل تونس وخارجها، وأخصّ بالذكر الباحث الإسلامي د. محمد الرّوسي  
من مصر، ود. حافظ اللّجمي من تونس، ود. علي محمد زينو من سوريا، ود.  
محمد بن الأزرق الأنجري من المغرب،  
وإذ لا يسعني في هذه الأسطر القليلة أن أذكر جميع من يسرّوا لي السبيل أمام  
ما واجهته من عقبات، فليقبلوا مني أسمى عبارات الامتنان والعرفان والاحترام  
والتقدير.



## قائمة المختصرات

تح. = تحقيق.

ط. = طبعة.

ج. = جزء.

ت. = تُوفي.

د. ن = دار النشر غير مذكورة.

د. ت = تاريخ النشر غير مذكور.

[...] = ما بين المعقوفين من كلام المؤلف.

\* نَظَرَا لِعَتِمَادِنَا التَّوَارِيخَ الْمِيلَادِيَّةَ فَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا مُجَانِبًا لِلتَّوَارِيخِ الصَّحِيحِ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ ذِكْرِ بَعْضِ الْمَصَادِرِ لِلْيَوْمِ أَوِ الشَّهْرِ فِي بَعْضِ التَّوَارِيخِ الْهَجْرِيَّةِ، فَيَصْعَبُ بِذَلِكَ تَحْدِيدُ السَّنَةِ الْمِيلَادِيَّةِ الْمُوَافِقَةَ لَهَا بِدَقَّةٍ.



## المقدمة

تَعيش المجتمعات العربيّة الإسلاميّة اليوم على وقع حراك فكريّ بخصوص مسألة الهوية وقُدرة السياسة الشرعيّة على تنظيم الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة، وقد عادت بعض الإشكاليات التي طُرحت منذ نشأة نظام الخلافة إلى الظهور من جديد، ولعلّ من أبرزها مسألة تقنين مُستحدثات الحضارة الإنسانية أو بالأحرى استنباط مشروعيتها والسّماح بتداولها في إطار التعامل بما يُعرف بـ «الأحكام» في ظلّ الشريعة الإسلاميّة.

وفي خضمّ هذا الحراك، تتبوأ الموسيقى مكانة هامة ضمن المسائل الخلافيّة التي أُثيرت منذ القرون الأولى لنشأة الدولة الإسلاميّة، إذ لم تُشر مصادر الفقه الإسلامي بصريح العبارة إلى موضع هذه المسألة، ما أدّى إلى ظهور عديد الاجتهادات التي لم تتفق على السّماح بممارسة هذه الحِرفة الفنيّة أو منع متعاطيها من الاقتيات عبرها.

وبقطع النظر عن تلك الاختلافات، ظلّت صناعة الموسيقى أحد مظاهر المشهد الثقافي والاجتماعي الإسلامي إلى حين بروز ظاهرة التزهد لدى فئة من المسلمين إرتأت العبادة إنقطاعاً كلياً عن مظاهر الحياة الماديّة، ثمّ تقنّن هذا الفكر ليظهر التّصوّف المنظّم، وقد أورد ابن خلدون ما إعتبره أسباب نشأته، فقال: «لَمَّا فُتِشا الإقبال على الدّنيا في القرن الثّاني [الثّامن ميلادي] وما بعده وجنح النَّاس إلى مخالطة الدّنيا إختَصَّ المقبلون على العبادة باسم الصّوفيّة والمتصوّفة»<sup>(1)</sup>، وأخذت هذه الجماعة المتشعبة عبر الخارطة الإسلاميّة المتّسعة

(1) ابن خلدون، عبد الزّحمان، مقدّمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت 2001، ص 611.

من أقصى الشَّرق إلى أقصى المغرب تُنمِّي بعض المظاهر التَّعبديَّة التي أدمجتها تدريجيًّا باستخدام الإنشاد ومصاحبته ببعض الآلات الموسيقيَّة.

وإزاء تفشِّي هذه الممارسات الموسيقيَّة والتي إصطُلح عليها بـ«السَّماع»، اضطربت آراء الفقهاء بين السَّماح بهذا النِّشاط وبين رَفْضِهِ. وقد ازداد هذا الاضطراب حِدَّةً بانتماء عدد من الفقهاء إلى التَّصوِّف، ما أدَّى إلى ظهور عدَّة آراء توفيقية بين الاستخدام الموسيقي وبين غاياته أو مقاصده في إطار الممارسة الصُّوفيَّة، لا سيَّما وقد أصبح هذا التَّيار بمثابة المذهب الذي أفرز عددا من الفقهاء الذين إنَّصبوا للدِّفاع عنه بل ومجادلة بقية المخالفين له من أصحاب المذاهب الإسلاميَّة الأخرى.

في هذا السياق، أُلِّفت في مسألة السَّماع عدَّة مصنِّفات، إمَّا للذُّود عنه أو لمحاربتِه؛ نذكر من بينها كتاب (السَّماع) لابن الفَيْسُراني، وكتاب (الرَّد على من يُحبُّ السَّماع) لأبي الطَّيِّب الطَّبْرِي، وكتاب (الكلام على مسألة السَّماع) لابن القيم، وكتاب (نُزهة الأسماع في مسألة السَّماع) لعبد الرِّحمان بن رجب الحنبلي، وكتاب (آداب السَّماع والوجد) لأبي حامد الغزالي.

وقد كان لهذا المؤلَّف الأخير وقع وأثر كبيران على الكتابات التَّالية للقرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي، إذ أصبح الجانب الشرعي لمسألة السَّماع شبه محسوم باعتبار استدلال جُلِّ المؤلِّفين بموقف «حجَّة الإسلام»، واستنادهم إلى هذا الرأْي لدراسة تاريخ الموسيقى العربيَّة وتطوُّرها ووظائفها الاجتماعيَّة والثقافيَّة إلى عصرنا الرَّاهن.

وقد تدعَّمت هذه الرُّؤية بتأكيدِها من قبل ثلَّة من الباحثين المُحدِّثين في تاريخ الموسيقى العربيَّة، وفي طليعة هؤلاء نذكر المستشرق والباحث الموسيقولوجي هنري جورج فارمر (ت. 1965م) في مؤلِّفه المرجعي (تاريخ الموسيقى العربيَّة)، الذي ورد فيه قوله: «ولا بدَّ أنَّ دفاعه المجيد [يقصد الغزالي] عن الموسيقى (السَّماع) في كتابه الجليل «إحياء علوم الدِّين» الواسع الانتشار،

كان كالبلسم الشافي لوجدان الكثيرين في موضوع السّماع<sup>(1)</sup>.

ونادرا ما لا نعثر في جلّ الدّراسات الحديثة التي بحثت مقومات الحضارة العربيّة الإسلاميّة وفنونها على ذكرٍ لموقف الغزالي من السّماع إستدلالا على إباحة الموسيقى. وما يعيننا في تلك الدّراسات أنّها في غالب الأحيان قد عملت على تبسيط الجدل الفقهي القائم في مسألة السّماع والآلات الموسيقيّة، واختزلته في قوله الغزالي: «من لم يُحرّكه الرّبيع وأزهاره والعود وأوتاره فهو فاسد المزاج ليس له علاج»<sup>(2)</sup>، بل غدت تلك المقولة بمثابة تعلّة لدى الكثيرين لعدم تناول المسألة من وجهة نظر نقدية متعمّقة في الجانب الدّيني والتّاريخي.

كما نجد صدى لتلك التّعلّة في الدّراسات الجامعيّة المختصّة بالعلوم الموسيقيّة، فقد أهملت بدورها الجانب الفقهي لمسألة السّماع من حظيرة بحثها، ولم تعتبره مُستندا تاريخيا وحضاريا دالا على موقع الغناء والموسيقى في المجتمع والدّولة الإسلاميّين ومعبّرا عنه. وتبعا لذلك فإنّنا لم نعثر بين قائمة البحوث التي أنجزت بالمعاهد الموسيقيّة العليا بتونس إلّا على رسالتَي تخرّج أنجزتا بالمعهد العالي للموسيقى بتونس العاصمة<sup>(3)</sup>، وقد أشارتا إلى مسألة إجازة إستعمال الآلات الموسيقيّة إبان تطوّر الدّولة الإسلاميّة، لكنّهما للأسف لم توليا اهتماما بصحّة الأحاديث والروايات المنقولة، ممّا جعلهما

(1) فارمر، هنري جورج، تاريخ الموسيقى العربيّة حتّى القرن الثالث عشر ميلادي، عزبه وعلّق حواشيه ونظّم ملاحقه جرجيس فتح الله المحامي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت، ص 282.

(2) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، ج. 2، دار الفكر، بيروت 2001، ص 238.

(3) ففصيّة، محمّد النّاصر، موقف الإسلام من الموسيقى، رسالة ختم دروس لنيل شهادة الأستاذية في الموسيقى والعلوم الموسيقيّة، المعهد العالي للموسيقى بتونس 1987؛ العلاّقي، نورهان، الغناء في الحضارة العربيّة من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي، رسالة ختم الدّروس لنيل شهادة الأستاذية في الموسيقى والعلوم الموسيقيّة، تونس المعهد العالي للموسيقى، الفصل الثّالث، تونس 1994.

تستندان في العديد من المرات إلى أحاديث ضعيفة وواهية. وفي ما عدا ذلك فإن أهم الدراسات التي تعرّضت لفكر الغزالي في المسألة، تتمحور في ما كتبه الباحث الموسيقولوجي التونسي محمود فطاط<sup>(1)</sup> الذي اعتبر أنّ الغزالي من «أهم من تعرّض لهذا الموضوع الشائك»<sup>(2)</sup>، والأخرى جزء من كتاب (الإسلام والفن) للفقيه المعاصر يوسف القرّضاوي الذي قال عن موقف الغزالي في مسألة الموسيقى، إنّه «من أعدل المواقف المُعبّرة عن وسطية الشريعة وسماحتها وصلاحيّتها لكلّ البيئات والأعصار»<sup>(3)</sup>.

وفي مقابل الدراسات المذكورة، لم نعثر إلى حدّ الآن على بحوث تفاعلت جدّيا مع موقف الغزالي من السّماع ومع رؤيته الفكرية المندمجة في إطار واقعه الحضاري الذي نراه شبيها إلى حدّ ما بواقعنا الإسلامي المعاصر. ونظرا إلى أنّ مسألة إباحة الموسيقى أو منعها قد عادت إلى الظهور من جديد، وهو ما نشهده من خلال تنامي الجدل بين الدّعاة المعاصرين في حكم الموسيقى وشرعية استخدام الآلات الموسيقية التقليدية منها والحديثة، كما أنّ الأمر لا يقف عند حدود التّنظير، بل نلمسه مباشرة من خلال تخلي عدد من مدرّسي الموسيقى عن مزاولة مهنتهم بدعوى أنّها محزّمة، وإعراض عدد من الموسيقيّين عن استخدام بعض الآلات التقليدية وتعويضها بأصواتها الإلكترونية، لاقتناعهم بأنّ التّحريم لا يشمل هذا الصّنف الأخير من الآلات.. نظرا لجمع ما ذكرنا - وأكثر - فقد اخترنا في رسالتنا هذه إعادة طرح موضوع حكم الموسيقى في الإسلام، متسائلين عن إمكانية اعتماد موقف الغزالي للبتّ في هذه القضية الخلافية، وهل يُقرّ الغزالي فعلا بإباحة الموسيقى والعزف على

(1) فطاط، محمود، «أبو حامد محمد الغزالي ومسألة السّماع»، مجلّة الحياة الثقافيّة، عدد 41، وزارة الثقافة، تونس 1986، ص 140-147.

(2) المرجع السابق، ص 142.

(3) القرّضاوي، يوسف، الإسلام والفن، سلسلة رسائل ترشيد الصّحوة، عدد 2، ط. 5، مكتبة وهبة، القاهرة 2012، ص 86-87.

## جميع الآلات الموسيقية؟

سنقسم هذين السؤالين إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ من هو الغزالي وما هي مكانته في الفكر الإسلامي؟
- ✓ ما هي أهداف الغزالي من تأليف كتاب (آداب السماع والوجد)؟
- ✓ ما هي ملامح فكر الغزالي في الموسيقى وآلاتها وخلاصة آرائه فيها؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن اعتماد نظرة الغزالي إلى الموسيقى في تحديد موقف الإسلام منها؟
- ✓ ما هي الأساليب التي اعتمدها الغزالي لتحديد موقف الإسلام من الموسيقى؟
- ✓ ما مدى دراية الغزالي بالموسيقى وعلاقته بها؟
- ✓ إلى أي مدى حافظ الغزالي على موقفه من الموسيقى في كتاباته المختلفة؟
- ✓ هل كان للمجتمع المحيط وسياسة الدولة دور في تحديد موقف الغزالي من الموسيقى وأثر فيه؟

يتمحور هدف البحث إذن في الكشف عن حقيقة موقف أبي حامد الغزالي من الموسيقى ودراسة الأساليب التي توخاها لإثبات الرأي الذي ذهب إليه، إضافة إلى البحث في مدى انسجام موقفه مع عدد من الفقهاء - خاصة فقهاء الشافعية الذين ينتمي إليهم - ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تبنيه تلك الآراء والقناعات.

إضافة إلى ذلك، سنسعى إلى دراسة الأدلة التي قدمها الغزالي والتحقق من مدى صحتها نقلا وعقلا، كما سنحاول تتبع أقواله في كامل كتاب (الإحياء) وبعض كتبه الأخرى - الفقهية وغيرها - لرصد أي تغيير في موقفه من الموسيقى. كما نهدف من خلال دراسة موقف الغزالي من الموسيقى إلى الخروج بإجابة

شافية لقضية حُكم الإسلام في الغناء وفي الآلات الموسيقية خاصة. وتأكيذا منا على التدقيق في الإشكاليات المطروحة ومحاولة فهم الملابس التي تحوم حولها، رأينا من الواجب تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: سنخصص الفصل الأول لمحاولة التعرف على شخصية الغزالي وفكره من خلال تتبع سيرته من طور النشأة والدراسة، مروراً بمرحلة الشك والتفلسف، إلى مرحلة العزلة فالتصوف. ثم سنتعرف على أهم مؤلفاته مفردين لكتاب (إحياء علوم الدين) تقديمًا خاصًا، وذلك لتضمنه كتاب (آداب السماع والوجد) أساس دراستنا هذه - الباب الأول خاصة - كما سنسعى من خلال ما كتبه العرب والمستشرقون عن الغزالي إلى بناء تصور عام في شأنه، وتحديد موقعه في الفكر الإسلامي خصوصاً والعالمي عموماً، ورسم الأرضية التي انطلقت منها مُجمل آرائه وأفكاره.

أما الفصل الثاني، فسنعرضه للبحث عن مفهوم «السماع» ودلالاته عند الصوفية وخاصة عند الغزالي، حتى نحدد علاقة السماع بالموسيقى، ثم سنستعرض موقف الغزالي من السماع، باحثين عن مرجعيته التي اعتمدها مع تحليل فكره وآرائه فيه، ونختم بذكر الأنماط الموسيقية التي تحدث عنها، مُعرجين آخرًا على موانع السماع لديه.

في الفصل الثالث، سنحاول استيضاح موقف الغزالي من الآلات الموسيقية التي تعرض إلى ذكرها والتي قسمها إلى مباحة ومحزمة، وسنركز على استقصاء الأسس التي بنى عليها موقفه منها، كما سنسعى إلى تتبع تفعيله لآرائه وتطبيقاتها في مجتمعه والمحيطين به.

وقد حرصنا في رسالتنا على التمهيص والحذر في تأمل ما قدمه الغزالي من آراء واستنتاجات تخص حُكم الإسلام في الموسيقى، ودققنا النظر في أدلة التحريم والتحليل التي قدمها مُعتمدين في ذلك على كتب تفسير القرآن وشروح الحديث ومواقف علماء الإسلام في المسألة، على غرار الإمام مالك،

والشافعي، والبخاري، وابن تيمية، والقُرطبي، وابن حَجَر العسقلاني، وغيرهم.. إضافة إلى عديد المصادر والمراجع الأخرى.

وقد تعرّضنا في بحثنا إلى عدّة عراقيل، من أهمّها صعوبة فهم مُصطلحات الفقه وعلوم الحديث التي تمتلئ بها مصادر بحثنا ومراجعته - سيّما أنّنا لسنا من أهل الاختصاص - ممّا حثّم علينا جهداً مضاعفاً لدراسة مبادئ العلوم الشرعيّة الإسلاميّة. كما أنّ البحث في المصادر والمراجع التي تناولت موضوع موقف الإسلام من الموسيقى كان عملاً شاقاً، لا من حيث عدم إستيفاء بعضها لشروط التدقيق والتّمحيص في الأخبار والزّوايات المنقولة وتعمّدها المغالطة أحياناً، فحسب، بل من جهة كمّ النّعوت والصفّات الكريهة التي أطلقها المُحرّمون على أهل الموسيقى والغناء، وكان لزاماً علينا إمعان النّظر فيها واستخراج ما يفيد مبحثنا بصفة موضوعيّة بعيداً عن التّوصيفات الأخلاقيّة.

وللإشارة، فإنّنا حاولنا التّوجه بالخطاب إلى المعنّين بالموسيقى والباحثين فيها، والمشتغلين بالفقه الإسلامي والدارسين له، إضافة إلى المهتمّين بالغزالي وسيرته وفكره، ولذلك فإنّنا نرجو أن نكون قد وُفّقنا في صياغة بحثنا بأسلوب مفهوم لعموم القراء على اختلاف اختصاصاتهم.



# **الفصل الأول**

**موقع الغزالي ومكانته  
في الفكر الإسلامي**



## 1.1. مراحل حياة الغزالي وتحولاته الفكرية

تتفق أغلب الدراسات على تقسيم الحياة الفكرية للغزالي إلى خمس مراحل تعكس التجارب التي مرّ بها، إنطلاقاً من نشأته، ثم دراسته، ثم مرحلة الشك والتفلسف، مروراً بمرحلة العزلة، ووصولاً إلى مرحلة التصوف.

### 1.1.1. ملامح من عصر الغزالي

يُجمع المؤرخون على أن أبا حامد الغزالي عاش في النصف الثاني من القرن الحادي عشر ميلادي/ النصف الثاني من القرن الخامس هجري<sup>(1)</sup>، أي في بداية ما يُسمّى بالعصر العباسي الثاني {1055-1258م}<sup>(2)</sup>. وهي فترة ضَعُفت فيها الخلافة العباسية نتيجة التصادم بين البُويهيّين والسلاجقة، وقد انتهى الصراع بينهما بانتصار السلاجقة ودخولهم بغداد وبسط سيطرتهم على جزء كبير ممّا ملّكهُ المسلمون حينها<sup>(3)</sup>، وأصبحت السلطة الفعلية بيدهم فيما اقتصر دور الخليفة العباسي على المظاهر الشكلية<sup>(4)</sup>.

اتّسمت الحياة الثقافية في ذلك العصر بانفتاح العباسيين على ثقافات شعوبٍ مختلفة، كان من أهمّ مظاهرها ازدهار حركة الترجمة ونقل المعارف

- (1) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه، دار الفكر، دمشق 1961، ص 17.
- (2) بخصوص المرحلة العباسية الثانية، انظر: حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام: السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج. 4، مكتبة النهضة المصرية، دار الجبل، ط. 14، بيروت - القاهرة 1996.
- (3) عن آل سلجوق وامتداد دولتهم، انظر: الخضري بك، محمد، الدولة العباسية، تح. محمد العثماني، سلسلة محاضرات الأمم الإسلامية، دار القلم، بيروت 1986، ص 464-479.
- (4) العثمان، عبد الكريم، نفس المرجع، ص 25-26.

اليونانية، والهندية، والفارسية إلى اللغة العربية<sup>(1)</sup>. ونتيجة لذلك ظهرت عدّة تيارات فكرية وإسلامية وبدأ الجدل فيما بينها يتحوّل إلى صراع، فكان عصرًا مليئًا بالحركة مشوبًا بالقلق والتوتر<sup>(2)</sup>.

وقد ظهرت آنذاك طبقة من العلماء الموسوعيين اهتموا بدراسة العلوم الدنيوية والدنيوية على حدّ السواء، ممّا أفضى إلى إيجاد حركة علمية دائبة في مجالات شتى كالرياضيات، والطب، والفلسفة، والبصريات، والتفسير، والحديث، والفقه، وغيرها.

ويرى عديد الباحثين أنّ للسلاجقة - حُكّام تلك الفترة - دورًا كبيرًا في ازدهار الحركة الفكرية، إذ أنشؤوا المدارس في أغلب أنحاء دولتهم وأنفقوا الأموال على طلاب العلم ومعلميه، وذلك لتدعيم الثقافة السنية مقابل الثقافة الباطنية البويهية<sup>(3)</sup>. كما يؤكّد بعض المؤرخين أنّ سبب ذلك الازدهار يعود تحديدًا إلى الوزير «نظام الملك»<sup>(4)</sup> (ت. 1092م) - سيّما أنّ السلطة في دولة السلاجقة كانت بيد الوزراء - إذ سعى إلى إرساء دعائم الصّحوة العلمية في المجتمع العباسي، فقرب إليه أهل العلم والفقهاء وكان المبادر لإنشاء المدارس الإسلامية في عهده، وسمّيت بالمدارس النظامية نسبة إليه، وكان الرجل مُحبًّا لأهل التّصوّف مُحبًّا لأهل العلم<sup>(5)</sup>.

تلك بعض ملامح العصر الذي نشأ فيه الغزالي وكان شاهداً عليه وعلى عديد التّحوّلات التي حدثت فيه، وسنعرض فيما يلي بعض تفاعلاته مع

---

(1) للتوسّع في هذا المبحث، راجع: ميتز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، ترجمة محمّد عبد الهادي بوريدة، دار الكتاب العربي، 2 أجزاء، ط. 5، بيروت 1947.

(2) غريب، مأمون، حجة الإسلام الإمام الغزالي، مركز الكتاب للنشر، مصر 1997، ص 21.

(3) دنيا، سليمان، الحقيقة في نظر الغزالي، دار المعارف، ط. 4، مصر 1980، ص 15-16.

(4) بخصوص سيرة نظام الملك، انظر: محبوبة، عبد الهادي محمّد رضا، نظام الملك: دراسة تاريخية في سيرته وأهم أعماله خلال إستيزاره، الدّار المصرية اللّبنانية، القاهرة 1999.

(5) دنيا، سليمان، نفس المرجع، ص 16.

مجتمعه حتى نقف على أبرز مراحل حياته وتحولاته الفكرية.

## 1. 1. 2. نشأة الغزالي

تذكر جُلّ التراجم<sup>(1)</sup> أن محمد الغزالي، والمُكنى بأبي حامد<sup>(2)</sup>، وُلد سنة 450هـ/ 1058م في «طوس» إحدى مُدُن «خُراسان»، وكان والده فقيرا يشتغل بغزل الصوف ويُجالس المتفكّهة والوعاظ ويتطوّع لخدمتهم<sup>(3)</sup>، وتُوفي ولا يزال الغزالي صبيّا، وقد وصّى عليه مع أخيه أحمد صديقا له صوفيّا<sup>(4)</sup>، «فربّاهما على تعاليم الإسلام وحبّ التعلّم»<sup>(5)</sup>.

ونظرا للصعوبات المادية التي عاناها الأخوان، نصّحهما الصوفي بالالتجاء إلى مدرسة للفقّه عسى أن يَحْضُلّا على قُوتهما، حيث كانت بعض المدارس تتكفّل بالإيواء والطعام للطلّاب. وقد تحدّث الغزالي عن هذه الفترة، فقال: «مات أبي، وخلف لي ولأخي مقدارا يسيرا ففني، بحيث تعذّر علينا القُوت،

- (1) نذكر من بينها: ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن (ت. 1201م)، المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تح. محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1992، مادة وفيات 505هـ؛ الذهبي، محمد (ت. 1348م)، سير أعلام النبلاء، أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، ج. 19، مؤسسة الرسالة، ط. 11، بيروت 1996، ص 322؛ الشُّبكي، تاج الدين (ت. 1370م)، طبقات الشافعية الكبرى، تح. محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ج. 6، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1964، ص 191؛ العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه، مرجع مذكور، ص 17.
- (2) تكنّى الغزالي بأبي حامد لما ذُكر «أنّه وُلد له ابن سمّاه حامد ولكنه مات وهو صغير»، انظر: الشامي، صالح أحمد، الإمام الغزالي: حجة الإسلام ومجدد المئة الخامسة، سلسلة أعلام المسلمين، دار القلم، دمشق 1993، ص 45.
- (3) الشُّبكي، تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، مصدر مذكور، ج. 6، ص 194.
- (4) نسبة إلى الصوفية، وهي كما قال ابن خلدون «أصلها الغكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن زخرف الدُّنيا وزينتها، والزهد فيما يُقبل عليه الجمهور من لذّة ومال وجاه». (ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدّمة ابن خلدون، مصدر مذكور، ص 611)، ثم تحوّل التصوّف - في أغلبه - إلى مجموعة من الممارسات والطّقوس، عبّر عنها السَّهْرَوَزْدِي بقوله «ذُكِّرَ مع اجتماع، ووجد مع إستماع، وعمل مع إتباع»، راجع: العجم، رفيق، موسوعة مصطلحات التصوّف الإسلامي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 1999، ص 177 وما بعدها.
- (5) الشُّبكي، تاج الدين، نفس المصدر، ج. 6، ص 194.

فَصَرْنَا إِلَى مَدْرَسَةِ نَظْلِ الْفَقْهِ، لَيْسَ الْمَرَادُ سَوَى تَحْصِيلِ الْقُوَّةِ، فَكَانَ تَعَلُّمُنَا  
لِذَلِكَ، لَا لِلَّهِ، فَأَبَى أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ<sup>(1)</sup>.

وَرَغِمَ أَنْ بَدَايَاتِ الْغَزَالِيِّ كَانَتْ صَعْبَةً إِلَى حَدِّ طَلْبِهِ لِلْقُوَّةِ إِعْتِلَالًا بِطَلْبِ  
الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخَفِ وَلَعَهُ بِالْدِّرَاسَةِ وَشَغَفَهُ بِهَا، مُعْتَبِرًا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَمْرًا  
غَرِيزِيًّا فِيهِ، إِذْ قَالَ: «وَقَدْ كَانَ التَّعَطُّشُ إِلَى دَرْكِ حَقَائِقِ الْأُمُورِ دَأْبِي وَدَيْدَنِي مِنْ  
أَوَّلِ أَمْرِي وَزَيْنَانِ عَمْرِي غَرِيزَةً وَفِطْرَةً مِنَ اللَّهِ وَضَعْتَا فِي جِبَلَّتِي لَا بِاخْتِيَارِي  
وَحِيلَتِي، حَتَّى انْحَلَّتْ عَنِّي رَابِطَةُ التَّقْلِيدِ وَانْكَسَرَتْ عَلَيَّ الْعَقَائِدُ الْمُورُوثَةُ عَلَى  
قُرْبِ عَهْدِ سِنِّ الصَّبَا»<sup>(2)</sup>.

### 1. 1. 3. مرحلة الدراسة

أَجْمَعَ أَغْلِبَ الْمُؤَرِّخِينَ عَلَى أَنَّ الْغَزَالِيَّ بَدَأَ دِرَاسَتَهُ بِتَعَلُّمِ الْفَقْهِ<sup>(3)</sup> فِي مَدِينَةِ  
«طُوس»، ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى «جُرْجَان» فَأَقَامَ بِهَا حَتَّى أَخَذَ التَّعْلِيْقَةَ<sup>(4)</sup>، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى  
«نَيْسَابُور» لِمَلَاَقَاةِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَبِي الْمَعَالِيِّ الْجَوْزِيِّ<sup>(5)</sup> (ت. 1085م)، وَانْطَلَقَ  
فِي طَلْبِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُعَمَّقَةِ عَلَى يَدَيْهِ، «وَبَرَعَ فِي النَّظَرِ فِي مَدَّةٍ قَرِيبَةٍ  
وَقَاوَمَ الْأَقْرَانَ وَتَفَقَّهَ وَتَوَخَّذَ [يَعْنِي دَرَسَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ] وَصَنَّفَ الْكُتُبَ الْحَسَنَ

(1) الذَّهَبِيُّ، مُحَمَّدٌ، سِيَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، مُصَدَّرٌ مَذْكُورٌ، ج. 19، ص 335.

(2) الْغَزَالِيُّ، مُحَمَّدٌ، الْمُنْتَظَرُ مِنَ الضَّلَالِ وَالْمَوْصِلُ إِلَى ذِي الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ، تَح. جَمِيلٌ صَلِيْبًا وَكَامِلٌ عِتَادًا،  
دَارُ الْأَنْدَلُسِ، ط. 7، بِيْرُوتَ 1967، ص 63.

(3) يَقُولُ ابْنُ خَلْدُونٍ فِي تَعْرِيفِهِ لِلْفَقْهِ: «هُوَ مَعْرِفَةُ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِينَ بِالْوُجُوبِ وَالْحُظْرِ  
وَالنَّدْبِ وَالْكَرَاهَةِ وَالْإِبَاحَةِ. وَهِيَ مُتَلَقَّاةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا نَصَبَهُ الشَّارِعُ لِمَعْرِفَتِهَا مِنَ الْأَدَلَّةِ،  
فَإِذَا اسْتُخْرِجَتْ الْأَحْكَامُ مِنْ تِلْكَ الْأَدَلَّةِ قِيلَ لَهَا فَقْهُ» رَاجِعُ: ابْنُ خَلْدُونٍ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مُقَدِّمَةُ ابْنِ  
خَلْدُونٍ، مُصَدَّرٌ مَذْكُورٌ، ص 563.

(4) التَّعْلِيْقَةُ كَمَا ذَكَرَ الْغَزَالِيُّ فِي قِطْعَتِهِ مَعَ قُطَاعِ الطَّرْقِ، هِيَ «كُتُبٌ هَاجَزٌ لِسَمَاعِهَا وَكِتَابَتِهَا وَمَعْرِفَةُ  
عِلْمِهَا». رَاجِعُ: الشُّبْكِيُّ، تَاجُ الدِّينِ، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى، مُصَدَّرٌ مَذْكُورٌ، ج. 6، ص 195.

(5) أَبُو الْمَعَالِيِّ الْجَوْزِيُّ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ وَصَاحِبِ مَوْلاَفَاتٍ كَثِيرَةٍ تُعْتَبَرُ مِنْ أَهَمِّ مُرَاجِعِ الْمَذْهَبِ  
الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ قَامَ تَلْمِيْذُهُ الْغَزَالِيُّ بِاخْتِصَارِ عِدَدٍ مِنْهَا. عَنْ سِيْرَةِ أَبِي الْمَعَالِيِّ الْجَوْزِيِّ وَمَوْلاَفَاتِهِ، انْظُرْ:  
الرَّحِيلِي، مُحَمَّدٌ، الْإِمَامُ الْجَوْزِيُّ، سِلْسِلَةُ أَعْلَامِ الْمُسْلِمِينَ، عِدَدُ 26، دَارُ الْقَلَمِ، ط. 2، دِمَشْقُ 1992.

في الأصول والفروع التي انفرد بحُسن وضعها وترتيبها وتحقيق الكلام فيها<sup>(1)</sup>. وقد نظر الجَوْنِي في كتاب الغزالي المسمّى (الْمَنْحُول)، فقال له: «دَفَنْتَنِي وأنا حي هلاً صبرتَ حتى أموت»، أراد أن كتابك قد غطّى على كتابي<sup>(2)</sup>، وممّا يُروى عن الجَوْنِي أنّه كان يفتخر بأبي حامد فيقول: «الغزالي بَحْرٌ مُغْدِقٌ»<sup>(3)</sup>. وعلى غرار كتابه (الْمَنْحُول) في علم أصول الفقه<sup>(4)</sup>، لم يَبْدُ الغزالي مُقْصِراً في الدّراسات الفقهيّة، فقد ألّف في الفقه الشّافعي<sup>(5)</sup> ما يُعتبر الحلقة الوسطى في سلسلة التّصنيف في هذا المذهب، إذ ألّف كتاب (الْبَسِيط)، و(الْوَسِيط)، و(الْوَجِيز)، و(الْخُلَاصَة)<sup>(6)</sup>، ويُعدّ كتاب (الْوَسِيط) أَحَدَ أَهَمِّ المؤلّفات في الفقه الإسلامي عموماً والشّافعي خصوصاً<sup>(7)</sup>، ولاقى كتابه (الْوَجِيز) من العناية حتّى قيل إنّ له سبعين شرحاً<sup>(8)</sup>، ومن أهمّ شُرَاحه نذكر الفخر الرّازي (ت. 1209م)، والرّافعي<sup>(9)</sup> (ت. 1226م)، والنّووي (ت. 1277م)، وغيرهم

(1) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمان، المُتَنَزِّه في تاريخ الملوك والأمم، مصدر مذكور، ج. 17، ص 124-125.

(2) المصدر السابق، ج. 17، ص 125.

(3) الشُّبْكِي، تاج الدّين، طبقات الشّافعية الكبرى، مصدر مذكور، ج. 6، ص 196.

(4) الغزالي، محمّد، الْمَنْحُول من تعليقات الأصول، تح. محمّد حسن هيتو، سلسلة الكتب والدّراسات الأصوليّة، عدد 1، دار الفكر، ط. 2، دمشق 1980.

(5) المذهب الشّافعي هو أحد المذاهب الفقهيّة الكبرى أسّسه الإمام محمّد بن إدريس الشّافعي ويُعتبر الغزالي من أهمّ مُتَنَسِّبيه.

(6) راجع: الغزالي، محمّد، الوسيط في المذهب، تح. محمّد محمّد تامر، ج. 1، دار السلام، مصر 1997، ص 13.

(7) المصدر السابق، ج. 1، ص 11.

(8) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدّمين فيه، مرجع مذكور، ص 195.

(9) يقول الرّافعي في مقدّمة شرحه لكتاب (الْوَجِيز): «إنّ المُبْتَدِئِينَ ليحفظ المذهب من أبناء الزّمان، قد تولّعوا بكتاب الوجيز للإمامة العلّامة حجّة الإسلام، أبي حامد الغزالي، قدّس الله روحه العزيزة، وهو كتاب غزير الفوائد، جَمّ العوائد، وله القدح المعلّى، والحظّ الأوفى، من إستيفاء أقسام الحُسن والكمال، وإستحقاق صرف الهمة إليه والاعتناء بالانكباب عليه والإقبال، لاختصاصه بصعوبة اللفظ ودقّة المعنى، لما فيه من حسن النّظم، وصغر الحجم...». الرّافعي، عبد الكريم، العزيز بشرح الوجيز، تح. علي محمّد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، ج. 1، دار الكتب العلميّة، بيروت 1997، ص 3.

كثير<sup>(1)</sup>.

ونُشير في هذا السياق إلى أن المهتمين بالفقه الشافعي يعتبرون الغزالي مُغايرا لأغلب فقهاء الشافعية وأئمتها، إذ «لم يَمْنَعُهُ تَمَذُّبُهُ بالمذهب الشافعي من أن يُخالف الشافعية في بعض ما يقولون به، ويسير على طريق الاجتهاد في عدد من آرائه»<sup>(2)</sup>، وبخاصة (الإحياء) «حيث تحرّر في كثير من المسائل من تقليد المذهب»<sup>(3)</sup>، وهو ما سنحاول إستقصاءه في خصوص موقفه من الموسيقى.

#### 1. 1. 4. مرحلة الشك والتفلسف

خَرَجَ الغزالي من «نيسابور» إثر وفاة معلّمه الجُوني سنة 478هـ/ 1085م - ويبدو أن هذا الأخير كان له عظيم الأثر في فكر الغزالي «حيث لازمه وجدّ عنده، واجتهد، حتّى برّع في المذهب، والخلاف، والجدل، والأصْلين [أي أصول الفقه وأصول العقيدة]، والمنطق، وقرأ الحكمة، والفلسفة، وأحكّم كلّ ذلك»<sup>(4)</sup> - وسار إلى المُعسكر<sup>(5)</sup> في ضاحية «نيسابور» أين لَقِيَ الوزير نظام

(1) ابن عبد الله، مصطفى [المعروف بحاجي خليفة]، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج. 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1941، ص 2002.

(2) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه، مرجع مذكور، ص 13.

(3) القرضاوي، يوسف، الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه، مؤسسة الزسالة، ط. 4، بيروت 1994، ص 15.

(4) السبكي، تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، مصدر مذكور، ج. 6، ص 196؛ ومن شواهد الارتباط الفكري بين الغزالي والجُوني ما أقرّه الغزالي بنفسه واعترف به في خاتمة كتابه (المنخول من تعليقات الأصول)، إذ قال: «هذا تمام القول في الكتاب وهو تمام المنخول من تعليق الأصول بعد حذف الفضول وتحقيق كلّ مسألة بماهيّة العقول مع الإقلاع عن التطويل والتزام ما فيه شفاء الغليل والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل وتزييد في المعنى وتعليل سوى تكلف في تهذيب كلّ كتاب بتقسيم فصول وتبويب أبواب زوما لتسهيل المطالعة عند ميسر الحاجة إلى المراجعة والله أعلم بالضوابط». الغزالي، محمد، المنخول من تعليقات الأصول، تح. محمد حسن هيتو، دمشق، دار الفكر، سلسلة الكتب والدراسات الأصولية، عدد 1، ط. 2، 1980، ص 504.

(5) منطقة خاصة بالإمارة، كان يقيم بها الوزير ويُدير منها أكثر من نصف بلاد الإسلام، ويُسمّيها الذهبي: «المخيم السلطاني». راجع: الغزالي، محمد، المستصفى، تح. حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة

الملك، «فأكرمه وعظّمه وبالع في الإقبال عليه»<sup>(1)</sup> حتّى صار من أبرز جلسائه. وقد كان مجلس الوزير حينها «محطّ رحال العلماء ومقصد الأئمة والفصحاء، فوُقت للغزالي إتفاقات حسنة من الاحتكاك بالأئمة وملاقة الخصوم اللد ومناظرة الفحول ومناقدة الكبار»<sup>(2)</sup>، ويروى أنّه جرّت بينهم مجادلات ومناقشات في عدّة مواضيع بحضور الناس وإشراف الأمراء، وتفوّق الغزالي عليهم جميعاً، فاشتهر بذلك اسمه وذاع صيته<sup>(3)</sup>.

وخلال سنة 484هـ/1092م، فوّض نظام الملك إلى الغزالي التدريس بالمدرسة النظاميّة ببغداد، وعُمره لم يتجاوز الأربعاً وثلاثين<sup>(4)</sup>، «فجاءها وباشر إلقاء الدّروس بها... وأعجب به أهل العراق وارتفعت عندهم منزلته»<sup>(5)</sup>، وحضره الأئمة الكبار، كابن عقيل، وأبي الخطاب، وتعجّبوا من كلامه، واعتقدوه فائدة، ونقلوا كلامه في مصنّفاتهم»<sup>(6)</sup>.

لكنّ اشتغال الغزالي في مهنة التدريس لم يضرّفه عن مواجهة ما كان يعيشه من حيرة فكريّة ونفسيّة، إذ كان يستجدي ما سمّاه «الحقيقة اليقينيّة» بين تفاصيل علوم عصره ومعارفه<sup>(7)</sup>، وداخَلته بوادر الشكّ حتّى في حواصة ومنها حاسة البصر، وشرح ذلك قائلاً: «من أين الثّقة بالمحسوسات، وأقواها حاسة البصر،

---

للطباعة والنشر، مقدّمة المحقّق، هامش ص 20؛ الطنطاوي، علي، رجال من التاريخ الإسلامي، ج. 2، دار المنارة، جدّة 1998، ص 57؛ الذّهبي، محمّد، سيرة أعلام التّلاء، مصدر مذكور، ج. 19، ص 322.

(1) ابن خلكان، أحمد (ت. 1282م)، وفيات الأعيان، تح. إحسان عباس، ج. 4، دار صادر، بيروت، ص 217.

(2) الشّبيكي، تاج الدّين، طبقات الشّافعيّة الكبرى، مرجع مذكور، ج. 6، ص 205.

(3) الطنطاوي، علي، رجال من التاريخ الإسلامي، ج. 2، دار المنارة، جدّة 1998، ص 57.

(4) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدّمين فيه، مرجع مذكور، ص 17.

(5) ابن خلكان، أحمد، نفس المصدر، ج. 4، ص 217.

(6) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمان، المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مصدر مذكور، ج. 17، ص 125.

(7) راجع: دنيا، سليمان، الحقيقة في نظر الغزالي، مرجع مذكور.

وهي تنظر إلى الظلّ فتراه واقفا غير متحرك، وتحكم بنفي الحركة؟ ثم بالتجربة والمشاهدة، بعد ساعة، تعرف أنّه يتحرك!"<sup>(1)</sup>.

أثّرت هذه الأزمة العقلية في نفسية الغزالي رغم أنّها لم تدم طويلا، إذ تحدّث في شأنها قائلا: «فأعضل هذا الداء ودام قريبا من شهرين، أنا فيهما على مذهب السفسطة، بحُكم الحال لا بحكم النطق والمقال، حتّى شفى الله تعالى من ذلك المرض والاعتلال، وعادت النفس إلى الصّحة والاعتدال، ورجعت الضروريات العقلية مقبولة موثوقة بها على أمن ويقين»<sup>(2)</sup>.

وقد اعترف الغزالي بأنّ عودة الثقة بتلك الضروريات العقلية «لم يكن بنظم دليل وترتيب كلام، بل بنور قدّفه الله تعالى في الصدر»<sup>(3)</sup>.

وأمام ما بدا من إعجاب المجتمع الإسلامي بالفلسفة اليونانية وأفكار أرسطو وأفلاطون، عمّد الغزالي إلى مطالعة كتب الفلاسفة ساعيا إلى فهم علومهم واستيعابها. وقد تحدّث عن هذه المرحلة بشيء من التفصيل، فقال:

«ثمّ إنّي ابتدأت، بعد الفراغ من علم الكلام، بعلم الفلسفة... فشمرت عن ساق الجدّ في تحصيل ذلك العلم من الكتب، بمجرّد المطالعة من غير استعانة بأستاذ، وأقبلتُ على ذلك في أوقات فراغي من التصنيف والتدريس في العلوم الشرعية، وأنا ممّن<sup>(4)</sup> بالتدريس والإفادة لثلاث مائة نفر من الطلبة

(1) الغزالي، محمّد، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، مصدر مذكور، ص 66.

(2) المصدر السابق، ص 67.

(3) المصدر السابق، ص 68؛ وقد يذهب البعض إلى تفسير النور الذي تحدّث عنه الغزالي بنور الإيمان بالله تعالى، وفي هذا الصدد يقول الباحث سليمان دنيا: «وقد حدّثنا الغزالي نفسه أنّه في أثناء تفتيشه عن صنف العلوم العقلية والشرعية، وصل له علم يقيني، بدلائل لا تدخل تحت الحصر تفاصيلها، بالله، وبالنبوة، وباليوم الآخر. فهل اليقين بهذه المسائل، في هاتين الفترتين لم يعبث به شيء أصلا من الشك؟ أم كان يدب إليه ديبه أحيانا؟ هذا ما لم أجد حوله نصّا، ولا شبه نصّ، لا من الغزالي، ولا ممّن كتبوا عن الغزالي». راجع: دنيا، سليمان، الحقيقة في نظر الغزالي، مصدر مذكور، هامش ص 53.

(4) ممّن: اسم المفعول من فعل ممّنّا؛ منا، يممّن، أمّن، ممّنّا، فهو مانّ، والمفعول ممّنّو. مناه

ببغداد. فأطلعني الله سبحانه وتعالى، بمجرد المطالعة في هذه الأوقات المختلصة على مُنتهى علومهم في أقل من ستين. ثم لم أزل أواظب على التفكير فيه بعد وفهمه قريبا من سنة، أعاوده وأزددّه وأتفقد غوائله وأغواره، حتّى إطلعتُ على ما فيه من خداع وتلبّيس، وتحقيق وتخيل، إطلاعا لم أشكّ فيه... فإنّي رأيتهم أصنافا، ورأيت علومهم أقساما، وهم على كثرة أصنافهم يلزمهم وضمّة الكفر والإلحاد<sup>(1)</sup>، وإن كان بين القدماء منهم والأقدمين، وبين الأواخر منهم والأوائل، تفاوت عظيم في البعد عن الحقّ والقرب منه<sup>(2)</sup>.

خرج الغزالي من دراسة الفلسفة وما فهمه منها بعدة مؤلفات، أهمّها كتاب (مقاصد الفلاسفة)<sup>(3)</sup> الذي صار مرجعا لدراسة الفلسفة في عصره<sup>(4)</sup> وكذلك كتاب (تهافت الفلاسفة)<sup>(5)</sup> الذي يُعدّه البعض حدثاً فكرياً فاصلاً في تاريخ الفلسفة الإسلامية، فقد تحدّث عدد من المؤرّخين عن كساد سوق الفلسفة بعد صدور هذا الكتاب، إذ يبدو أنّ ما أظهره الغزالي من عيوب بعض العلوم الفلسفية أزال عنها هالة القدسيّة التي كانت لدى المسلمين قبل صدور الكتاب<sup>(6)</sup>. ويبدو أنّ مرور الغزالي على الفلسفة قد ترك آثار بصماتها على عقله وطريقة تفكيره، وجعله يستند أحيانا إلى أساليب الفلاسفة في التفكير والتحليل، وهو ما

---

الله بمحنة: إبتلاه بها، أصابه / مُني بكذا: أبتلي به. معجم اللّغة العربية المعاصر: جذر (منا).

(1) يقول الغزالي: «فوجب تكفيرهم وتكفير شيعتهم من المتفلسفة الإسلاميين، كابن سينا والفارابي وغيرهما». الغزالي، محمّد، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، مصدر مذكور، ص 78؛ وهذا القول قد يُخرج من يعتبر ابن سينا والفارابي من علماء المسلمين ويتأثر بكتاباتهم وأفكارهم، كما يدفع إلى الخطأ من يجمع الغزالي وابن سينا والفارابي في زُمرة واحدة.

(2) الغزالي، محمّد، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، مصدر مذكور، ص 74.

(3) الغزالي، محمّد، مقاصد الفلاسفة، تح. محمّد بيجو، مكتبة الصّباح، دمشق 2000، ص 226.

(4) القرضاوي، يوسف، الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه، مرجع مذكور، ص 16.

(5) الغزالي، محمّد، تهافت الفلاسفة، تح. سليمان دنيا، سلسلة ذخائر العرب، عدد 15، دار المعارف، ط. 8، القاهرة 1972، ص 370.

(6) القرضاوي، يوسف، نفس المرجع، ص 37-38.

يَعْبِيهِ عَلَيْهِ الْبَعْضُ مِمَّنْ يَرُونَ ذَلِكَ كَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ (ت. 1148م)، إِذْ قَالَ: «شَيْخُنَا أَبُو حَامِدٍ بَلَغَ الْفَلَّاسِفَةَ وَأَرَادَ أَنْ يَتَّقِيَاهُمْ فَمَا اسْتَطَاع»<sup>(1)</sup>. وَهُوَ مَا نَسْغَى لِمَعْرِفَتِهِ خَاصَّةً فِي مَدَى اعْتِمَادِهِ عَلَى أَسَالِيبِ الْفَلَّاسِفَةِ فِي بِنَاءِ مَوْقِفِهِ مِنَ الْمَوْسِيقَى.

وَنُرْجِّحُ أَنَّ دُخُولَ الْغَزَالِيِّ غَمَارِ الْمَوَاجِهَةِ مَعَ فَلَاسِفَةِ عَصْرِهِ مِمَّنْ رَأَى أَنَّهُمْ حَادَوْا عَنْ تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ، جَعَلَهُ يَتَبَوَّأُ مَكَانَةً هَامَةً لَدَى عَدِيدِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ مَعَاصِرِهِ وَمِمَّنْ أَتَى بَعْدَهُ، مَا دَفَعَهُمْ إِلَى تَلْقِيهِهِ بِـ «حُجَّةِ الْإِسْلَام»<sup>(2)</sup>. فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ مَنْ تَرَجَّمُوا لَهُ، أَنَّهُ:

«أُيِّدَ حَتَّى صَارَ إِفْحَامُ الْفَرْقِ عِنْدَهُ أَسْهَلَ مِنْ شُرْبِ الْمَاءِ»<sup>(3)</sup>، كَمَا خَافَهُ الْمُخَالَفُونَ، وَانْقَهَرَ بِحُجَجِهِ وَأَدْلَتِهِ الْمُنَاطِرُونَ، وَظَهَرَتْ بِتَنْقِيحَاتِهِ فَضَائِحُ الْمُبْتَدِعَةِ وَالْمُخَالَفِينَ، وَقَامَ بِنَصْرِ السَّنَةِ وَإِظْهَارِ الدِّينِ<sup>(4)</sup>، كَمَا قِيلَ إِنَّهُ كَانَ يُلَاطِفُ الْفُرْقَاءَ وَيَسْتَعْمِلُ أَلْفَاظَهُمْ وَيُسَمِّي بِأَسْمَائِهِمْ وَذَلِكَ لِيَكْسِبَ ثِقَتَهُمْ ثُمَّ لِيَهْدِمَ مَا بَنَوْهُ»<sup>(5)</sup>.

### 1. 1. 5. مرحلة الانعزال

بَعْدَ أَنْ اِشْتَهَرَ الْغَزَالِيُّ وَعَلَا صَيْتُهُ فِي بَغْدَادَ حَتَّى قِيلَ إِنَّهُ فَاقَ دَرَجَةَ الْأَمْرَاءِ وَدَارَ الْخِلَافَةِ، ظَهَرَتْ عَلَيْهِ مَلَاحِجُ الرُّهْدِ وَالْمِيلِ إِلَى الْخُلُوعِ وَالْعِزْلَةِ<sup>(6)</sup>. وَقَدْ تَحَدَّثَ بِنَفْسِهِ عَنْ تِلْكَ الْمَرَحَلَةِ الدَّقِيقَةِ مِنْ حَيَاتِهِ وَمَا سَبَّبَتْهُ لَهُ مِنْ إِضْطِرَابٍ نَفْسِيٍّ وَقَلْقٍ فِكْرِيٍّ. نَنْقُلُ مِنْهُ مَظَاهِرَ هَذِهِ الْأُزْمَةِ وَمَا قَدْ يُفَسِّرُ أَسْبَابَ تِلْكَ الْحَالَةِ

(1) الدَّهْبِيُّ، مُحَمَّدٌ، سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، مُصَدَّرٌ مَذْكُورٌ، ج. 19، ص 327.

(2) الْقَرَضَاوِيُّ، يَوْسُفٌ، الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ بَيْنَ مَادِحِيهِ وَنَاقِدِيهِ، مَرْجِعٌ مَذْكُورٌ، ص 19.

(3) الْيَمَانِيُّ، الْيَافِعِيُّ، مَرَأَةُ الْجَنَانِ وَعَبْرَةُ الْبِقْطَانِ فِي مَعْرِفَةِ الْعَبْرِ وَأَحْوَالِ الزَّمَانِ، تَح. خَلِيلٌ مَنْصُورٌ، ج. 3، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت - لُبْنَانُ 1997، ص 138.

(4) الشُّبْكِيُّ، تَاجُ الدِّينِ، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى، مُصَدَّرٌ مَذْكُورٌ، ج. 6، ص 216.

(5) الْعُثْمَانُ، عَبْدِ الْكَرِيمِ، سِيرَةُ الْغَزَالِيِّ وَأَقْوَالُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ، مَرْجِعٌ مَذْكُورٌ، ص 32.

(6) الشُّبْكِيُّ، تَاجُ الدِّينِ، نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ج. 6، ص 200.

التي مرّ بها، إذ قال:

«وكان قد ظهر عندي أنّه لا مطّمع لي في سعادة الآخرة إلّا بالتّقوى، وكفّ النفس عن الهوى وأنّ رأس ذلك كلّهُ، قطع علاقة القلب عن الدّنيا... والإنابة إلى دار الخلود، والإقبال بكنهه الهمة على الله تعالى. وأنّ ذلك لا يَتِمّ إلّا بالإعراض عن الجاه والمال... ولاحظتُ أعمالي - وأحسنُها التّدريس والتّعليم - فإذا أنا فيها مقبل على علوم غير مهمّة، ولا نافعة في طريق الآخرة... فلم أزل أتفكّر فيه مدّة [التّدريس]، وأنا بعدُ على مقام الاختيار، أصمّم العزم على الخروج من بغداد ومفارقة تلك الأحوال يوماً، وأُحِلّ العزم يوماً، وأُقدّم فيه رجلاً وأؤخر عنه أخرى... فلم أزل أتردّد بين تجاذب شهوات الدّنيا، ودواعي الآخرة قريباً من ستّة أشهر... [حتّى] جاوز الأمر حدّ الاختيار إلى الاضطرار، إذ أقفل الله على لساني حتّى إعتقل عن التّدريس... فكان لا ينطلق لساني بكلمة واحدة ولا أستطيعها البتّة، حتّى أورثت هذه العقلة في اللّسان حزناً في القلب... وتعدّى إلى ضعف القوى، حتّى قطع الأطباء طمعهم من العلاج... ثمّ لمّا أحسست بعجزِي، وسَقَطَ بالكليّة اختياري، التّجأت إلى الله تعالى التّجاء المضطرّ الذي لا حيلة له، فأجابني الذي يُجيب المضطرّ إذا دعاه وسهّل على قلبي الإعراض عن الجاه والمال والأهل والولد والأصحاب، وأظهرتُ عزم الخروج إلى مكّة وأنا أدبّر في نفسي سفر الشّام حذراً أن يطلّع الخليفة وجُملة الأصحاب على عزمي على المُقام في الشّام، فتلطّفت بلطائف الحيل في الخروج من بغداد على عزم أن لا أعاودها أبداً»<sup>(1)</sup>.

(1) الغزالي، محمّد، المنتقذ من الضّلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، مصدر مذكور، ص 103-104.

وقد يُفيد حذرُ الغزالي من إطلاع الخليفة على عزمه، مدى ترابط العلاقة بينهما، كما يُلَمَح ذلك إلى تحسّس الغزالي تغيّراً في جوّ البلاط عليه، وهو ما لم يَغفل عنه ابن خلدون (ت. 1406م) حين أشار إلى أنّ الغزالي لم يكن بعيداً عن الحياة السّياسيّة، وبذلك قد يكون خروجه من بغداد بدافع الخوف من أن يصله رذاذ المؤامرات السّياسيّة المستحكمة حينذاك<sup>(1)</sup>.

ونُقَدِّم عاملاً آخر قد يكون ساعد الغزالي على إتخاذ قرار الخروج من بغداد، وهو نيّته الاقتداء بمعلّمه الجوّيني، إذ نُقل عن الجوّيني مواجهته بعض المصادمات مع مخالفيه في مدينة «نيسابور» أثر بسببها أن يترك التدريس والوعظ والخطابة، «واضطرّ أن يخرج من بلده ليتّجه في أنحاء المعمورة ويسيّح في أفياء البلاد الإسلاميّة»<sup>(2)</sup>، لذلك نعتقد أنّ الغزالي كان على دراية برحلة شيخه، ممّا حمّسه على القيام بمثلها<sup>(3)</sup>.

### 1. 1. 6. مرحلة التّصوّف

سعى الغزالي من خلال هجرته إلى تطبيق منهاج الصّوفيّة العملي، إذ قال: «ففارقتُ بغداد... ثم دخلتُ الشّام، وأقمتُ به قريباً من ستّين لا شُغلَ إليّ إلّا العزلة والخلوّة والرياضة والمجاهدة، اشتغلاً بتزكية النّفس، وتهذيب الأخلاق وتصفية القلب لذكر الله تعالى، كما كنتُ حصّلتُهُ من كُتب الصّوفيّة»<sup>(4)</sup>.

(1) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدّمين فيه، مرجع مذكور، ص 20-23.

(2) الرّحيلي، محمّد، الإمام الجويني، سلسلة أعلام المسلمين عدد 26، دار القلم، ط. 2، دمشق 1992، ص 68.

(3) كان الجوّيني ميّالاً إلى التّصوّف، وممّن أشار إلى ذلك تاج الدّين الشّنكي في ترجمة الجوّيني المذكورة في: طبقات الشّافعيّة الكبرى، مصدر مذكور، ج. 5، ص 180 وما بعدها.

(4) يقول الغزالي: «فابتدأت بتحصيل علمهم [الصّوفيّة] من مطالعة كُتبهم مثل: «قوت القلوب» لأبي طالب المكي وكتب «الحارث المحاسبي»، والمتفرّقات المأثورة عن «الجُنَيْد» و«الشّلي» و«أبي يزيد البسطامي»، وغيرهم من المشايخ»، راجع: الغزالي، محمّد، المنقذ من الضّلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، مصدر مذكور، ص 100-101.

(4) الغزالي، محمّد، المنقذ من الضّلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، مصدر مذكور، ص 105.

وقد بدا الغزالي صارما مع نفسه في تطبيق منهاج التَّصَوُّف القائم على مُجاهدة النَّفس والتَّقَرُّب إلى الله تعالى، إذ قال: «كُنْتُ أَعْتَكِفُ مَدَّةً فِي مَسْجِدِ دِمَشْقٍ، أَصْعَدُ مَنَارَةَ الْمَسْجِدِ طَوْلَ النَّهَارِ، وَأَغْلِقُ بَابَهَا عَلَى نَفْسِي، ثُمَّ رَحَلْتُ مِنْهَا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، أَدْخُلُ كُلَّ يَوْمٍ الصَّخْرَةَ، وَأَغْلِقُ بَابَهَا عَلَى نَفْسِي. ثُمَّ تَحَرَّكَتْ فِي دَاعِيَةِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ، وَالْإِسْتِمْدَادِ مِنْ بَرَكَاتِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَزِيَارَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...»<sup>(1)</sup>.

وقد اعتمد الغزالي في سَفَرِهِ عَلَى مَا تَوَفَّرَ لَدَيْهِ مِنْ وَسَائِلِ نَقْلِ بَسِيطَةٍ، وَلَعَلَّهُ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ كَانَ يَقْطَعُ الْمَسَافَاتِ مَشْيًا عَلَى الْأَقْدَامِ، وَقَدْ شَوَّهَدَ فِي الْبَرِّيَّةِ وَعَلَيْهِ ثِيَابُ مُرْقَعَةٍ<sup>(2)</sup>، وَهُوَ مَا يُبَيِّنُ مَدَى تَجَرُّدِ الْغَزَالِيِّ مِنْ مَقَامِ الثَّرَاءِ الَّذِي كَانَ فِيهِ وَمَدَى غُزُوفِهِ عَنْ مَظَاهِرِ التَّنَعُّمِ وَالتَّرَفِّهِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُقَرَّبِينَ لِأَصْحَابِ النُّفُوزِ وَالسُّلْطَانِ «يَحْضُرُ دَرَسَهُ أَرْبَعُمِائَةٍ عِمَامَةٍ، مِنْ أَكْبَارِ النَّاسِ وَأَفْاضِلِهِمْ يَأْخُذُونَ عَنْهُ الْعِلْمَ»<sup>(3)</sup>.

وبعد غيابٍ دام لِسَنَوَاتٍ، عَادَ الْغَزَالِيُّ إِلَى بَلَدِهِ مَبْرَرًا ذَلِكَ بِالْقَوْلِ: «ثُمَّ جَذَبَنِي الْهِمَمُ، وَدَعَاوَاتِ الْأَطْفَالِ إِلَى الْوَطَنِ، فَعَاوَدْتُهُ بَعْدَ أَنْ كُنْتُ أَبْعَدَ الْخَلْقِ عَنْ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ. فَاتَّارَتِ الْعِزْلَةُ بِهِ أَيْضًا حِرْصًا عَلَى الْخُلُوعِ، وَتَصْفِيَةِ الْقَلْبِ لِلذِّكْرِ»<sup>(4)</sup>.

فلئن أنهى الغزالي رحلته الصَّوْفِيَّةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُنْهَ إِتْبَاعَهُ مِنْهُجَ الْعِزْلَةِ وَالتَّصَوُّفِ، بَلْ وَاصَلَ سُلُوكَ طَرِيقِهِ فِيهِ رَغْمَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ مَعْوَقَاتِ الْحَيَاةِ وَمَشَاغِلِهَا، إِذْ قَالَ: «وَكَانَتْ حَوَادِثُ الزَّمَانِ، وَمِهْمَّاتُ الْعِيَالِ، وَضُرُورَاتُ الْمَعَاشِ، تُغَيِّرُ فِيَّ وَجْهَ الْمُرَادِ، وَتُشَوِّشُ صَفْوَةَ الْخُلُوعِ. وَكَانَ لَا يَصْفُو لِي

(1) الغزالي، محمَّد، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، مصدر مذكور، ص 105-106.

(2) دنيا، سليمان، الحقيقة في نظر الغزالي، مرجع مذكور، هامش. 2، ص 48.

(3) المصدر السابق.

(4) الغزالي، محمَّد، نفس المصدر، ص 106.

الحال إلا في أوقات متفرقة. لكنني مع ذلك لا أقطع طمعي منها، فندفعني عنها العوائق، وأعود إليها. ودُمْتُ على ذلك مقدار عشر سنين»<sup>(1)</sup>.

وبالرغم من هذه المدة الطويلة نسبياً، والتي قضّاها الغزالي بين رحلاته وخلواته من سنّ ثمانية وثلاثين إلى سنّ ثمانية وأربعين تقريباً، فإننا لم نجدّه تحدّث عنها بتفاصيل دقيقة، ولعلّها بقيت غامضة لدى أكثر معاصريه ومن أتى بعده من المؤرّخين والباحثين، إذ لا نعر في كتبهم إلا على قصص متناثرة لا تُسمن ولا تُغني.

لكنّ نتائج هذه الرحلة تبدو واضحة المعالم على مستوى وجدان الغزالي وفكره، نفهم ذلك من خلال قوله: «وانكشفت لي في أثناء هذه الخلوات أمور لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها، والقدر الذي أذكره لئتنفّع به: أنّي علّمتُ يقيناً أنّ الصّوفيّة هم السّالكون لطريق الله تعالى خاصّة، وأنّ سيرتهم أحسنّ السّير، وطريقهم أصوب الطّرق، وأخلاقهم أزكى الأخلاق»<sup>(2)</sup>.

من خلال هذا القول الأخير، نفهم وضوح الاستقرار النفسي والفكري الذي بلغه الغزالي مع التّصوّف، فبعد قلقه وحيرته وتجوّاله بين علوم عصره ومعارفه، توصّل في الأخير إلى أنّ الصّوفيّة هم أصحاب الطّريق الحق.

ونذكر في هذا الصّدّد وجهة نظر المُستشرق الفرنسي كارا دوفو/ Carra de Veaux الذي رأى أنّ الغزالي «لم يكن بحاجة إلى هذا التّسلسل المسرحي الذي ذكره حتّى يصل إلى تقرير ما يُريد من أنّ طريق التّصوّف هو السّبيل الوحيد للوصول إلى المعرفة، وبالتالي فإنّ الرّغبة في السّلوّك مع الصّوفيّة لا يُنظر إليها في ذلك الحين بالذّات كدافع أساسي لخروجه من بغداد، فالغزالي صوفيّ أصلاً، أبوه صوفيّ، والذي عُني به صوفيّ والذين أحاطوا به في صباه

(1) الغزالي، محمّد، المنقذ من الضّلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، مصدر مذكور، ص 106.

(2) المصدر السابق.

واكتماله أناس أتقياء»<sup>(1)</sup>.

### 1. 1. 7. سنوات الغزالي الأخيرة

ذكر عبد الغافر الفارسي (ت. 1135م) - وهو أحد معاصري الغزالي - تحولاً في شخصية الغزالي وتغيراً في طباعه التي كان عليها قبل رحلته، إذ قال: «ولقد زُرته مراراً [الغزالي] وما كنتُ أحدّث نفسي ما عهدته في سالف الزّمان عليه من الزّعارة وإيحاش النّاس والنّظر إليهم بعين الازدراء، والاستخفاف بهم كِبَراً وخِيلاء، وإغتراراً بما رُزق من البسطة في النّطق والخطر والعبارة، وطلب الجاه والغلوّ في المنزلة، إنّهُ صار على الضّدّ وتصفّى عن تلك الكدورات. وكنتُ أظنّ أنّه متلّف بجلباب التّكلّف متيّم بما صار إليه. فتحقّقْتُ بعد التّروّي والتّنقير أنّ الأمر على خلاف المظنون وأنّ الرّجل أفاق بعد الجنون... وصار ماكنّا نظنّ به تمرّساً وتخلّقاً، طبعاً وتحقّقاً، وإنّ ذلك أثر السّعادة المقدّرة له من الله»<sup>(2)</sup>.

خلال فترة عزلته رجع الغزالي إلى التّدريس، بعد أن قرّر الانقطاع عنه كلياً، فقد ذكّر بعض المؤرّخين أنّه «ألزم بالعودة إلى نيسابور، والتّدريس بها بالمدرسة النظامية، فأجاب إلى ذلك بعد تكرار المعاودات»<sup>(3)</sup>، وقد تحدّث الغزالي عن ذلك مُبيّناً الفارق بين فترة تدرّسه الأولى والثّانية، إذ قال: «وإنّ رجعتُ إلى نشر العلم، فما رجعت! فإنّ الرجوع عودٌ إلى ما كان، وكنتُ في ذلك الزّمان أنشر العلم الذي به يُكتسب الجاه، وأدعو إليه بقولي وعملي، وكان

(1) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدّمين فيه، مرجع مذكور، ص 19؛

مصدر النّص الأصلي:

CARRA DE VEAUX, Bernard, *Gazali*, Paris, Felix Alcan, coll. les grands philosophes, 1902, p. 46.

(2) السُّبكي، تاج الدّين، طبقات الشّافعية الكبرى، مصدر مذكور، ج. 6، ص 208.

(3) اليماني، اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة العبر وأحوال الزّمان، مصدر مذكور، ص 137.

ذلك قصدي ونيتي. وأمّا الآن فأدعو إلى العلم الذي به يُترك الجاه، ويُعرف به سُقوط رتبة الجاه. هذا هو الآن نيتي وقصدي وأمينتي، يعلم الله ذلك منّي»<sup>(1)</sup>.  
 لم يَمكث الغزالي طويلاً وترك التدريس ورجع إلى «طوس»، «واتخذ إلى جانب داره مدرسة للفقهاء، وخانقاه<sup>(2)</sup> للصوفيّة، ووزّع أوقاته على وظائف من ختم القرآن ومجالسة أرباب القلوب، والتدريس لطلبة العلم، وإدامة الصلّة والصيام وسائر العبادات، إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى»<sup>(3)</sup> سنة 505هـ/1111م.  
 تجدر الإشارة في آخر هذا المختصر لسيرة الغزالي، إلى أنّ هذه الشخصية بقيت غامضة بعض الشيء، تحوم حولها عديد الروايات التي لا يُعرف صوابها من خطئها، وقد اِكتفينا بذكر أهمّ فترات حياته بما اتّفقت عليه أغلب المصادر والمراجع.

كما حاولنا الاطلاع على أكبر عدد ممكن من الأبحاث والدراسات حتّى نحدّد موقع الغزالي في الفكر الإسلامي، ويبدو أنّه كان ولا يزال يحتلّ مكانة هامة تجعله مرجعاً في أغلب العلوم التي خاضها، «فهو إمام في الفقه، وصاحب اتّجاه في علم الكلام، وله موقف من الفلسفة يجعلنا نسلّكه في زُمرة الفلاسفة، وشيخ من شيوخ الصوفيّة ولو أنّه لم يكن صاحب طريقة وأتباع ومريدين»<sup>(4)</sup>.  
 ويذهب بعضهم إلى أنّ الغزالي كان سبباً في تعزيز مكانة الصوفيّة في العالم الإسلامي، فبعد أن كان يُنظر إليها كشيء مُخالف للدين، ارتفع شأنها واتخذت منحى آخر بعد أن سلك الغزالي طريقها وقام بتقنين ممارساتها والتنظير لها، حيث جعلها متماشية مع الشرع الإسلامي غير متعارضة معه في كثير منها<sup>(5)</sup>.

(1) الغزالي، محمّد، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، مصدر مذكور، ص 123.

(2) كلمة معرّبة من الفارسيّة، وهي البيت الذي ينقطع فيه الصوفي إلى العبادة.

(3) الشُّبكي، تاج الدّين، طبقات الشّافعيّة الكبرى، مصدر مذكور، ج. 6، ص 200.

(4) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدّمين فيه، مرجع مذكور، ص 9.

(5) زويمر، صموئيل، الفواص والآلّي، مطبعة النّيل المسيحيّة، ط. 2، مصر 1927، ص 128.

## 1. 2. مؤلفات الغزالي

اختلف الباحثون الذين اهتموا بكتابات الغزالي على ترتيبها زمنياً بما يتوافق وتواريخ تأليفها، ما أدى إلى إكتفاء بعضهم بتصنيفها حسب مضامينها وما تحتويه من مواضيع. وهذا التقسيم يساعدنا في التعرف على مدى غزارة معارف الغزالي واتساع دائرة إطلاعه.

لذلك، سنعرض فيما يلي عددا من مؤلفاته مع إيراد بعض المعلومات عنها، كتواريخ الطبع، وأماكن المخطوطات، والترجمات... وقد اعتمدنا في ذلك على ما جمعه مُحققا كتاب (المنقذ من الضلال)<sup>(1)</sup> جميل صليبا (ت. 1976م) وكامل عياد (ت. 1986م)، وعلى كتاب (مؤلفات الغزالي) لعبد الرحمن بدوي (ت. 2002م)<sup>(2)</sup>.

### أ. كتب في التصوف

إحياء علوم الدين: منه نُسخ خطية في مكتبات فيينا، وبرلين، وليدن، والمتحف البريطاني، وأكسفورد، وغيرها، وهو مطبوع مُتداول وسيأتي الحديث عنه.

أيها الولد: كتبه لأحد أصدقائه نُصحا له، وذكر نصائح ووصايا في الزهد، والترغيب، والترهيب، طُبع مع ترجمة ألمانية في فيينا سنة 1838م وفي بيروت سنة 1951م مع ترجمة فرنسية، وإنكليزية، وإسبانية (اللجنة الدولية لترجمة الزوائع الإنسانية).

بداية الهداية وتهذيب النفوس بالآداب الشرعية: طُبع في القاهرة عدة مرّات ومنه نُسخ خطية في الجزائر، وبرلين، وغوطا، وميونخ، وباريس، ولندن، وأوكسفورد، وسانت بترسبورغ.

جواهر القرآن ودرره: طُبع في مكّة، وبومباي، ومصر، ومنه نُسخ في ليدن،

(1) الغزالي، محمّد، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، مصدر مذكور، ص 38-43.

(2) بدوي، عبد الرحمن، مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات، ط. 2، الكويت 1988، ص 573.

والمتحف البريطاني، ولينينغراد، ودار الكتب المصرية.

مشكاة الأنوار: تضمّن بحثاً في الفلسفة اليونانية من ناحية التّصوّف، طُبِعَ في مصر سنة 1924م.

الحكمة في مخلوقات الله تعالى: طُبِعَ أكثر من مرّة في مصر، ومنه مخطوط في باريس.

الدّرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة: طُبِعَ في جينيف سنة 1873م، وفي القاهرة غير مرّة، وفي ليبسيك بألمانيا 1925م.

فاتحة العلوم: طُبِعَ في مصر 1904م ومنه نسخة في مكتبة برلين وأخرى في مكتبة باريس.

منهاج العابدين إلى جنّة ربّ العالمين: قيل إنّ آخر تأليفه، طُبِعَ في مصر أكثر من مرّة ومنه نسخة خطيّة في برلين، وباريس، والمتحف البريطاني.

ميزان العمل: مختصر في علم النّفس وطلب السّعادة التي لا تُنال إلّا بالعلم والعمل، طُبِعَ في ليبسيك سنة 1839م، وفي مصر سنة 1910م، تُرجم إلى الفرنسيّة بعنوان Critère de l'Action، باريس 1945م.

الإملاء على إشكال الإحياء: ردّ به على اعتراضات أوردها بعض المعاصرين له على بعض المواضع من الإحياء. طُبِعَ بهامش «إتحاف السّادة المتّقين» للزّبيدي كما طُبِعَ في فاس سنة 1885م.

المضنون به على غير أهله: طُبِعَ في مصر والهند ومنه نسخة في دار الكتب المصرية والمتحف البريطاني.

### ب. كتب في العقائد وعلم الكلام

الاقتصاد في الاعتقاد: طُبِعَ في مصر غير مرّة.

إلجام العوام عن علم الكلام: طُبِعَ في مصر، وفي الهند، ومنه نُسخ خطيّة في مكتبات أوروبا.

عقيدة أهل السنة: طُبع في الإسكندرية ومنه نُسخ خطية في برلين، وأوكسفورد، ولندن.

فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية: ويُسمى (المستظهري)، نسبة إلى المستظهر بالله خليفة تلك الفترة، تُرجم إلى الألمانية وطُبع في ليدن مع المتن العربي سنة 1916م.

كيمياء السعادة: طُبع غير مرّة في مصر، ومنه نسخة فارسية في مكتبة برلين. فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: طُبع في مصر سنة 1924م ومنه نسخة خطية في برلين والقاهرة.

المضنون به على أهله: وهو مُهدى لأخيه أحمد، طُبع في مصر ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية، وفي برلين، وفي مكتبة الإسكوريال (El Escorial) بإسبانيا.

المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: طُبع في مصر سنة 1916م.

### ج. كتب في الفقه والأصول

البسيط في الفروع على نهاية المطلب لإمام الحرمين: غير مطبوع، منه نسخة خطية في مكتبة الإسكوريال، وأخرى في دار الكتب المصرية. أسرار الحج: طُبع في مصر. غاية الغور في مسائل الدور: غير مطبوع منه نسخة خطية في مكتبة المتحف البريطاني.

الوسيط في المذهب: طُبع في القاهرة سنة 1997م. الوجيز في الفقه الشافعي: طُبع في بيروت سنة 1997م. خلاصة المختصر ونقاوة المعتصر: غير مطبوع.

### د. كتب في الفلسفة

مقاصد الفلاسفة: طُبع في ليدن سنة 1888م، وطُبع في القاهرة غير مرّة، وفي دمشق، وله ترجمة لاتينية من قبل دومينوكوس قندسلافي / Dominucus

Gundisalvi سنة 1506م نشرت في البندقية/ فينيسيا.

تهافت الفلاسفة: طُبِعَ في مصر غير مرّة، وفي بومباي وقد تُرجم إلى العبرانية، واللاتينية وطُبِعَ في بيروت طبعة نقدية أصدرها الآب اليسوعي «موريس بويج» سنة 1927م.

المنقذ من الضلال: طُبِعَ في بيروت سنة 1967م.

معيار العلم في فنّ المنطق: طُبِعَ في القاهرة سنة 1927م، تُرجم منه أسين بلاثيوس / Asin Palacios قطعاً منه في كتابه.

وللإشارة، فإنّ الكمّ الأكبر من مؤلّفات الغزالي قد ضاع من إرث الحضارة الإسلامية، إمّا بسبب الحروب أو النهب أو لأسباب أخرى، وقد أحصى عناوينها المحقّقان جميل صليبا وكامل عيّاد فبلغ عددها واحداً وسبعين ومائة.

### 1. 3. كتاب إحياء علوم الدّين

#### 1. 3. 1. أهميته

لم تُؤثّر مرحلة العزلة في شخصيّة الغزالي فحسب، بل ألقت بظلالها على مؤلّفاته التي أثّرت بدورها في الفكر الإسلامي والإنساني عموماً، فقد ذكر عبد الغافر الفارسي عن كتاب (الإحياء) أنّه من «التصانيف التي لم يُسبق إليها»<sup>(1)</sup>، وقال عنه ابن خلكان (ت. 1282) أنّه «من أنفس الكتب وأجملها»<sup>(2)</sup>، ويُعتبر (الإحياء) أكبر كتب الغزالي في التّصوّف<sup>(3)</sup> (وقد بلغ من شهرته أنّ كثيراً من أجزائه فُصل على حدة واتّخذ في كتب مستقلة)<sup>(4)</sup>، كما تُرجمت أجزاء منه إلى الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والروسية، وعديد اللّغات الحيّة الأخرى<sup>(5)</sup>.

(1) الشّيبكي، تاج الدّين، طبقات الشّافعية الكبرى، مصدر مذكور، ج. 6، ص 206.

(2) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدّمين فيه، مرجع مذكور، ص 66.

(3) المرجع السابق، ص 8.

(4) المرجع السابق.

(5) بدوي، عبد الرّحمان، مؤلّفات الغزالي، مرجع مذكور، ص 118-122.

قال ابن الجوزي في إشارة إلى مدّة تأليفه: «وعاد [الغزالي] في السّنة الثالثة من خروجه وقد صَنَّف كتاب الإحياء»<sup>(1)</sup>، لكن اليافعي اليماني (ت. 1367م) ردّ عليه بالقول: «فتصنيف الإحياء مع ما إشتمل عليه من العلوم الواسعة، المحاكية للبحر الذي أمواجه مُتدافعة، لا يُمكن وَضْعُهُ في سنتين ولا ثلاثة ولا رابعة»<sup>(2)</sup>، إلّا أنّ المستشرق الفرنسي موريس بويج / Maurice Bouygues (ت. 1951م) الذي بحث في تواريخ مؤلّفات الغزالي، رجّح أنّ (الإحياء) تمّت كتابته خلال المدّة الفاصلة بين سنتي 489هـ و495هـ / 1096م و1102م، وذكر أنّه من الصّعب تحديد الفترة بوضوح، ورأى كذلك أنّه من الخطأ إرجاع عديد المستشرقين تأليف كتاب (الإحياء) إلى أواخر سنوات الغزالي، كما أشار أيضا إلى أنّ كُتِبَ (الإحياء) الأربعين لم تُؤلّف بطريقة مسترسلة، بل تخلّلتها فترات من الانقطاع<sup>(3)</sup>.

وقد أعجب المسلمون بكتاب (إحياء علوم الدّين) وما إشتمل عليه من غزير المعارف الدّينيّة، والتّربويّة، والاجتماعيّة، والنّفسيّة، فمدحه بعضهم إلى حدّ المغالاة، وبلغ تعلّقهم به حتّى ألّفوا فيه القصائد، ومنها هذه الأبيات:

وإحياء علوم الدّين طالعه تنفّع	يبحر علوم المُستنير المُحصّل
أبي حامد الغزال غزل مُدَقَّق	مِنَ الغزل لم يُغزل كذاك بِمِغْزَلٍ
دُعِي حُجّة الإسلام لا شكّ أنّه	لذلك كُفءٌ كاملٌ للتّاهل
له في منامي قلت إنّك حُجّة	لإسلامنا لي قال ما شئت لي قُلْ <sup>(4)</sup>

كما وُجد في المقابل مُعارضون للكتاب، ومن بينهم ابن الجوزي

(1) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدّمين فيه، مرجع مذكور، ص 23.

(2) المرجع السابق، ص 85.

(3) BOUYGUES, Maurice, *Essai de chronologie des œuvres de Al-Ghazali*, édité et mis à jour par Michel Allard, Beyrouth, Imprimerie Catholique, recherches publiées sous la direction de l'institut de Lettres orientales de Beyrouth, 1959, tome XIV, pp. 41-42.

(4) العثمان، عبد الكريم، نفس المرجع، ص 89.

الذي ذكر أن «بعض الناس شَغِف بكتاب الإحياء، فأَعْلَمْتُهُ بعيوبه ثم كَتَبته له فأَسْقَطْتُ ما يَصْلُح إسقاطه وزِدْتُ ما يَصْلُح أن يُزاد»<sup>(1)</sup>، وكان القاضي عِيَّاض (ت. 1149م) من أشدَّ المهاجمين للغزالي وكتابه، إذ قال: «والشَيْخ أبو حامد ذو الأنباء الشَّنيعة، والتَّصانيف الفظيعة، غلا في طريقة التَّصَوُّف، وَتَجَرَّدَ لِنَضر مذهبهم، وصار داعيةً في ذلك، وألَّف فيه تواليفه المشهورة أخذ عليه فيها مواضع، وساءت به ظنونُ أُمَّة، والله أعلم بِسِرِّه، ونُفَذَ أمرُ السُّلطان عندنا [وهو علي بن يوسف بن تاشفين] وفتوى الفقهاء بإحراقها والبُعد عنها فامْتِثِل لذلك»<sup>(2)</sup>.

أما المازري الصَّقْلِي (ت. 1141م) الذي ألَّف كتاب (الكشف والإنباء عن كتاب الإحياء) مُنتقداً به الغزالي وكتابه، فقد ردَّ عليه السُّبُكِي بالقول: «وأما ما عاب به [المازري] الإحياء من توهية بعض الأحاديث، فالغزالي معروفٌ بأنَّه لم تكن له في الحديث يدٌ باسطة، وعامة ما في الإحياء من الأخبار والآثار، مُبَدَّدٌ في كُتُب مَنْ سَبَقه من الصُّوفِيَّة والفقهاء، ولم يُسند الرِّجل لحديثٍ واحد، وقد اعتنى بتخريج أحاديث الإحياء بعض أصحابنا، فلم يشذَّ عنه إلا اليسير»<sup>(3)</sup>، ثم عَقَّب على كلامه، فقال: «وإذا كان في الإحياء أشياء يسيرة تُنتَقَد، لا تَدْفَع محاسنَ أكثره التي لا توجد في كتاب غيره»<sup>(4)</sup>.

وأشار السُّبُكِي إلى شأن المغاربة<sup>(5)</sup> مع كتاب (الإحياء)، فقال: «وكانت المغاربة لما وقع لهم كتاب الإحياء لم يفهموه، فَحَرَّقُوهُ، فمن تلك الحالة تكَلَّمَ المازري. ثم إنَّ المغاربة بعد ذلك أقبلوا عليه ومدحوه بقصائد، منها قصيدة أبي

(1) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، المُنتَظَم في تاريخ الملوك والأمم، مصدر مذكور، ج. 17، ص 126.

(2) الذَّهَبِي، مُحَمَّد، سِيَر أعلام النبلاء، مصدر مذكور، ج. 19، ص 327.

(3) السُّبُكِي، تاج الدين، طبقات الشَّافعية الكبرى، مصدر مذكور، ج. 6، ص 249.

(4) المصدر السابق، ج. 6، ص 256.

(5) المقصود بالمغاربة هنا هم سكَّان بلاد المغرب العربي والأندلس، كالإمام لمازري والقاضي عِيَّاض.

العبّاس الأُقْلِيشي<sup>(1)</sup>، التي قال فيها:

أبا حامد أنت المَخْصَص بالحمد  
وَضَعْتَ لنا الإحياء يُحيي نفوسنا  
فُزِعَ عبادات وعاداتها التي  
وثالثها في المهلكات وإنه  
ورابعها في المُنْجيات وإنه  
وفيها إبتهاجٌ للجوارح ظاهرٌ  
ومن هنا صلاحٌ للقلوب من البُعد  
ونُخْتَم بِشهادة ابن كثير (ت. 1372م)، الذي قال: «كتابٌ عجيب، يشتمل  
على علوم كثيرة من الشرعيات، وممزوجة بأشياء لطيفة من التَّصَوُّف وأعمال  
القلوب. ولكن فيه أحاديث كثيرة غرائب ومنكرات، وفيها ما هو موضوع كما  
يوجد في غيره من كُتُب الفُروع التي يُستدلُّ بها على الحلال والحرام، فالكتاب  
الموضوع للرِّقائِق والترغيب والترهيب أسهل أمراً من غيره»<sup>(2)</sup>.

وقد حَظِيَ كتاب (الإحياء) باهتمام بالغ داخل العالم الإسلامي وخارجه،  
فإضافةً إلى ترجماته، قام عديد الأئمة وعلماء الدِّين بالعناية به على غرار ابن  
الجَوْزِي (ت. 1201م) في كتابه (منهاج القاصدين ومُفيد الصّادقين)<sup>(3)</sup> وهو  
مختصر لكتاب (الإحياء)، والذي أُختَصِر بدَوْرِهِ من قِبَل ابن قُدّامة المَقْدِسِي  
(ت. 1242م) في كتابه (مختصر منهاج القاصدين)<sup>(4)</sup>، كما خَصَّهُ بعضهم بالشرح  
والتفسير مثل مُرتَضَى الزَّيْبِدي (ت. 1790م) في كتابه ذي العشر أجزاء (إتحاف

(1) الشُّبْكِي، تاج الدِّين، طبقات الشَّافعية الكبرى، مصدر مذكور، ج. 6، ص 254.

(2) العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه، مرجع مذكور، ص 147.

(3) ابن الجَوْزِي، أبو الفرج عبد الرَّحمان، منهاج القاصدين ومُفيد الصّادقين، تح. كامل محمّد الخراط،

3 مجلّدات، دار التوفيق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2010.

(4) ابن قُدّامة، أحمد بن عبد الرَّحمان، مختصر منهاج القاصدين، قدّم له محمّد أحمد دهمان وعُلّق عليه

شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، مؤسسة علوم القرآن، دمشق - بيروت

1978، ص 408.

السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين<sup>(1)</sup>، وآخرون إهتموا بتخريج الأحاديث النبوية الواردة فيه مثل الحافظ العراقي (ت. 1403م) في كتابه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار)<sup>(2)</sup>، كما كتب ابن الجوزي في ما رآه في (الإحياء) من أخطاء، في كتاب (إعلام الأحياء بأغلاط الإحياء)<sup>(3)</sup>، وفي مدح (الإحياء) ومؤلفه ألف عبد القادر العيذرؤسي (ت. 1628م) كتابه (تعريف الأحياء بفضائل الإحياء)<sup>(4)</sup>.

### 1. 3. 2. أجزاؤه

قسم الغزالي كتاب (الإحياء) إلى أربعة أجزاء، سماها على التوالي: رُبع العبادات، وربع العادات، وربع المنجيات، وربع المهلكات، وألف لكل رُبع عشرة كتب في موضوعه، لعلها أحاطت بأغلب علوم الدين والمعاش، وهو ما جعل كتاب (الإحياء) كتاباً شاملاً تلقب من أجله الغزالي بمُحيي الدين ومُجدد المئة الخامسة<sup>(5)</sup>، وقد ذكره السيوطي (ت. 1505م) في قصيدته التي ضمنها أسماء المجددين في الإسلام، فقال:

والخامس الخبرُّ هو الغزالي وعَدُّه ما فيه من جدال<sup>(6)</sup>

- (1) الزبيدي، مُرتضى، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، 10 أجزاء، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت 1994.
- (2) العراقي، عبد الزحيم بن حسين، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، تح. أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة دار طبرية، الزياض 1995؛ مطبوع كذلك مع كتاب (الإحياء)، مصدر مذكور، هامش الكتاب.
- (3) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مصدر مذكور، ج. 17، ص 126. (كتاب (إعلام الأحياء بأغلاط الإحياء) غير مطبوع).
- (4) كتاب (تعريف الأحياء بفضائل الإحياء) مطبوع مع كتاب إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 5.
- (5) راجع: الشامي، صالح أحمد، الإمام الغزالي: حجة الإسلام ومُجدد المئة الخامسة، مصدر مذكور، ص 264.
- (6) المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تح. تصحيح أحمد عبد السلام، ج. 2، دار الكتب العلمية، بيروت 1994، ص 357.

وحتى نضع كتاب (آداب السَّماع والوجد) في سياقه، نعرض فيما يلي جميع عناوين كُتب (إحياء علوم الدِّين):

الرُّبُوع الأوَّل: العبادات	الرُّبُوع الثَّانِي: العادات
<p>وذكر فيه آداب العبادات وسُنَّتها ومعانيها:</p> <p>كتاب العلم</p> <p>كتاب قواعد العقائد</p> <p>كتاب أسرار الطَّهارة</p> <p>كتاب أسرار الصَّلَاة</p> <p>كتاب أسرار الزَّكَاة</p> <p>كتاب أسرار الصَّيَام</p> <p>كتاب أسرار الحجِّ</p> <p>كتاب تلاوة القرآن</p> <p>كتاب الأذكار والدَّعوات</p> <p>كتاب ترتيب الأوراد في الأوقات</p>	<p>وذكر فيه أسرار المعاملات الجارية بين الخَلْق وسُنَّتها:</p> <p>كتاب آداب الأكل</p> <p>كتاب آداب النِّكاح</p> <p>كتاب آداب الكسب</p> <p>كتاب الحلال والحرام</p> <p>كتاب آداب الصُّحبة</p> <p>كتاب آداب العزلة</p> <p>كتاب آداب السَّفَر</p> <p><u>كتاب آداب السَّماع والوجد</u></p> <p>كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر</p> <p>كتاب أخلاق النُّبوة</p>
الرُّبُوع الثَّالث: المَهْلِكَات	الرُّبُوع الرَّابِع: المُنْجِيَّات
<p>وذكر فيه الأخلاق المذمومة وطرق معالجتها:</p> <p>كتاب شرح عجائب القلب</p> <p>كتاب رياضة النَّفْس</p> <p>كتاب آفة الشَّهَوَتَيْنِ البطن والفرج</p> <p>كتاب آفة اللِّسان</p> <p>كتاب آفة الغضب والحقد والحسد</p> <p>كتاب ذمِّ الدُّنْيَا</p> <p>كتاب ذمِّ حُبِّ المال والبخل</p> <p>كتاب ذمِّ الجاه والرِّياء</p> <p>كتاب ذمِّ الكِبَرِ والمُعْجَب</p> <p>كتاب ذمِّ القُرُور</p>	<p>وذكر فيه الأخلاق التي يتقرَّب بها العبد من ربِّه:</p> <p>كتاب التَّوْبَة</p> <p>كتاب الصَّبْر والشُّكْر</p> <p>كتاب الخوف والرَّجاء</p> <p>كتاب الفقر والرَّهْد</p> <p>كتاب التَّوْحِيد والتَّوَكُّل</p> <p>كتاب المحبَّة والشَّوْق والرِّضَا</p> <p>كتاب النِّيَّة والصَّدق والإخلاص</p> <p>كتاب المراقبة والمحاسبة</p> <p>كتاب التَّفَكُّر</p> <p>كتاب ذكر الموت</p>

### 1. 3. 3. التعريف بكتاب آداب السّماع والوجد

هو الكتاب الثامن من الرُّبع الثاني المسمّى العادات، ويتضمّن مُجمل فكر الغزالي في الموسيقى والغناء. والملاحظ من خلال هذه العناوين المذكورة آنفاً، أن الغزالي لم يكتب عن السّماع والوجد في سياق الحديث عن الأشكال التعبيرية والفنية، بل جاء الكتاب في سياق الحديث عن العلوم الدّينية والتربوية. ويندرج كتاب (السماع والوجد) ضمن المؤلفات الكثيرة التي اعتنت بموضوع السّماع وحكم الإسلام فيه، إذ تُعتبر المسألة من القضايا التي أسالت حبرا كثيرا منذ صدر الإسلام الأوّل، والغزالي، مع فكره الشُّمولي الذي أخذ بِطَرْف أغلب العلوم، لم يكن ليترك موضوع السّماع وحكم الإسلام فيه دون أن يُدلي فيه بـدَلوه، خاصّة أن السّماع يُعدّ من الممارسات الأساسيّة لدى أغلب الصّوفيّة.

وقد قسّم الغزالي كتاب (آداب السّماع والوجد) إلى بايين؛ تطرّق في أوّلهما إلى حكم السّماع واختلاف الأقاويل فيه بين الإباحة والتّحريم، وقَدّم رؤيته في المسألة مع تعريجه على بعض الأنماط الموسيقيّة لتلكما الفترة والوسط الاجتماعي. وقد تناول الباب من خلال العناوين التّالية:

- أقاويلُ العلماء والمتصوّفة في تحليل السّماع وتحرّيمه.
- الدّليل على إباحة السّماع.
- عوارض السّماع.
- حُجَج القائلين بتحرّيم السّماع والجواب عنها.
- أما الباب الثاني فقد خَصّصه للحديث عن السّماع الصّوفي وآثاره وأدبيّات التّفاعل معه إسماعاً وحضوراً وتذوّقاً، وقد قسّمه إلى العناوين التّالية:
- الفهم والتّنزيل.
- الوجد.
- آداب السّماع ظاهراً وباطناً وما يُحمد من آثار الوجد وما يُذمّ.

## الفصل الثَّاني

### موقف الغزالي من السّماع



## 2. 1. مفهوم السَّماع

### 2. 1. 1. السَّماع في اللغة

يذكر معجم الصحاح في اللغة للجوهري (ت. حوالي 1006م) عن لفظ «السَّماع» ما يلي: «سَمِعْتُ الشيءَ سَمْعاً وَسَمَاعاً... أي أصغيتُ... والغناء بالكسر: من السَّماع»<sup>(1)</sup>، ويقول ابن منظور (ت. 1311م) في مُصَنِّفه (لسان العرب): «والسَّمْعُ: حِسُّ الأذن... وقد سَمِعَهُ سَمْعاً وَسَمْعاً وَسَمَاعاً وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَةً... وقال بعضهم: السَّمْعُ المصدر، والسَّمْعُ: الاسم، والسَّمْعُ أيضاً: الأذن... وكلُّ ما التذتَه الأذن من صَوْتٍ حَسَنٍ سَمَاعٍ، والسَّمَاعُ الغِنَاءُ والمُسَمِّعَةُ المُغَنِّيَّة»<sup>(2)</sup>، ونجد في معجم تاج العروس للزبيدي (ت. 1790م): «السَّمْعُ حِسُّ الأذن وهي قُوَّةٌ فيها بها تُدْرِكُ الأصْوَاتُ... ويُقال: باتَ في لَهْوٍ وَسَمَاعٍ: السَّمَاعُ: الغِنَاءُ وكلُّ ما التذتَه الأذن من صوتٍ حَسَنٍ: سَمَاعٌ»<sup>(3)</sup>.

يظهر من هذه التعريفات اللغوية أنَّ «السَّماع» مفهوم واسع يُقصد به بداية إدراك الصوت، كما قد يُقصد به أيضاً الأصوات ذاتها. ويبدو أنَّ لفظ «السَّماع» يشتمل على كلِّ ما التذت به الأذان من الأصوات الحسنة، من غير تحديد لمصادرها.

(1) الجوهري، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح في اللغة، تح. خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 2005، جذر (سمع).

(2) ابن منظور، محمد، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة 1998، جذر (سمع).

(3) الزبيدي، مُرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الكتب العلمية، بيروت 2011، جذر (سمع).

## 2. 1. 2. المفهوم الصوفي للسمع

تَطَرَّقَ أَغْلَبُ مَنْ تَحَدَّثَ عَنْ "السمع" من رجال التصوف إلى وصف آثاره ومعانيه الذوقية والوجدانية وإلى مسألة حكمه في الإسلام. ومن أهم تعريفات "السمع" ما ذكره أبو نصر السراج الطوسي (ت. 988م) في كتابه (اللمع)، إذ قال: "السمع: ظاهره فتنة، وباطنه عبرة"<sup>(1)</sup>، وأورد أبو بكر محمد الكلاباذي (ت. 990م) في كتابه (التعريف لمذهب أهل التصوف): «السمع استجمامٌ من تعب الوقت، وتنفس لأرباب الأحوال، واستحضار الأسرار لذوي الأشغال»<sup>(2)</sup>، وصرح أبو القاسم عبد الكريم القشيري (ت. 1072م) في كتابه (الرسالة القشيرية): «السمع فيه نصيب لكل عضو، فما يقع إلى العين تبكي وما يقع إلى اللسان يصيح وما يقع على اليد تُمزق الثياب وتلطم وما يقع إلى الرجل ترقص»<sup>(3)</sup>.

وعرف أبو نجيب الشهرزدي (ت. 1167م) السمع في كتابه (آداب المريدين)، فقال: «السمع شهوة في قعر شبهة لا يحسن تناولها إلا عارف ذو بصيرة وفطنة، يختلس الشهوة ولا يمسّ الشبهة... وقيل السمع صراط ممدود يقصده صاحب يقين ووجود وصاحب شك وجحود، إما أن يرفع سالكه إلى أعلى عليين أو يُكَبِّكه في أسفل سافلين... وقيل السمع سُروُرُ ساعة تزول وشُمُّ ساعة قُتُول»<sup>(4)</sup>.

ونقل ابن عربي (ت. 1240م) في كتابه (الكوكب الدري في مناقب ذي النون المصري): «سئل ذو النون عن السمع فقال: رسولُ حقٍّ جائرٌ يُزعج إلى حقٍّ، فمن أصغى إليه بحقٍّ تحقّق ومن أصغى إليه بنفسٍ تزندق»<sup>(5)</sup>، وذكر أحمد

(1) العجم، رفيق، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، مرجع مذكور، ص 477.

(2) المرجع السابق، ص 478.

(3) المرجع السابق، ص 479.

(4) المرجع السابق، ص 480.

(5) ابن عربي، محي الدين، الكوكب الدري في مناقب ذي النون المصري، تح. سعيد عبد الفتاح، المجلد الثالث، مؤسسة الانتشار العربي، سلسلة رسائل ابن عربي، بيروت 2002، ص 137.

الكُمُشَخَانَوِي النَّقْشَبَنْدِي (ت. 1893م) في كتابه (جامع الأصول في الأولياء وأنواعهم وكلمات الصوفية): «السمع إسترواحٌ من تعب الوقت وتنفسٌ لأرباب الأحوال واستحضارُ الأسرار لذوي الأشغال. وقيل حقيقته كالريح يُخرج من كُلِّ قَلْبٍ ما هو ثابتٌ فيه»<sup>(1)</sup>. وفي تعريفه اللغوي والاصطلاحي إكتفى بالقول: «ففي اللغة مُصدِرٌ قولك سَمِعَ يَسْمَعُ وفي الاصطلاح معروف مشهور»<sup>(2)</sup>.

كما نلاحظ، فالمعنى الاصطلاحي للسمع يُعتبر غائبا في جميع هذه الأقوال، وكذلك في غيرها<sup>(3)</sup>، ونعرض فيما يلي قول عبد الغني النَّابُلُسي المُتصَوِّف (ت. 1731م)، ولئن يُعتبر تعريفه حديثا نسبيا مقارنة بفترة الغزالي، إلّا أنه جَمَعَ فيه أغلب دلالات السمع ومعانيه، يقول النَّابُلُسي:

«اعلموا أن السمع في اصطلاح المحققين لفظ عام شامل لسمع الغناء في الزهديات وفي الغزليات، في مُعَيَّن أو غيره، بنغمة أو غيرها، من غير آلات أو مع الآلات، ولسمع الآلات وحدها، ولا فرق بين الآلات سواء كانت دفوفا أو مزامير أو صنوجا، وسواء كانت الدفوف بجلاجل أو لا، وسواء كان الضرب بذلك بنغمات إقترن به رقص وتواجد أو لا، وسواء كان ذلك كله في عرس أو وليمة أو في يوم عيد أو قدوم غائب أو على ذكرٍ وتهليل وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يكن كذلك، وسواء كان الإنسان وحده في بيته أو في المسجد أو بين جماعة من أهل العلم والصلاح أو غيرهم، وسواء كان بغتة من غير قصد أو كان مقصودا مجموعا له الناس ومؤقتا في

(1) العجم، رفيق، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، مرجع مذكور، ص 481.

(2) المرجع السابق.

(3) للاطلاع على تعريفات السمع عند الصوفية، انظر: العجم، رفيق، نفس المرجع، ص 477-482؛ انظر أيضا: القُشَيْرِي، عبد الكريم، الرسالة القُشَيْرِيَّة في علم التصوف، تح. خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت 2001، ص 368 وما بعدها.

الأوقات أو غير مؤقّت، للرجال والنساء أو للرجال وحدهم أو للنساء وحدهنّ، فإنّ هذا كلّه إسمه السّماع ولفظ السّماع إذا أُطلق ينصرف إليه<sup>(1)</sup>.

### 2. 1. 3. مفهوم الغزالي للسّماع

لَمْ يَضَعِ الغزالي مفهومًا واضحًا لمصطلح السّماع - مثله مثل أغلب الصّوفيّة - لذلك سنحاول تخليص المفهوم لديه من خلال ما ذكره في عباراته المتفرّقة، ومن خلال جميع استعمالاته للفظ "السّماع"، وكذا الألفاظ التي تشترك مع "السّماع" في المقصد والمعني.

أ- قال الغزالي في مقدّمته: «... وإنّ قرّعت أسمعهم [الصّوفيّة] نعمة سبّقت إلى المحبوب [الله تعالى] سرائرهم، وإنّ وُرد عليهم صوت مُزعج أو مُقلق أو مُطرب أو مُحزن أو مُبهج أو مُشوّق أو مُهيّج لم يكن إنزعاجهم إلاّ إليه ولا طربهم إلاّ به»<sup>(2)</sup>.

يبدو هنا أنّ الغزالي تحدّث عن السّماع الفجّي، لاستعماله كلمتي «قَرَعَ وَوَرَدَ»، وهو ما ذكره النّابلسي آفاً بعبارة «بغته بغير قصد». ونُدرك من خلال هذا القول أنّ «السّماع» لدى الغزالي يتضمّن النّعمة بمُختلف تأثيراتها، من الصّوت المزعج، والمطرب، والمبهج، والمُحزن، والمُشوّق، والمُهيّج، بقطع النّظر عن مصادره. ب- وأردف بالقول: «ولا مُنقذ إلى القلوب إلاّ من دَهليز الأسماع، فالنّعمات الموزونة المُستلذّة تُخرج ما فيها وتُظهر محاسنها أو مساوئها»<sup>(3)</sup>. هُنا أضاف الغزالي إلى النّعمات صفة الوزن والاستلذاذ،

(1) النّابلسي، عبد الغني، إيضاح الدلالات في سماع الآلات، تح. محمّد راتب حمّوش، دار الفكر المعاصر - دار الفكر، بيروت - دمشق 1981، ص 121-122.

(2) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 232.

(3) المصدر السابق.

فربما قصد أن غيرَها من النغمات غير الموزونة وغير المستلذة لا تدخل في باب «السمع».

ج- كما أرشد قائلا: «إعلم أن السماع هو أول الأمر، ويثمر السماع حالة في القلب تُسمّى الوجد، ويثمر الوجد تحريك الأطراف إمّا بحركة غير موزونة فتسمّى الاضطراب وإمّا موزونة فتسمّى التّصفيق والرّقص»<sup>(1)</sup>. ويظهر من هذا القول تضمّن «السمع» في مفهوم الغزالي على الآلات الإيقاعية، ففي العادة لا يكون التّصفيق والرّقص والاضطراب إلّا على ضروب من الإيقاع.

د- قال الغزالي أيضا: «فلنبداً بحكم السماع... قال الشافعي...: إنّ الغناء لهُو...»<sup>(2)</sup>. نلّمس ممّا تقدّم أنّ «الغناء» من «السمع»، إن لم نقل أنّه ذات «السمع» الذي يقصده الغزالي.

هـ- ذكر الغزالي كلاما لأبي طالب المكي، قال فيه: «لم يزل الحجازيون عندنا بمكة يسمعون السماع في أفضل أيام السنة»<sup>(3)</sup>. بهذا القول، يبدو إقتصار «السمع» على ما يُسمع فقط، فالرّقص والتّواجد كما ذكر النّابلسي سابقا لا يُمكن إعتباره من «السمع»، ففي حالة تضمّن «السمع» الرّقص والتّواجد تبدو إمكانية الحديث عن «مشاهدة السماع»، وحينها يكون التّوصيف تامّا، حين يُقال: «يسمعون السماع ويشاهدونه».

و- نقل الغزالي سؤالاً لأحد المتصوّفة، قد نستخلص منه تعريف مفهوم «السمع» لديهم، يقول فيه: «أي شيء تقول يا أبا بكر في من أنشد بيت شعير... وكان حسن الصّوت... وأنشده وطوّله وقصّر منه

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 232.

(2) المصدر السابق. ج. 2، ص 233.

(3) المصدر السابق.

الممدود ومدّ منه المقصور؟»<sup>(1)</sup>. هذا القول، يُمكن ببساطة أن نُعرّف به «الغناء»، وبذلك يكون تعريف «السّماع» - حسب هذا التّساؤل - هو «الغناء».

ز- كما أشار الغزالي بالقول: «ولا يدلّ على تحريم السّماع نصّ ولا قياس... أمّا القياس: فهو أنّ الغناء اجتمعت فيه معان...»<sup>(2)</sup>. من هنا، يتأكّد مبدئيّاً أنّ مفهوم «السّماع» لدى الغزالي هو «الغناء» لاستعماله لفظ «الغناء» بدلاً من «السّماع» أكثر من مرّة.

ح- وحين تحدّث الغزالي عن أركان السّماع، قال: «أركان السّماع هي المُسموع والمستمع وآلة الإسماع»<sup>(3)</sup>. هنا، لا يتحدّث الغزالي عن «الغناء»، فحسب، بل يشير إلى العناصر المكوّنة لما نسمّيه «الحَدَث الموسيقي»، وهذه الأركان التي ذكرها قصّد بها: المغني، والمستمع، والآلات الموسيقيّة. وكأنّ الغزالي لا يُطلق على النّشاط اسم «السّماع» إلّا بتوفّر جميع هذه الأركان.

ط- في الباب الثّاني لكتاب (آداب السّماع والوجد) ذكر الغزالي معنّى آخر لـ «السّماع» يُخالف به جميع ما سبق ذكّره من تعريفات، إذ قال: «إعلم أنّ أوّل درجة السّماع فهم المسموع وتنزيله على معنى يقع للمستمع... وللمستمع أربعة أحوال: إحداها: أن يكون سماعٌ بمجرد الطّبع... الحالة الثّانية: أن يسمّع بفهم ولكن يُنزّله على صورة مخلوق... وهو سماع الشّباب...»<sup>(4)</sup>. تحوّلت هنا دلالة لفظ «السّماع» إلى معنّى آخر لا يُحيل على «الغناء» ولا على «الحَدَث الموسيقي»،

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 233.

(2) المصدر السابق، ج. 2، ص 234.

(3) المصدر السابق، ج. 2، ص 243.

(4) المصدر السابق، ج. 2، ص 238.

بل يُحيل إلى معنى إدراك الصّوت، وهو أصل المعنى اللّغوي لكلمة «السّماع».

نستنتج ممّا سبق من أقوال الغزالي المتفرّقة، أنّ مفهوم «السّماع» لديه هو: أولاً - الاستماع، وهو المعنى اللّغوي للكلمة. ثانياً - الغناء بما هو مدّ الصّوت وترخيمه.

ثالثاً - الحدث الموسيقي بكامله من مُغَنّين وعازفين ومُستمعين. وبالنسبة إلى التواجد، والاضطراب، والرّقص، والتّصفيق، فالغزالي يعتبرها من ثمرات «السّماع»، نفهم ذلك من قوله «ويُثمر السّماع حالة في القلب تُسمّى الوجد»<sup>(1)</sup>، فإذا اعتبرنا أنّ هذه الأفعال تصدر حصراً من المُستمع - وهو لدى الغزالي من أركان السّماع - فإنّ التواجد، والاضطراب، والرّقص، والتّصفيق، تدخل ضمن هذا الرّكن، فهي إذن من «السّماع».

### 2. 1. 3. علاقة السّماع بالموسيقى

في الباب الأوّل من كتاب (آداب السّماع والوجد)، استعمل الغزالي كلمة «السّماع» للحديث عن عدّة أنماط موسيقية غنائية<sup>(2)</sup>، أمّا في الباب الثّاني فقد ركّز حديثه على السّماع الصّوفي. ومن بين الفروق التي تُميّز السّماع الصّوفي عن غيره من الأنماط الموسيقية، أنّ تفاعل المُستمعين من المتصوّفة مع السّماع الصّوفي يختلف عن تفاعلات غيرهم من المُستمعين إلى أنماط موسيقية أخرى. كما يقتصر السّماع الصّوفي عموماً على نمط موسيقي خاص ولا يحتوي على جميع الأنماط. وبعبارة أخرى، يُمكن القول إنّ الموسيقى تُعتبر جزءاً من السّماع الصّوفي المُتكوّن من غناء ورقص وتواجد.

ومن المُرجّح أنّه قد تمّ استنباط مُصطلح «السّماع» من قبل المتصوّفة لإضفاء شيء من الخصوصية - وربّما الإبهام - على نشاطهم، ولمخالفة

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 232.

(2) نذكر هذه الأنماط الموسيقية في عنصر «وظيفة السّماع لدى الغزالي».

مصطلح الغناء والموسيقى المعروف حينها والمستعمل في أطر أخرى<sup>(1)</sup>.

## 2. رأي الغزالي في السَّماع

### 2. 2. 1. مرجعيّاته

أفرد الغزالي الباب الأوّل من كتاب (آداب السَّماع والوجد) للكلام في أمر السَّماع وتبيان حكمه في الإسلام واختلاف الأقاويل فيه، وعُنوانه بـ "باب ذكر اختلاف العلماء في إباحة السَّماع وكشف الحقّ فيه".

### 2. 2. 1. آراء بعض الفقهاء

عَرَضَ الغزالي في أوّل الباب مجموعة من الآراء لبعض الفقهاء، نقلها عن كتاب (الرّد على من يُحبّ السَّماع) لأبي الطيّب طاهر الطّبري الشّافعي (ت. 1058م)، حيث قال: «حكى القاضي أبو الطيّب الطّبري عن الشّافعي ومالك وأبي حنيفة وسفيان [الثوري] وجماعة من العلماء ألفاظاً يُستدلّ بها على أنّهم رأوا تحريمه»<sup>(2)</sup>، وفيما يلي نقل هذه «اللفاظ»:

«قال الشّافعي رحمه الله في كتاب آداب القضاء إنّ الغناء لهوٌ مكروه يشبه الباطل ومن استكثر منه فهو سفيه تُردّ شهادته»<sup>(3)</sup>... وقال القاضي أبو الطيّب إسماعيله من المرأة التي ليست بمحرّم له لا يجوز عند أصحاب الشّافعي

(1) أفاد أبو بكر محمد الكلاباذي في كتابه (التعرّف لمذهب أهل التصوّف) فقال: «قال بعض المتكلّمين لأبي العباس بن عطاء: ما بالكم أنّها المتصوّفة قد اشتقتهم ألفاظاً أغرّبتهم بها على السامعين وخزّجتم عن اللسان المعتاد، هل هذا إلّا طلباً للتمويه أو سترّاً لِعوار المذهب؟ فقال أبو العباس: ما فعلنا ذلك إلّا لغيرتنا عليه لِعزّته علينا كيلاً يشرّبها غير طائفتنا». راجع: العجم، رفيق، موسوعة مصطلحات التصوّف، مرجع مذكور، ص 826.

(2) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 232.

(3) نقل فيما يلي قول الشّافعي كاملاً كما ورد في كتابه (الأم): «(قال الشّافعي) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي الرَّجُلِ يُغْنِي فَيَتَّخِذُ الْغِنَاءَ صِنَاعَةً يُؤْتَى عَلَيْهِ وَيَأْتِي لَهُ وَيَكُونُ مُنْشُوباً إِلَيْهِ مَشْهُوراً بِهِ مَغْرُوفاً، وَالْمَرْأَةُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنَ الْهُوِّ الْمَكْرُوهِ الَّذِي يُشَبِّهُ الْبَاطِلَ وَأَنَّ مَنْ صَنَعَ هَذَا كَانَ مُنْشُوباً إِلَى السَّفَهَةِ وَسَقَاةِ الْمَرْوَةِ وَمَنْ رَضِيَ بِهَذَا لِنَفْسِهِ كَانَ مُسْتَحْفَافاً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّماً بَيْنَ التَّحْرِيمِ...» راجع: الشّافعي، محمّد بن إدريس، الأم، ج. 6، دار المعرفة، بيروت 1993، ص 226.

رحمه الله بحال سواء كانت مكشوفة أو من وراء حجاب وسواء كانت حُرّة أو مملوكة... وقال الشافعي رضي الله عنه: صاحبُ الجارية إذا جمع النَّاسَ لسماعِها فهو سَفِيهٌ تُرِدُّ شهادته... وحكى عن الشافعي أنّه كان يكره الطّقطة بالقضيب<sup>(1)</sup>... ويقول وضعته الرّنادقة ليشغلوا به عن القرآن... وأكرهه كلّ ما يلعب به النَّاسُ لأنّ اللّعب ليس من صنعة أهل الدّين ولا المروءة... وأمّا مالك رحمه الله فقد نهى عن الغناء وقال إذا اشتري جارية فوجدها مغنّية كان له ردّها<sup>(2)</sup>... وأمّا أبو حنيفة رضي الله عنه فإنّه كان يكره ذلك ويجعل سماع الغناء من الذّنوب<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup>.

وقد لاحظنا بعد الاطلاع على كامل كتاب (آداب السّماع والوجد)، أنّ الغزالي لم يعتمد في نقله لأقوال الذين ظهر من كلامهم موقف التّحريم إلّا على مصدر وحيد - وهو كتاب (الرّد على من يُحبّ السّماع) للطّبري - وقد أجاب عن

- (1) يقصد الزاوي بالطّقطة بالقضيب الضّرب بالقضيب، وسيأتي بيانه عند الحديث عن هذه الآلة.
- (2) نجد في كتاب الطّبري إضافة كلمة بالعيب: «كان له ردّها بالعيب»، أي إذا وجد المشتري جاريته مغنّية فذلك عيب فيها وله الحقّ في ردّها. لكن أبا إسحاق الشّيرازي (ت. 1083م) عارض هذه الفتوى في كتابه (المهذّب)، فقال: «وإنّ اشتري جارية فوجدها مُغنّية لم تُردّ، لأنّه لا تنقُصُ به العين ولا القيمة، فلم يُعدّ ذلك عيباً»، واستأنف الشّيبكي (ت. 1370م) قول الشّيرازي، في كتاب (شرح المهذّب) للنّووي (ت. 1277م) - الذي أكمل منه الشّيبكي بابين بعد وفاة النّووي - وقال: «هذا مذهبنَا [الشافعي]. وحكى أصحابنا [أي الشافعية] عن مالك أنّ له الخيار، لأنّ الغناء حرام. وذلك نقص فيها، ومنع بعض أصحابنا تحريمه»، وفي حديثه عن إشتراء الغلام، قال الشّيبكي: «فلو وجده زامراً أو عالماً بالمعرّف أو العود فليس له الرّدّ، والسّيّد قادر على منعه من العمل، وما ذكرناه من أنّ الغناء ليس بعيب عندنا هو المشهور»، راجع: النّووي، يحيى بن شرف، كتاب المجموع شرح المهذّب للشّيرازي، تح. محمّد نجيب المطيعي، ج. 11، مكتبة الإرشاد، جدّة 1925، ص 565-566.
- (3) جميع الكتب التي إطلعنا عليها نقلت هذا القول عن الطّبري ولم تنقله عن أحد غيره، ووجدنا في كتاب الهداية في شرح بداية المبتدي للمزغيناني (ت. 1197م) - وهو من فقهاء المذهب الحنفي وصاحب الكتابين (بداية المبتدي) و(الهداية في شرح بداية المبتدي) - قوله: «ومن دُعي إلى وليمة أو طعام فوجد ثمة لعباً أو غناء فلا بأس بأن يقعد ويأكل» قال أبو حنيفة رحمه الله: أُبْتُلِيتُ بهذا مرّة فضيّرت، راجع: المزغيناني، برهان الدّين علي، الهداية في شرح بداية المبتدي، تح. عبد الحي اللّكنوي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ج. 7، كراتشي - باكستان، 1996م، ص 176-177.
- (4) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 233.

هذه الأقوال في آخر الباب، مُبيناً أنه لا يثبت من هذه الألفاظ تحريمهم للسمع.

## 2. 1. 2. روايات عن مزاولة الصحابة للسمع

أثناء عرض الغزالي لأقوال المتصوفة عن "السمع"، نظفر بحديث لأبي طالب المكي<sup>(1)</sup> (ت. 996م) يُخبر فيه عن ممارسة الصحابة لفعل «السمع»، وقد أوردَه الغزالي بالقول: «ونقل أبو طالب المكي إباحة السمع من جماعة، فقال سَمِعَ من الصحابة عبد الله بن جعفر وعبد الله بن الزبير والمغيرة بن شعبة ومعاوية وغيرهم»<sup>(2)</sup>.

وقد رأينا أن تتناول هذا الخبر بالتحقيق لما له من أثر مباشر في حكم الموسيقى في الإسلام:

أولاً: عبد الله بن جعفر رضي الله عنه (ت. 80هـ/699م)، وهو من صغار الصحابة، استشهد أبوه فكفله النبي صلى الله عليه وسلم ونشأ في حجره، وهو أحد العبادلة السبعة الذين فتحوا شمال إفريقيا<sup>(3)</sup>.

أما عن علاقته بالسمع، فقد قال عنه القُرْطُبي (ت. 1071م) في كتابه (الاستيعاب): «كان عبد الله بن جعفر كريماً، جواداً ظريفاً، خليفاً عفيفاً سخياً يُسَمَّى بحر الجود ويُقال: إنه لم يكن في الإسلام أسخى منه، وكان لا يرى بسماع الغناء بأساً»<sup>(4)</sup>، وقال الذهبي (ت. 1348م): «ولعبد الله بن جعفر أخبارٌ

(1) «محمد بن علي بن عطية أبو طالب المكي، كان من الزهاد المتعبدين، صنف كتاباً سماه قوت القلوب [نقل منه الغزالي بعض الأخبار] وذكر فيه أحاديث لا أصل لها... ويروى أن أحدهم عاتبه على إباحته السمع فأشدد أبو طالب يقول:

فيا ليل كم فيك من متعة ويا صبح ليتك لم تقترب

فخرج المعتاب مغضباً، راجع: ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مصدر مذكور، ج. 14، ص 385.

(2) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 233.

(3) الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء، مصدر مذكور، ج. 3، ص 456.

(4) القُرْطُبي، يوسف التمر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تح. محمد البجاوي، ج. 3، دار الجيل، بيروت 1991، ص 881.

في الجود والبذل. وكان وافر الحشمة، كثير التَّعَمُّ، وممَّن يستمع الغناء»<sup>(1)</sup>. وعلى غرار أبي طالب المكي فقد احتج الكثير من المُبيحين للغناء بسماع عبد الله بن جعفر، ففي مناظرة تصوَّرها ابن القيم (ت. 1349م) بينه وبين مُبيحٍ للغناء، ردَّ فيها على هذا الاحتجاج بالقول: «وأما ما نُقِلَّت عن عبد الله بن جعفر، فلا ريب أنَّه قد نُقِلَ عنه ذلك، لكنَّ المنقول عنه أنَّه كانت له جارية تُغنيه في بيته، فيستمتع بسماع غنائها، هذا غاية ما نُقِلَ عنه»<sup>(2)</sup>. ومعلومٌ لدى الفقهاء - ومن بينهم الغزالي<sup>(3)</sup> - أنَّ الغناء من الجارية لسيِّدها مُباح لا حُرمة فيه. وواصل ابن القيم مناظرته فقال: «ويتبعون سبيل من اتخذ جارية تُغنيه في بيته للهو واللذة ويجعلونه حجة لهم فيما بينهم وبين الله في الرقص والأغاني المطربة من الشاهد المليح، بمساعدة الدفوف والشبَّابات والمواصيل»<sup>(4)</sup>، هذا مع أنَّ الذي فعله عبد الله بن جعفر كان في داره، لم يكن يجمع الناس على ذلك، ولا يدعو إليه ولا يُعَدُّه دينا يُقرِّبه إلى الله، بل هو من الباطل واللهو»<sup>(5)</sup>.

ثانياً: عبد الله بن الزبير رضي الله عنه (ت. 73هـ/692م)، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رُضوان الله عليهم أجمعين، بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمره سبع سنين، وهو أحد العبادلة السبعة الذين فتحوا شمال إفريقيا،

(1) الذَّهَبِيُّ، محمد، سِير أعلام النبلاء، مصدر مذكور، ج. 3، ص 461-462.

(2) الجَوْزِيَّة، ابن قيم، كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء، تح. ربيع بن أحمد خلف، دار الجيل، 1992، ص 195.

(3) تُبيِّن ذلك في عنصر «موانع السماع لدى الغزالي».

(4) المواصيل: جمع موصول وهو نوع من المزامير، أطلقه المجمع العربي للموسيقى على آلة الأرغول المصنوعة من القصب ومنه الضَّغِير والأوسط والكبير، راجع: الحلو، سليم، الموسيقى النَّظَرِيَّة، دار مكتبة الحياة، ط. 2، بيروت 1986، ص 162، 218؛ كما ذكره محمود الحفني في قوله «وأما الأرغول أو الموصول فهو إمتداد للزَّمارَة المزدوجة وتطوَّر منها»، راجع: الحفني، محمود أحمد، علم الآلات الموسيقية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص 178.

(5) الجَوْزِيَّة، ابن قيم، نفس المصدر، ص 196.

وأحد من وُلِّي الخلافة من الصحابة<sup>(1)</sup>.

أمّا عن علاقته بالسمع فقد وردت عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه في كتاب (رسالة السماع) للشوكاني (ت. 1834م)، الرواية التالية: «قال إمام الحرمين في النهاية<sup>(2)</sup>، وابن أبي الدّم<sup>(3)</sup>: نقل الأثبات من المؤرخين أن عبد الله بن الزبير كان له جوارٍ عَوّادات، وأنّ ابن عمر رضي الله عنهما دخل عليه وإلى جنبه عود، فقال: ما هذا يا صاحب رسول الله؟ فناوله إياه، فتأمله ابن عمر، فقال: هذا ميزان شامي، فقال ابن الزبير: تُوزن به العقول»<sup>(4)</sup>. وهذه الرواية الواردة في أكثر من مرجع ومصدر حقّقها الباحث المعاصر عبد الله رمضان بن موسى، وقال: «هذه القصة باطلة لا أصل لها»<sup>(5)</sup>، وأرشد مُعلِّلاً: «لقد تتبّعنا كُتب التاريخ - وكُتب التراجم أيضاً - فلم نجد أيّ أثر لهذه القصة»<sup>(6)</sup>، وأضاف أسباباً أخرى يطول شرحها تجعله لا يثق في هذه الرواية.

ونذكر في ما يلي بعض الأخبار عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ممّا صحّ إسناده - حسب المُحقّقين - وقد سَعينا إلى جمعها لمحاولة التّثبت ممّا نقله الغزالي:

ذكر عبد الرزّاق الصنعاني (ت. 827م) في كتابه (المُصنّف): «عن وهب بن كيسان [وهو من موالى آل الزبير] أنّ عبد الله بن الزبير قال: «ما أعلم رجلاً من المهاجرين إلّا قد سَمِعْتُهُ يترنّم»<sup>(7)</sup>، وروى مثل ذلك الفاكهي (ت. 888م) في

- (1) الشَّيباني، محمّد [المعروف بابن الأثير]، الكامل في التاريخ، تح. أبي الفداء عبد الله القاضي، ج. 3، دار الكتب العلميّة، بيروت 1987، ص 467.
- (2) يقصد كتاب (نهاية المطلب في دراية المذهب) لأبي المعالي الجوّني.
- (3) شهاب الدّين ابن أبي الدّم الشافعي (ت. 1244م).
- (4) الشُّوكاني، محمّد بن علي (ت. 1834م)، الفتح الزباني من فتاوى الشُّوكاني، تح. محمّد صبحي بن حسن الحلاق، ج. 10، مكتبة الجيل الجديد، اليمن 2001، ص 5204.
- (5) ابن موسى، عبد الله رمضان، الرّد على القرضاوي والجديع، الأثرية للتراث، العراق 2008، ص 531.
- (6) المصدر السابق، ص 532.
- (7) الصنعاني، عبد الرزّاق، المُصنّف، تح. حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ج. 11، ط. 2، بيروت 1970، ص 6.

(أخبار مكة)، بلفظ: «وأيُّ أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم لم أَسْمعه يتغنَّى بالنَّضْب<sup>(1)</sup>»<sup>(6)</sup>. وفي رواية ابن دقيق العيد (ت. 1303م) في كتاب (إقتناص السَّوانح) ذُكر الخبر بلفظ «قلَّما سمعتُ رجلاً من المهاجرين إلَّا وهو يترنَّم»<sup>(2)</sup>، كما نقل البيهقي (ت. 1066م) عن وهب بن كيسان أيضاً أنه قال: «قال عبد الله بن الزبير وكان متكئاً: «تَغَنَّى بلال»، قال [وهب بن كيسان]: فقال له رجل: «تَغَنَّى؟!»، فاستوى جالساً ثم قال: «وأيُّ رجل من المهاجرين لم أَسْمعه يَتَغَنَّى النَّضْب؟»<sup>(3)</sup>، وذكر أبو نعيم الأصبهاني (ت. 1039م) في كتابه (أمالِي الأصبهاني) رواية قد تُضفي شيئاً من الصَّحَّة على ما نقله الغزالي، وهي أن «وهب بن كيسان قال: سمعتُ عبد الله بن الزبير يترنَّم تَبَعْنَا»<sup>(4)</sup> أي خلفنا<sup>(5)</sup>. والتَّرْنُمُ في معجم لسان العرب هو: «التَّطَرُّبُ والتَّغَنَّى وَتَحْسِينُ الصَّوْتِ»<sup>(6)</sup>. فما يترجَّح به مقصد أبي

(1) أورد معجم (لسان العرب) في شأن النَّضْب ما يلي: «والتَّضْبُ ضَرْبٌ من أغاني الأعراب وقد نَضَبَ الزَّاكِبُ نَضْباً إذا غَنَّى النَّضْبَ... وفي حديث نائل مولى عثمان: فقلنا لرباح بن المُعْتَرِفِ لو نَضَبْتَ لنا نَضْبَ العرب أي لو تَغَنَّيْتَ، وفي الصَّحاح لو غَنَّيْتَ لنا غِنَاءَ الْعَرَبِ وهو غِنَاءٌ لَهُمْ يُشْبِهُ الْخُدَاءَ إلَّا أنه أَرْقُ منه وقال أبو عمرو النَّضْبُ خُدَاءٌ يُشْبِهُ الْغِنَاءَ قال شَمْرُ غِنَاءُ النَّضْبِ هو غِنَاءُ الرُّكْبَانِ وهو الْعَقِيرَةُ يُقال رَفَعَ عَقِيرَتَهُ إذا غَنَّى النَّضْبَ وفي الصَّحاح غِنَاءُ النَّضْبِ ضَرْبٌ من الألحان وفي حديث السائب بن يزيد كان رباح بنُ الْمُعْتَرِفِ يُحْسِنُ غِنَاءَ النَّضْبِ وهو ضَرْبٌ من أغاني العرب شَبِهُ الْخُدَاءِ وقيل هو الذي أَحْكَمَ من النَّشِيدِ وَأَقِيمَ لَحْنُهُ وَوزْنُهُ وفي الحديث كُلُّهُمْ كان يَنْضِبُ أي يَغَنِّي النَّضْبَ ونَضَبَ الْحَادِي خِداً ضَرْباً من الْخُدَاءِ». راجع: ابن منظور، لسان العرب، جذر (نضب).

(6) الفاكهي، محمد بن إسحاق، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تح. عبد الملك عبد الله دهيش، ج. 3، دار خضر، بيروت 1993، ص 27.

(2) الزبيدي، مُرتضى، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 6، ص 459.

(3) البيهقي، أحمد بن الحسين، الشُّنن الكبرى، تح. محمد عبد القادر عطا، ج. 10، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة 1994، ص 225؛ وقال الألباني عن هذا الحديث: «رواه البيهقي والسَّيِّاق له وإسناده صحيح

على شرط الشيخين»، راجع: الألباني، محمد ناصر الدين، تحريم آلات الطَّرب، مكتبة الدَّليل، ط. 2، الجيل الصناعية، السعودية 1997، ص 127.

(4) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، مجلس من أمالي الأصبهاني، تح. ساعد بن عمر بن غازي، دار الصحابة للتراث، مصر 1990، ص 67.

(5) لسان العرب: جذر (تبع).

(6) لسان العرب: جذر (رنم).

طالب المكي من سماع عبد الله بن الزبير، لا يبدو أنه يتجاوز ما نُقل من التّرثم وغناء النّصب. ولو زاد عن ذلك لذكر في كُتب التّاريخ المُحقّقة، فالمشهور عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه - مع صفة التّغني والتّرثم أحيانا - أنه كان الزّاهد العابد المجاهد، والأخبار في ذلك كثيرة مُتواترة<sup>(1)</sup>.

ثالثا: المُغيرة بن شُعبة رضي الله عنه (ت. 50هـ/670م)، وهو من كبار الضّحابة، وكان يُقال له: مُغيرة الرّأي، ولّاه عمر البصرة فبقي عليها ثلاث سنين ثمّ ولّاه الكوفة وفتح بلدانا عديدة<sup>(2)</sup>.

أمّا عن علاقته بالسمّاع فلم نجد في مراجع بحثنا ومصادره سوى ما ذكره الزبيدي في كتابه (إتحاف السّادة المتّقين)، إذ قال: «وقد حكى سَماعه [أي المُغيرة] الشّيخ تاج الدّين الفزاري وغيره»<sup>(3)</sup>. وما عدا هذه الكلمات لم نجد في ما تعرّضنا له من تراجم عن مُغيرة بن شُعبة أيّ إشارة من قريب إلى مسألة السّماع. رابعا: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه (ت. 60هـ/680م)، صحابيٌّ من كتبة الوحي، أعلن إسلامه بعد فتح مكّة، تولّى الشّام في عهد عمر بن الخطّاب<sup>(4)</sup> ثمّ تولّى الخلافة بعد مقتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>(5)</sup>، فُتحت في خلافته بلاد عديدة وبُنيت في عهده مدينة القيروان سنة 670م<sup>(6)</sup>.

أمّا عن علاقته بالسمّاع، فقد ذكر كتاب (العقد الفريد) لابن عبد ربّه (ت. 940م) الرّواية التّالية:

«حدّثني نصر بن علي الأصمعي، قال: كان معاوية يعيب على عبد الله بن جعفر سماع الغناء... فمرّ بدار عبد الله بن جعفر فسمع عنده

(1) عن سيرة عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، انظر: الضّلابي، علي، خلافة أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير، مؤسسة اقرأ، القاهرة 2006.

(2) الدّهبي، محمّد، سبّير أعلام النّبلاء، مصدر مذكور، ج. 3، ص 21-32.

(3) الزبيدي، مُرتضى، إتحاف السّادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 6، ص 459.

(4) الدّهبي، محمّد، نفس المصدر، ج. 3، ص 120.

(5) الشّيباني، محمّد [المعروف بابن الأثير]، الكامل في التّاريخ، مصدر مذكور، ج. 3، ص 271.

(6) المصدر السابق، ج. 3، ص 320.

غناء على أوتار... فلمّا بلغ ابن جعفر ذلك أعدّ له طعاما ودعاه إلى منزله، وأحضر ابن صيّاد المغنّي... فأعجّب معاوية غناؤه، حتّى قبض يده عن الطعام وجعل يضرب برجله الأرض طربا فقال له عبد الله بن جعفر يا أمير المؤمنين إنّما هو مختارُ الشّعْر يُرْكَب عليه مختار الألحان فهل ترى بأسا؟ قال لا بأس بحكمة الشّعْر مع حكمة الألحان<sup>(1)</sup>.

وقد تولى عبد الله رمضان بن موسى تحقيق هذه الرواية، فقال: «معاوية مات سنة 60هـ، وعبد الله بن جعفر مات سنة 80هـ، والأصمعي مات سنة 215-217هـ... فالأصمعي لم يُعاصر ابن جعفر ولا معاوية... فمن الذي أخبره بهذه الحكاية؟... فهناك رُواة مجاهيل بين الأصمعي ومعاوية وابن جعفر، فالسند فيه إنقطاع»<sup>(2)</sup>.

ومعلوم لدى علماء الحديث ونقل الروايات أنّه لا يُحكّم بصحّة الرواية إلاّ بسندٍ مُتّصل بين الراوي والناقل الأوّل للخبر بسلسلة من الرجال العُدول الثّقات المُتّقنين الضّباطين، لذلك، قد تكون الرواية غير صحيحة. ونُضيف إلى ذلك ما قيل عن كتاب (العقد الفريد) أنّه «مخلوطٌ صحيحُه وبَواهيهِ»<sup>(3)</sup> وأنّ مؤلّفه «إعتمد على مصادر لا يجوز النّقل منها إلاّ بعد التّثبت»<sup>(4)</sup>، وأنّ في الكتاب «ميل إلى الفكاهة والدّعابة، ونزوعٌ إلى القصص والنّوادر والنّكات»<sup>(5)</sup>، لذلك يُقال إنّهُ «لا ينبغي للباحث الاعتمادُ على ما فيه حتّى يُفْلِيهِ ويبحث عن ناقله»<sup>(6)</sup>. كما أشار مُحقّق الكتاب إلى النّزعة الأدبيّة التي تحلّى

(1) ابن عبد ربّه، أحمد، العقد الفريد، تح. مفيد محمّد قميحه، ج. 7، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1983، ص 19-20.

(2) ابن موسى، عبد الله رمضان، الرّد على القرضاوي والجديع، مرجع مذكور، ص 519.

(3) آل سليمان، مشهور حسن، كُتب حذّر منها العلماء، ج. 2، دار الصميّعي، الرياض، 1995، ج. 2، ص 44.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق.

بها ابن عبد ربّه، فقال: «وقد صاغ صاحب العقد موضوعاته وما تضمّنتها من معلومات بأسلوب أدبي واضح... لأنّ غايته من تأليف الكتاب كانت أدبيّة بحثة»<sup>(1)</sup>، كما ذكر عن مؤلّف الكتاب أنّه «لا يُمَحّص الأخبار، ولا يقف منها موقف الفاحص المدقّق، وإنّما يعرضها كيفما تأتت له... ثمّ يعرض لأشياء هي إلى الخرافات والأساطير أقرب»<sup>(2)</sup>.

وقد تُفنّد تلك الرّواية - التي ذُكر فيها سماع معاوية - أكثر بما ورد في كتاب (مُسْنَدُ الشَّامِيِّين) للطَّبْرَانِي (ت. 918م)، إذ قال: «عن كَيْسَانَ مَوْلَى معاوية، قال: خَطَبَ معاوية النَّاسَ، فقال: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ سَبْعٍ، وَأَنَا أَنُهَاكُم عَنْهُنَّ: النَّوْحَ، وَالشَّعْرَ، وَالتَّصَاوِيرَ، وَجُلُودَ السَّبْعَاءِ، وَالْغَنَاءَ، وَالذَّهَبَ، وَالْحَرِيرَ»<sup>(3)</sup>. فَإِنَّ صَحَّتْ نِسْبَةُ هَذَا الْخُطَابِ إِلَى معاوية رضي الله عنه، فإنّه لا يُستفاد منه إباحته للغناء..

ولكن، إذا تأملنا الْخُطَابَ نلاحظ نَهْيَهُ عَنِ الشَّعْرِ، وقد سَمِعَ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم الشَّعْرَ وَأَمَرَ بِهِ فِي مناسبات عدّة<sup>(4)</sup>. فالأرجح أنّه رضي الله عنه قَصَدَ الشَّعْرَ المَاجِنَ والمُخَالَفَ لشريعة الإسلام، وهذا ما يُوجّه المَقْصِدَ مِنَ الغناء المذكور إلى الغناء المَاجِنَ، فقد سمع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم الحُدَاءَ والنَّصْبَ وَسَمَحَ لجواري زوجته عائشة رضي الله عنها بشيء من الغناء العفيف

(1) ابن عبد ربّه، أحمد، أحمد، العقد الفريد، مصدر مذكور، ج. 1، مقدّمة الكتاب (د).

(2) أحمد مكي، الطاهر، دراسة في مصادر الأدب، دار الفكر العربي، ط. 8، القاهرة 1999، ص 298.

(3) الطَّبْرَانِي، سليمان (ت. 918م)، مُسْنَدُ الشَّامِيِّين، تح. حمدي عبد المجيد السلفي، ج. 2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1989، ص 323؛ وبالنسبة لرواية هذا الحديث، ذكر محقّق الكتاب: «رواه أحمد، وأبو يَغْلَى، والطَّبْرَانِي فِي المعجم الكبير [ج. 19، ص 373]. قال الحافظ الهيثمي (ت. 1405م) في «مجمع الزوائد»: وأخذ إسناده الطَّبْرَانِي رجاله ثقات»، ج. 2، ص 323.

(4) بخصوص إسماع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم إلى الشعر، راجع: بن الحجاج القشيري، مُسْلِم، صحيح مسلم، كتاب الشعر، دار إحياء الكتب العربية، ج. 4، مصر، ص 1767؛ راجع أيضاً: العسقلاني، بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، باب ما يجوز من الشعر والرّجز والحداء وما يُكره منه، دار الفحاء، دمشق 2000، ج. 10، ص 659 وما بعدها.

يوم الرِّفاف.

ونُختم بقول ابن خلدون وهو يُنبّه إلى أمر معاوية، إذ قال: «فإياك أن تظنَّ بمعاوية رضي الله عنه أنه عَلِمَ ذلك من يزيد، فإنه أَعْدَلَ من ذلك وأَفْضَل، بل كان يَعُدُّه أَيَّامَ حياته في سماع الغناء وينهاه عنه»<sup>(1)</sup>.

مِمَّا سَبَقَ من أخبار الصَّحابة - الذين ذَكَرَهُم الغزالي - يَتَبَيَّن أن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه كان لا يرى في سماع الغناء بأساً، ولكنَّ صِفَةَ سماعه أنه في بيته يَسْمَعُه من جاريته؛ أمَّا عبد الله بن الزَّبير رضي الله عنه فقد كان يَشْتَرُوح أحياناً بشيء من التَّرَنُّمِ وغناء النَّصَب؛ أمَّا ما نُقِلَ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه فإنَّ البحث لم يُسَعِفْنَا بأيِّ إشارة واضحة عن علاقته بالسَّماع؛ كما لا ترقى الأخبار التي نُقِلَتْ عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه إلى تأكيدِ إباحته للغناء.

غير أن قول عبد الله بن الزَّبير رضي الله عنه «قَلَّمَا سَمِعْتُ رجلاً من المهاجرين إلَّا وهو يترنَّم»<sup>(2)</sup> يُوحِي بأنَّ مجتمع الصحابة رغم ما عُرِفَ عنه من إنقطاعه لخدمة الإسلام والمسلمين، فهو مجتمع يَتَرَوِّحُ أحياناً بشيء من التَّرَنُّمِ والنَّصَبِ والتَّطْرِيبِ والحداء، ونستأنس على ذلك بما استخلصه ساعد بن عمر بن غازي، حين قال: «يُستفاد من الآثار السابقة أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم مع عنايتهم بالكتاب والسَّنة حَفِظُوا ودراسة وعمالاً كانت لهم أناشيد وحداء يترنَّمون به في مثل حفر الخندق وبناء المساجد وفي سَيْرِهِم إلى الجهاد ونحو ذلك من المناسبات دون أن يجعلوها شعارهم ويُعبروها جُلَّ هَمِّهِم وعنايتهم، لكنَّه ممَّا يُروِّحون به عن أنفُسِهِم ويُهَيِّجون به مشاعرهم»<sup>(3)</sup>.

وماسَبَقَ يجعلنا نتحرَّى جُمْلَةً ما ينقله الغزالي من أقوال، فكلام أبي طالب

(1) ابن خلدون، عبد الرَّحمان، مقدِّمة ابن خلدون، مصدر مذكور، ص 264.

(2) الزَّبيدي، مُرتَضَى، إتحاف السَّادة المتَّقِينَ بشرح إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 6، ص 459.

(3) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، مجلس من أمالي الأصبهاني، مصدر مذكور، ص 70.

المكي «سَمِعَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَمَعَاوِيَةَ وَغَيْرَهُمْ»<sup>(1)</sup> يُوْحِي لِلْقَارِئِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةَ مَارَسُوا السَّمْعَ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْمُتَصَوِّفَةُ. وَمَا يَجْعَلُنَا أَكْثَرَ حَذَرًا مِنْ كِتَابِ (الْإِحْيَاءِ)، أَقْوَالٍ مِنْ تَكَلَّمُوا فِيهِ وَفِي مُؤَلَّفِهِ، كَالْمَازِرِيِّ، الَّذِي قَالَ: «وَفِيهِ [أَيِ الْإِحْيَاءِ] كَثِيرٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَفَقَ مِنْهُ الثَّابِتُ بِغَيْرِ الثَّابِتِ، وَكَذَا مَا أُورِدَ عَنِ السَّلَفِ، لَا يُمْكِنُ ثُبُوتُهُ كُلُّهُ»<sup>(2)</sup>، كَذَلِكَ مَا صَرَّحَ بِهِ مُحَقِّقُو كِتَابِ (سَيَرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ)، إِذْ قَالُوا: «وَقَدْ جَمَعَ الْإِمَامُ الشُّبُكِيُّ فِي طَبَقَاتِهِ الْأَحَادِيثَ الْوَاقِعَةَ فِي كِتَابِ الْإِحْيَاءِ الَّتِي لَمْ يَجِدْ لَهَا إِسْنَادًا، وَعَدَّتْهَا 943 حَدِيثًا تَقْرِيبًا... وَقَدْ خَرَجَ أَحَادِيثُ الْإِحْيَاءِ كُلُّهَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْعِرَاقِيُّ [ت. 1500م]... وَأَبَانَ عَنِ دَرَجَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَكَثِيرٌ مِنْهَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالضَّعْفِ وَالْوَضْعِ، أَوْ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(3)</sup>.

فِيظَهَرُ أَنَّ مِثْلَ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ، كَمَا قَالَ الْمَازِرِيُّ، «حَقِيقٌ أَنْ لَا يُوْتَقَ بِمَا رَوَى»<sup>(4)</sup>، وَقَدْ اعْتَرَفَ الْغَزَالِيُّ نَفْسُهُ بِذَلِكَ، قَائِلًا: «وَبِضَاعَتِي فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مُرْجَاةٌ»<sup>(5)</sup> وَالْمُرْجَاةُ الْقَلِيلُ، وَبِضَاعَةٌ مُرْجَاةٌ قَلِيلَةٌ<sup>(6)</sup>.

## 2. 3. مَكُونَاتُ السَّمْعِ لَدَى الْغَزَالِيِّ وَأَحْكَامُهَا

إِنْتَهَجَ الْغَزَالِيُّ لِإثْبَاتِ إِبَاحَةِ السَّمْعِ أَسْلُوبًا يَعْتَمِدُ عَلَى النُّقْلِ (الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ) وَالْعَقْلِ (الْقِيَاسَ وَالْاجْتِهَادَ)، وَرَأَى مِنَ الْأَجْدَرِ عِنْدَ الْبَحْثِ عَنْ حُكْمِ السَّمْعِ، أَنْ يَتِمَّ تَفْكِيكُهُ إِلَى مُفْرَدَاتِهِ الْمُكَوَّنَةِ لَهُ، وَالنَّظَرُ فِي حُكْمِ كُلِّ

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 233.

(2) الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء، مصدر مذكور، ج. 19، ص 330.

(3) المصدر السابق، ج. 19، ص 339، هامش رقم 1.

(4) المصدر السابق، ج. 19، ص 342.

(5) الغزالي، محمد، قانون التأويل، تح. محمود بيجو، د. ن، دمشق 1992، ص 30.

(6) لسان العرب: جذر (زجا).

مُفردة على حدة، ثم النظر فيها مُجمعة. إذ صرح أن «الغناء اجْتَمَعَتْ فِيهِ مَعَانٍ يَنْبَغِي أَنْ يُحِثَّ عَنْ أَفْرَادِهَا ثُمَّ عَنْ مَجْمُوعِهَا»<sup>(1)</sup>، فإذا ظهرت له إباحة أفرادها فسيستنتج تبعاً لذلك إباحة مجموعها، أي إباحة السماع.

حدّد الغزالي، بدايةً، مفردات السماع من خلال ما جاء في قوله «إِنَّ فِيهِ [الغناء] سَمَاعٌ صَوْتٌ طَيِّبٌ مُوزُونٌ مَفْهُومٌ الْمَعْنَى مُحَرَّكَ لِلْقَلْبِ، فَالْوَصْفُ الْأَعْمُ أَنَّهُ صَوْتٌ طَيِّبٌ، ثُمَّ الطَّيِّبُ يَنْقَسِمُ إِلَى الْمَوْزُونِ وَغَيْرِهِ، وَالْمَوْزُونُ يَنْقَسِمُ إِلَى الْمَفْهُومِ كَالْأَشْعَارِ وَإِلَى غَيْرِ الْمَفْهُومِ كَأَصْوَاتِ الْجَمَادَاتِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ»<sup>(2)</sup>.

وقد تكون مرجعية هذا الأسلوب الذي انتهجه الغزالي مقتبس من أساليب علم المنطق، فقد أشار إلى مثل ذلك في كتابه (معيان العلم)<sup>(3)</sup>، إذ تحدّث عن مفاهيم مثل «اللفظ من حيث إفراده وتركيبه» و«مُفردات المعاني... ونسبة بعضها إلى بعض»<sup>(4)</sup>، وبذلك، يبدو أن الغزالي لا يفصل بين تخصصاته المعرفية من فقه، وتصوّف، وفلسفة، بل يُوظّف منها ما يراه مناسباً لإثبات آرائه<sup>(5)</sup>.

وننتقل فيما يلي إلى تتبّع الغزالي في مشواره الاستدلالي لإثبات إباحة الإسلام للسماع، مُحاولين مناقشة ما قدّمه من أدلة من القرآن والسنة وما عرّضه

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 234.

(2) المصدر السابق.

(3) الغزالي، محمّد، معيار العلم، تح. سليمان دنيا، سلسلة ذخائر العرب، عدد 32، دار المعارف، مصر 1961، ص 400.

(4) المصدر السابق، ص 77، 89.

(5) خلافاً لما ذهب إليه الكثير من الباحثين، أمثال موريس بويج وعبد الرحمن بدوي، من أن كتابات الغزالي الفقهية قد سبقت كتاب (الإحياء) بفترة زمنية طويلة، فإنّ الكتاب الفقهي (الوسيط) وكتاب (الإحياء) ألفهما الغزالي في نفس الفترة الزمنية، دليل ذلك إشارة الغزالي إلى كتاب (الوسيط) في كتاب (الإحياء)، وإشارته إلى كتاب (الإحياء) في كتاب (الوسيط). انظر: الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 1، ص 135؛ انظر أيضاً: الغزالي، محمّد، الوسيط في المذهب، مصدر مذكور، ج. 7، ص 348، 351.

من أدلة عقلية واجتهادات. فالغزالي، بمراوحته بين النص الشرعي والقياس العقلي في تحديد حكم مفردات السماع، يؤكد الصبغة الموضوعية لعمله وعدم انتصاره لمنهج أحدهما (النقل أو العقل) أثناء بحثه، وسيوضح ذلك من خلال العناصر الموالية.

## 2. 3. 1. الصوت الحسن

لم يتوسع الغزالي في شرح مفهوم الصوت الحسن، واكتفى بالإشارة إليه عبر تأكيد مبدأ اللذة فيه، إذ عرّف الصوت الحسن بالصوت الذي تتلذذ بإدراكه حاسة السمع<sup>(1)</sup>، وقد أعطى مثالا عليه صوت العندليب، وذكر صوت الحمير كمثال للصوت القبيح.

### أ. الأدلة النقلية

أ. أ. الآيات القرآنية: قال الغزالي: «أما النص، فيدلّ على إباحة سماع الصوت الحسن إمتناناً لله تعالى على عباده، إذ قال: «يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ» ف قيل هو الصوت الحسن<sup>(2)</sup> وقال الغزالي أيضاً: «وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ يدلّ بمفهومه على مدح الصوت الحسن<sup>(3)</sup>». وقد لاحظنا أن الغزالي لم يورد أقوال أكثر المفسرين للآيتين المذكورتين، بل اكتفى بقول واحد، إضافة إلى أنه اقتطع جزءاً من الآية ولم يذكرها تامة، وهو ما قد يخرجها من سياقها الذي وردت فيه. وفيما يلي نقل الآيتين كاملتين مع ذكر بعض أقوال المفسرين لهما.

الآية الأولى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾

يقول الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ

(1) راجع: الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 234.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ج. 2، ص 235.

رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مِّثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ [سورة فاطر، آية: 1].

ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ (ت. 1273م) بعض أقوال المفسرين لهذه الآية، فقال:

«يزيد في الخلق ما يشاء أي في خلق الملائكة. وقال الحسن: (يزيد في الخلق) أي في أجنحة الملائكة (ما يشاء). وقال الزُّهْرِيُّ وابن جُرَيْج: يعني حُسْنَ الصَّوْتِ... وقال قَتَادَةُ: (يزيد في الخلق ما يشاء) المَلَا حَةُ في العينين والحُسْنُ في الأنف والحلاوة في الفم. وقيل: الخطُّ الحسن... وقيل: الوجه الحسن. وقيل في الخبر في هذه الآية: هو الوجه الحسن والصَّوْتُ الحسن والشَّعْرُ الحسن؛ وقيل: العقل والتمييز. وقيل: العلوم والصَّنَائِعُ... والآية مُطْلَقَةٌ تتناول كُلَّ زيادة في الخلق؛ من طول قامته، واعتدال صورته، وتمام في الأعضاء، وقوة في البطش، وحصافة في العقل، وجزالة في الرأْي، وجُرأة في القلب، وسماحة في النَّفْس، وذِلاقة في اللِّسان، ولِباقة في التَّكَلُّم، وحُسْن تأتُّ في مزاولة الأمور وما أشبه ذلك مما لا يُحِيطُ به وصف»<sup>(1)</sup>.

واعتماداً على هذه الأقوال، فالمراد من الآية لا يمكن حصره في حُسْن الصَّوْتِ فحسب، بل يبدو إشتمالها لكلِّ حُسْن.

**الآية الثانية:** ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾

وَرَدَتْ هذه الآية في سياقِ نَصَائِحِ لقمان الحكيم لابنه. ورأينا أن نورد

النصائح كاملة حتَّى نضع ما ذكره الغزالي في سياقه:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (...) يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ \* يَا بُنَيَّ

(1) القُرْطُبِيُّ، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ج. 14، دار الفكر، لبنان، 1997، ص 280-281.



أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ \* وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ \* وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْظُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ<sup>(1)</sup>.

تلك نصائح لقمان لابنه يوصيه بتوحيد الله تعالى ويُعرفه عَظَمَتَهُ ويدعوه لإقامة الصَّلَاة والصَّبْر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ينصحه بالتواضع للناس وعدم الافتخار عليهم وذلك بأن يتأني في مشيته وألا يرفع صوته كصوت الحمير.

قال القُرْطُبِيُّ في تفسيره الآية: «وَأَعْظُضْ مِنْ صَوْتِكَ» أي أنقص منه، أي لا تتكلف رفع الصوت وخُذْ منه ما تحتاج إليه<sup>(2)</sup>.

وفي آية ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾، قال: «أي أقبحها وأوحشها»، ثم أَرَدَفَ قائلاً: «في الآية دليل على تعريف قُبْح رَفْعِ الصَّوْتِ في المخاطبة والمُلاحاة بِقُبْحِ أصوات الحمير لآنها عالية... وهذه الآية أدب من الله تعالى بترك الصَّياح في وجوه النَّاسِ تهاونا بهم، أو بترك الصَّياح جملة، وكانت العرب تفخر بجهازة الصَّوْتِ الجهير وغير ذلك... فنهى الله سبحانه وتعالى عن هذا الخُلُقِ الجاهلي بقوله: إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ أي لو أن شيئاً يُهاب لصوته لكان الحمار، فجعلهم في المثل سواء»<sup>(3)</sup>.

فالمقصود إذن من إنكار لقمان الحكيم لصوت الحمير هو إنكار علوه وارتفاعه، وذلك سبب قُبْحِهِ، ونفهم الغاية من هذا التشبيه حين نقرأ النصيحة التي سبقتها، وهي: (وَأَعْظُضْ مِنْ صَوْتِكَ)، أي إخفض منه واقتصد فيه<sup>(4)</sup>. فلا

(1) سورة لقمان، آية: 13، 16-19.

(2) القُرْطُبِيُّ، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ج. 14، ص 66-67.

(3) المصدر السابق، ج. 14، ص 67-68.

(4) لسان العرب: جذر (غضض).

تَظْهَرُ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى مَدْحِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ أَكْثَرَ مِنْ مَدْحِ غَضِّ الصَّوْتِ. فَنَلْمَسُ مِنْ خِلَالِ مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ تَطْوِيعَهُ لِلتَّفَاسِيرِ حَسَبَ مَا يَرَاهُ مُدْعِمًا لِرَأْيِهِ فِي مَدْحِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ.

وَمِنْ الْمَفَارِقَاتِ أَنَّ ﴿سُورَةَ لُقْمَانَ﴾ الَّتِي احْتَجَّ الْغَزَالِيُّ بِآيَةٍ مِنْهَا لِإِبَاحَةِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ، هِيَ ذَاتُهَا الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَقْوَى حُجَجِ الْمُحَرِّمِينَ لِلْغَنَاءِ. وَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ نَذْكُرَهَا وَنَنْقُلُ قَوْلَ الْغَزَالِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ احْتَجَّ بِهَا، وَنَضْعُ خِلَاصَةَ مَا تَوَصَّلْنَا إِلَيْهِ.

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [سورة لقمان، آية: 6]. وَقَدْ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمَفْسِّرِينَ لِلآيَةِ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِلَهْوَ الْحَدِيثِ هُوَ الْغَنَاءُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْغَزَالِيُّ فِي رَدِّهِ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَقْوَالَ «ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالتَّخَعُمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ لَهْوَ الْحَدِيثِ هُوَ الْغَنَاءُ»<sup>(1)</sup>، وَأَجَابَ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ: «وَأَمَّا شِرَاءُ لَهْوَ الْحَدِيثِ بِالذِّينِ اسْتِبْدَالًا بِهِ لِيُضِلَّ بِهِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ حَرَامٌ مَذْمُومٌ، وَلَيْسَ التَّرَاضُعُ فِيهِ، وَلَيْسَ كُلُّ غَنَاءٍ بَدَلًا عَنِ الدِّينِ مُشْتَرًى بِهِ وَمُضِلًّا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمَرَادُ فِي الْآيَةِ»<sup>(2)</sup>.

وَنَنْتَقِلُ فِيمَا يَلِي لَمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ<sup>(3)</sup> (ت. 1448م) فِي شَرْحِهِ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي «بَابِ كُلِّ لَهْوٍ بَاطِلٍ إِذَا شَغَلَهُ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ...»<sup>(4)</sup>، حَيْثُ قَالَ: «ذَكَرَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّ الْبُخَارِيَّ اسْتَنْبَطَ تَقْيِيدَ اللَّهْوِ فِي التَّرْجُمَةِ [أَيِ فِي عُنْوَانِ

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 246.

(2) المصدر السابق.

(3) ذكر الزركلي في تعريفه لابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ أَنَّهُ «مِنْ أَمَّةِ الْعِلْمِ وَالتَّارِيخِ... وَلِعَ بِالْأَدَبِ وَالشَّعْرِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْحَدِيثِ، وَرَحَلَ إِلَى الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ وَغَيْرِهِمَا لِسَمَاعِ الشَّيْخِ، وَغَلَّتْ لَهُ شَهْرَةٌ فَقَصَّده النَّاسُ لِلْأَخْذِ عَنْهُ وَأَصْبَحَ حَافِظَ الْإِسْلَامِ فِي عَصْرِهِ»، رَاجِعِ: الزُّرْكَلِيُّ، خَيْرُ الدِّينِ، مَعْجَمُ الْأَعْلَامِ، ج. 1، دَارُ الْعِلْمِ لِلْمَلَايِينِ، ط. 5، بَيْرُوتَ 1980، ص 182.

(4) العنوان الكامل لهذا الباب، هُوَ: «بَابُ كُلِّ لَهْوٍ بَاطِلٍ إِذَا شَغَلَهُ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَى أَقَامِيكَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾».

الباب] من مفهوم قوله تعالى لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ مفهومه أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهُ لَا لِيُضِلَّ لَا يَكُونُ مَذْمُومًا، وكذا مفهوم الترجمة أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْغَلْهُ اللَّهُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ لَا يَكُونُ بَاطِلًا. لكن عموم هذا المفهوم يَخْصُ بالمنطوق فَكُلَّ شَيْءٍ نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِمَّا يُلْهِي يَكُونُ بَاطِلًا سِوَاءَ شَغْلٍ أَوْ لَمْ يَشْغَلْ وَكَأَنَّهُ رَمَزَ إِلَى ضَعْفِ مَا وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالْغِنَاءِ. وقد أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَفَعَهُ لَا يَجِلُّ بَيْعَ الْمَغْنِيَّاتِ وَلَا شِرَاؤَهُنَّ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ وَفِيهِنَّ أَنْزَلَ اللَّهُ «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ»، الْآيَةَ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا أَنَّهُ فَسَّرَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالْغِنَاءِ وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ أَيْضًا<sup>(1)</sup>.

فَيَبْدُو أَنَّ تَضْعِيفَ ابْنِ حَجَرَ لِهَذِهِ الزَّوَايَا يَجْعَلُ الِاسْتِدْلَالَ بِهَا عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ مُحَلًّا نَظَرًا، هَذَا رَغْمَ اعْتِمَادِ الْكَثِيرِينَ عَلَى مَا نُسِبَ لِابْنِ مَسْعُودٍ، فِي تَفْسِيرِهِ لَهُوَ الْحَدِيثَ بِالْغِنَاءِ، دَلِيلًا صَرِيحًا عَلَى التَّحْرِيمِ<sup>(2)</sup>.

أ. ب. الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ: ذَكَرَ الْغَزَالِيُّ أَيْضًا بَعْضَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ لِلِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى إِبَاحَةِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ فِي الْإِسْلَامِ، وَقَدْ حَاوَلْنَا الْبَحْثَ فِي دَرَجَةِ صَحَّتِهَا، وَهِيَ كَالآتِي:

- حَدِيثُ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا حَسَنَ الصَّوْتِ»<sup>(3)</sup>، ذَكَرَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: «أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ عَنْ قَتَادَةَ وَزَادَ قَوْلَهُ وَكَانَ نَبِيِّكُمْ حَسَنَ الْوَجْهِ حَسَنَ الصَّوْتِ... وَرَوَاهُ ابْنُ مَرْزُوقٍ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَطُرُقُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ»<sup>(4)</sup>.

(1) الْعَسْقَلَانِيُّ، ابْنُ حَجَرَ، فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، مَصْدَرٌ مَذْكُورٌ، ج. 11، ص 108.

(2) بِخُصُوصٍ مَا اسْتَخْلَصَهُ الْبَاحِثُ الْمَعَاوِيَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجَدِيدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا نُسِبَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انْظُرْ: الْجَدِيدُ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، الْمَوْسِيقِيُّ وَالْغِنَاءُ فِي مِيزَانِ الْإِسْلَامِ، مُؤَسَّسَةُ الزِّيَانِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، بَيْرُوتَ 2005، ص 62-73.

(3) الْغَزَالِيُّ، مُحَمَّدٌ، إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ، مَصْدَرٌ مَذْكُورٌ، ج. 2، ص 234.

(4) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ج. 2، هَامِشُ رَقْمِ 3، ص 234.

- حديث: «الله أشدُّ أذناً<sup>(1)</sup> للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة لقينته»<sup>(2)</sup>، وقد اختلف علماء الحديث في صحة هذه الرواية، لكن المعنى ورد بلفظ آخر في صحيح البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة، قال: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن، يجهر به»<sup>(3)</sup>، فتبدو فيه دلالة على صحة ما ذكره الغزالي، ولكن، دون إشارة للقينة وصاحبها.

- قال الغزالي: «وفي الحديث في معرض المدح لداود عليه السلام أنه كان حسن الصوت في التياحة على نفسه وفي تلاوة الزبور حتى كان يجتمع الإنس والجنّ والوحوش والطير لسماع صوته وكان يُحمل في مجلسه أربعمئة جنازة وما يقرب منها في الأوقات»<sup>(5)</sup>، علّق الحافظ العراقي على هذا الحديث، فقال: «لم أجد له أصلاً»<sup>(6)</sup>.  
- ونقل الغزالي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مدح صوت أبي موسى الأشعري في تلاوته القرآن، والذي قال فيه: «لقد أُعطي مزاراً من مزامير آل داود»<sup>(7)</sup>. قال الحافظ العراقي: «هذا الحديث متفق عليه»<sup>(8)</sup>.

ورغم إيراد الغزالي بعض الأحاديث الضعيفة، إلا أن الصوت الحسن

(1) «وأذن إليه أذنًا استمع... يقال أذنتُ للشئ أذن له أذنًا إذا استمعتُ له، وأذن إليه أذنًا استمع إليه مُعجباً». لسان العرب، جذر (أذن).

(2) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 234-235.

(3) «قال أبو عبيد يعني ما استمع الله شيء كاستماعه لنبي يتغنى بالقرآن أي يتلوه يُجهر به». لسان العرب: جذر (أذن).

(4) العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر مذكور، ج. 9، ص 86-91.

(5) الغزالي، محمد، نفس المصدر، ج. 2، ص 235.

(6) المصدر السابق، ج. 2، هامش رقم 2، ص 235.

(7) المصدر السابق، ج. 2، ص 235.

(8) المصدر السابق، ج. 1، هامش رقم 2، ص 254؛ متفق عليه يعني رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

من الأمور المستحبة، بل والمسئونة في تلاوة القرآن، وكذلك في الأذان؛ فقد روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال للذي كُشف له عن ألفاظ الأذان في رؤيا رآها في المنام، «إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى، فقم مع بلال فآلقها عليه فإنه أُنْدى صوتاً منك»<sup>(1)</sup>، ويشرح (لسان العرب) كلمة أُنْدى، فيقول: «وفي حديث الأذان فإنه أُنْدى صوتاً أي أَرْفَعُ وأَعْلَى وقيل أَحْسَنُ وأَعْذَب وقيل أبعد»<sup>(2)</sup>.

وفرضاً أن المقصود من كلمة «أُنْدى» هو حُسن الصوت، فلا ننسى أن الغزالي يبحث من خلال إباحته الصوت الحسن إباحة السماع، وهو ما لم يُمدح من أجله الصوت الحسن في جميع هذه النصوص.

### ب. الأدلة العقلية

الدليل الأول: إستند الغزالي إلى النصوص السابقة (الآي والحديث) لاثبات أن الصوت الحسن مباح في غير القرآن، فقال: «ولو جاز أن يقال إنما أُبَيح ذلك [الصوت الحسن] بشرط أن يكون في القرآن لَلزَمَهُ أن يَحْرُمَ سماع صوت العنديل لأنه ليس من القرآن، وإذا جاز سماع صوت غُفْلٍ لا معنى له فلم لا يجوز سماع صوت يُفهم منه الحكمة والمعاني الصحيحة؟»<sup>(3)</sup>.

قام الغزالي هنا بالتلميح إلى «الغناء» دون ذكره باللفظ - «صوت يُفهم منه الحكمة والمعاني الصحيحة» - وقاس حُكم سماعه على حُكم سماع صوت العنديل، ورأى من غير المعقول أن يَحْرُمَ سماع الغناء لأنه ليس من القرآن، أمام عدم حرمة سماع صوت العنديل الذي ليس من القرآن هو الآخر، بل

(1) العسقلاني ابن خنجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر مذكور، ج. 2، ص 104؛ ذكر ابن خنجر أن هذا الحديث لم يُخرجه البخاري [أي لم يذكره في صحيحه] لأنه على غير شرطه [أي على غير القواعد التي إشتطها البخاري لتصحيح الحديث] وإنما أخرجه الترمذي.

(2) لسان العرب: جذر (ندى).

(3) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 235.

يَعْتَبِرُهُ الْغَزَالِي صَوْتًا غُفْلًا لَا مَعْنَى لَهُ. فَمِنْ بَابٍ أَوَّلَى، حَسَبَ رَأْيِهِ، أَنْ يَكُونَ سَمَاعُ الْغَنَاءِ الَّذِي يَحْمِلُ الْحِكْمَةَ وَالْمَعَانِي الصَّحِيحَةَ مِنَ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي لَا جِدَالٍ فِيهَا.

وَيَحْسُنُ هُنَا أَنْ نَشِيرَ - بَعْدَ اسْتِقْرَاءِ كَامِلِ كِتَابِ (آدَابِ السَّمَاعِ وَالْوَجْدِ) - إِلَى أَنَّ الْغَزَالِي لَمْ يَكُنْ يَبْحَثُ عَنْ إِبَاحَةِ مِمَارَسَةِ الْغَنَاءِ، بَلْ كَانَ يَبْحَثُ عَنْ إِبَاحَةِ الْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهِ لَا غَيْرَ، يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ قَوْلِهِ: «لَلزَّمَهُ أَنْ يَحْزُمَ سَمَاعَ صَوْتِ الْعَنْدَلِيبِ، وَإِذَا جَازَ سَمَاعَ صَوْتِ غُفْلٍ... فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ سَمَاعُ صَوْتِ يُفْهَمُ مِنْهُ الْحِكْمَةُ وَالْمَعَانِي الصَّحِيحَةُ»<sup>(1)</sup>.

الدَّلِيلُ الثَّانِي: عَرَّضَ الْغَزَالِي دَلِيلًا عَقْلِيًّا آخَرَ لِإِبَاحَةِ الصُّوتِ الْحَسَنِ، إِذْ ذَكَرَ بَأَنَّ لِكُلِّ حَاسَّةٍ مِنْ حَوَاسِّ الْإِنْسَانِ مَا تَسْتَلِذُّ بِهِ، وَمَا الصُّوتُ الْحَسَنُ إِلَّا مِنْ مُسْتَلَذَّاتِ حَاسَّةِ السَّمْعِ، وَعَدَّدَ لَنَا مُسْتَلَذَّاتِ الْحَوَاسِّ الْآخَرَى، فَقَالَ:

«فَلَذَّةُ النَّظَرِ فِي الْمُبْصِرَاتِ الْجَمِيلَةِ كَالْخَضِرَةِ وَالْمَاءِ الْجَارِيِ وَالْوَجْهِ الْحَسَنِ... وَهِيَ فِي مَقَابِلَةِ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَلْوَانِ الْكَدِرَةِ الْقَبِيحَةِ، وَلِلشَّمِّ الزَّوَائِحِ الطَّيِّبَةِ وَهِيَ فِي مَقَابِلَةِ الْأَتْنَانِ الْمُسْتَكْرَهَةِ، وَلِلذَّوْقِ الطَّعُومِ اللَّذِيذَةِ... وَهِيَ فِي مَقَابِلَةِ الْمَرَارَةِ الْمُسْتَبْشَعَةِ، وَلِلْمَسِّ لَذَّةُ اللَّيْنِ وَالنَّعُومَةِ... وَهِيَ فِي مَقَابِلَةِ الْخَشُونَةِ وَالضَّرَاسَةِ، وَلِلْعَقْلِ لَذَّةُ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَهِيَ فِي مَقَابِلَةِ الْجَهْلِ وَالْبَلَادَةِ، فَكَذَلِكَ الْأَصْوَاتِ الْمُدْرَكَةُ بِالسَّمْعِ تَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَلَذَّةِ كَصَوْتِ الْعِنَادِلِ وَالْمِزَامِيرِ وَمُسْتَكْرَهَةٍ كَنَهْيِ الْحَمِيرِ وَغَيْرِهَا»<sup>(2)</sup>.

يُفْهَمُ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْغَزَالِي يَرَى أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْمُنْطَقِيِّ أَنْ يَحْزُمَ سَمَاعَ الصُّوتِ الْحَسَنِ، بِاعْتِبَارِهِ مِثْلَ بَقِيَّةِ الْمُسْتَلَذَّاتِ الْمُبَاحَةِ لِلْحَوَاسِّ الْآخَرَى،

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 234.

(2) المصدر السابق.

من مُستلذّات حاسّة السّمع.

والملاحَظ أنّ الغزالي قد أقحم صوت المزامير مع صوت العنادل باعتبارهما من الأصوات المُستلذّة، في مقابلة أصوات الحمير المُستكرهة، وهنا، نراه قد غيّب دور العازف، وكأنّ المزامير تُصدر أصواتها بذاتها مثلها مثل العنادل والحمير، وهو ما يُرجّح ما ذهبنا إليه من أنّ الغزالي يهتمّ بحكم إستماع الصّوت لا بحكم إصداره.

وبعد محاولة الغزالي إثبات إباحة سماع الصّوت الحسن في الإسلام بأدلة من القرآن والسّنة، إضافة إلى الأدلة العقلية، ورغم ما يبدو من عدم دقّة استدلالاته وقوّتها، ننتقل إلى المفردة الثّانية التي يتركّب منها السّماع لديه وهي الصّوت الموزون.

## 2. 3. 2. الصّوت الموزون

لم يضع الغزالي تعريفا واضحا لمفهوم الصّوت الموزون، رغم أهميّة هذه المفردة لديه، لذلك سنحاول تحليل كلامه والبحث في خلاله عن قصده من هذه الصّفة.

قال الغزالي في البداية: «إنّ الوزن وراء الحُسن، فكم من صوت حَسَن خارج عن الوزن وكم من صوت موزون غير مُستطاب»<sup>(1)</sup>، يعني أنّ الوزن والحُسن مفهومان مُستقلّان عن بعضهما ولا يعني أحدهما الآخر.

ثمّ ذكر الغزالي أصناف الأصوات الموزونة نسبةً إلى مصادرها، فقال: «إنّها إمّا أن تخرُج من جماد كالزّماير والأوتار... وإمّا أن تخرُج من حنجرة حيوان: وذلك الحيوان إمّا إنسان<sup>(2)</sup> أو غيره، كصوت العنادل والقَماري وذات السّجّع من الطّيور»<sup>(3)</sup>. وهنا، يبدو أنّ الغزالي لا يقصد الوزن الإيقاعي الموسيقي، إذ

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 235.

(2) يبدو أنّ الغزالي اعتمد تعريف الفلاسفة للإنسان بأنّه «حيوان ناطق».

(3) الغزالي، محمّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 235.

أنّه يعتبر أصوات الطيور، رغم عدم إتباعها لأيّ وزن إيقاعيّ معروف، من الأصوات الموزونة.

وأضاف قائلا عن هذه الأصوات: «فهي مع طبيعتها موزونة متناسبة المطالع والمقاطع»<sup>(1)</sup>، فلعلّ الغزالي قصد بالوزن تناسب اللّحن وتناسب الإيقاع. وإذا لا نعتبر هذا القصّد مُناسبا لوصف أصوات الطيور، فلعله عَنَى به ما يُضادّ الأصوات المزعجة والعشوائية التي قد تتضمّن تغيّرات مفاجئة في قوّة الصّوت وضعفه، أو من حيث الانتقال غير المنطقي بين الحادّ والغليظ، فهذا على العموم يُمكن إعتباره إزعاجا حتّى ولو كان بأصوات حسنة.

قال الغزالي في سياق آخر: «الألحان الموزونة تُعَصّد وتُوكّد بإيقاعاتٍ وأصواتٍ أُخَر موزونة»<sup>(2)</sup>، فإذا عَرَفنا الإيقاع الموزون أنّه الذي يتّبع دائرة إيقاعيّة واضحة، أو ذلك الذي ينسجم مع اللّحن المُصاحَب؛ فيبدو أنّ مفهوم اللّحن الموزون لدى الغزالي هو النّغمة التي تتّبع مساراً لحنياً متوافقاً مع بعضه، فقد أشار إلى ذلك في وصفه للحداء قائلا إنّهُ: «كلامٌ مفهوم مُستلذّ مؤدّى بأصوات طيِّبة وألحان موزونة»<sup>(3)</sup>.

في الختام، يظهر أنّ الغزالي قَصّد بالصّوت الموزون الصّوت المُنتظم، والمتناسق، والمتناغم. وأهمُّ ما يعنينا من مفهوم الصّوت الموزون لدى الغزالي أنّه يشمل أصوات الآلات الموسيقيّة.

وفي استنباطه حُكم الأصوات الموزونة، قال الغزالي: «سماع هذه الأصوات [المزامير والأوتار] يَسْتَحِيل أن يَحْرُم لكونها طيِّبة أو موزونة، فلا ذاهب إلى تحريم صوت العنديل وسائر الطيور»<sup>(4)</sup>.

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 235.

(2) المصدر السّابق، ج. 2، ص 259.

(3) المصدر السّابق، ج. 2، ص 238.

(4) المصدر السّابق.

بدأ الغزالي هنا بالحديث عن حكم سماع الصوت «سماع هذه الأصوات يستحيل أن يحُرَّم»، وانتهى إلى الحديث - على غير ما سبق - عن حُكم الصوت ذاته «فلا ذاهب إلى تحريم صوت العنديل»، ونراه كذلك قد ساوَى في الصِّفة بين أصوات المزامير والأوتار من جهة وأصوات العنادل وسائر الطيور من جهة أخرى، ورأى اشتراكهم في الطِّبَّة والوزن، فأصدر بمقتضى هذه المُقايَسَة حُكم الإباحة عليها جميعا، بتعلُّل استحالة تحريم صوت العنديل وسائر الطيور، هذا رغم الاختلاف البين بين مصادر هذه الأصوات.

ولتدعيم موقفه، قال الغزالي إنه «لا فَرْقَ بين حَنْجَرة وحَنْجَرة ولا بين جماد وحيوان، فينبغي أن يُقاس على صوت العنديل الأصوات الخارجة من سائر الأجسام باختيار الآدمي<sup>(1)</sup>، كالذي يخرج من حلقه أو من القُضيب والطَّبْل والدَّف وغيره<sup>(2)</sup>». وَيَحَقُّ هنا أن نتساءل عن مدى دَقَّة تشبيه أصوات الآلات الموسيقية بأصوات الطيور، ومدى صراحة هذا القياس وانضباطه، وعن منظور الغزالي الذي لا يرى فرقا بين حَنْجَرة حيوان وحَنْجَرة إنسان، ولا بين جماد وحيوان، وهل يجوز للغزالي أن يقيس الأصوات الخارجة من سائر الأجسام باختيار الآدمي على صوت العنديل الذي جُبِلَ على العُنْدَلَة فِطْرًا كُلُّغَةً تَخَاطَبُ؟

لكنَّ المتأملَ في كلام أبي حامد والمُتمعِّن فيه، يفهم جيِّداً أنه يتحدَّث عن حُكم سماع الصوت لا عن حُكم إصداره، وهو ما يجعل سماع صوت العنديل كسماع صوت المغني بنفس درجة سماع صوت المزامير وسماع صوت الأوتار. فإذا كان فِعْل السَّماع واحداً، فلا عبرة لدى الغزالي باختلاف الأصوات المسموعة ومصادرها.

(1) يمكن أن نَحْلُص من خلال هذه العبارة إلى تصوّر مفهوم الغزالي للعازف والمغني، إذ لا يتجاوز تعريفهما لديه كونهما آدميّين يُخرجان الأصوات من الأجسام باختيارهما.

(2) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 238.

وعلى هذا النحو، فالغزالي يبتغي بتناوله مسألة حُكم السَّماع في الإسلام، إباحة الإستماع إلى «السَّماع» لا إباحة ممارسته، إذ لا نراه يهتم لأمر العازف والمغني من خلال المثال والقياس ولا يهتم لحكم فعلهما في الإسلام، شأنه في ذلك شأن أغلب الأئمة والفقهاء، وقد يرجع ذلك لغلبة فئة المستمعين على الفئة القليلة من المغنين والعازفين. ولا يجدر في المقابل أن ننسى أن أحد معاني لفظ «السَّماع»، هو الإستماع.

قال الغزالي على إثر ما ذكره آنفا: «ولا يُستثنى من هذه [الآلات] إلا الملاهي والأوتار والمزامير التي وَرَدَ الشَّرْع بالمنع منها، لا لِلذَّيْهَا، إِذْ لَوْ كَانَ لِلذَّةِ لَقِيسُ عَلَيْهَا كُلُّ مَا يَلْتَذُّ بِهِ الْإِنْسَانُ»<sup>(1)</sup>. وقد آثرنا الحديث عن هذا القول في الفصل الثالث، لما فيه من تفصيل. وفيما يلي، نذكرُ كلام الغزالي على المفردة الثالثة من مفردات السَّماع لديه وهي الصَّوت المفهوم.

### 2. 3. 3. الصَّوت المفهوم

قصد الغزالي بالصَّوت المفهوم الشَّعر، إذ قال: "الموزون والمفهوم وهو الشَّعر"<sup>(2)</sup>. وأمَّا عن مسألة حُكمه فقد قال: «الكلامُ المفهوم غير حرام»<sup>(3)</sup>، وبين أنه إذا «كان فيه أمرٌ محظور حُرِّم نثرُه ونظمه وحُرِّم التَّطَقُّقُ به سواء كان بالحن أو لم يكن»<sup>(4)</sup>، واستشهد بقول رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم: «إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةً»<sup>(5)</sup>، وكما تواتر، فإنشاد الشَّعر في حضرة النَّبِيِّ عليه الصَّلَاة والسَّلَام معروف مشهور. ثم أضاف قول الشافعي: «الشَّعر كلام، حَسَنُهُ حسن وقبيحه

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 235.

(2) المصدر السابق، ج. 2، ص 236.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

(5) رواه البخاري في صحيحه، راجع: العسقلاني بن خَجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر مذكور، باب ما يجوز من الشَّعر والرُّجز والحداء وما يُكره منه، ج. 10، ص 659.

قبيح»<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق، عاد الغزالي إلى التذكير بالمنهج الذي إتبعه في البحث عن حكم مفردات السماع، ليستنتج حكم مجموعها، فقال: «والكلام المفهوم غير حرام، والصوت الطيب الموزون غير حرام، فإذا لم يحرم الأحاد فمن أين يحرم المجموع؟»<sup>(2)</sup>.

#### • مواقف بعض الفقهاء من استماع الغناء

رغم إستنتاج الغزالي إباحة سماع الغناء في الإسلام، فقد اختلف الفقهاء في حكمه إختلافا كبيرا؛ ونعرض فيما يلي ما جمعه ابن حَجَر الهَيْثَمي<sup>(3)</sup> (ت. 1566م) من أقوالهم ومواقفهم، مُشيراً إلى أنه يقصد بلفظ الغناء «ما يتتجله المغنون العارفون بصناعة الغناء، المختارون المدن»<sup>(4)</sup> من غزل الشعر مع تلحينه بالتلحينات الأنيقة، وتقطيعه لها على النغمات الرقيقة التي تُهيج النفوس وتُطربها كحُمَيَّا الكؤوس، فهذا هو الغناء المُختَلَف على أقوال العلماء»<sup>(5)</sup>، وقد عَرَض الهَيْثَمي أحد عشر قولاً لهذه المسألة:

— أولها: أنه حرام... وهو أيضاً مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وسائر أهل الكوفة إبراهيم النخعي، والشعبي، وحماد، وسفيان الثوري وغيرهم لا خلاف بينهم فيه، وهو أحد قولَي الشافعي وأحمد

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 236.

(2) المصدر السابق.

(3) ابن حَجَر الهَيْثَمي هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي المعروف بابن حَجَر الهَيْثَمي المكي السعدي الأنصاري الأزهري الشافعي، تلقى العلوم الإسلامية منذ صغره، وأجازه أساتذته في الإفتاء والتدريس والتأليف وعمره دون العشرين. في سيرة ابن حَجَر الهَيْثَمي، انظر: الهَيْثَمي، ابن حَجَر، كفت الزعاع عن محرمات اللّهُ والسماع، تح. عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة القرآن، القاهرة 1989، ص 13-16.

(4) كذا في النص الأصلي، وفي نُسخ أخرى وردت بلفظ «مارق»، وفي أحد مخطوطات كتاب (الامتناع بأحكام السماع) للأدفي (ت. 1347م) ذُكرت بلفظ «ماراق».

(5) الهَيْثَمي، ابن حَجَر، كفت الزعاع عن محرمات اللّهُ والسماع، مصدر مذكور، ص 33.

- رضي الله عنهما وقال الحارث المحاسبي: الغناء حرامٌ كالميتة...  
 - ثانيها: أنه مكروه، وهو الأظهر عند الشافعي وأحمد، وأكثر أصحابهما... وقال الماوردي: حَرَّمَ الغناء قومٌ وأباحه آخرون، وكَرِهَهُ مالك والشافعي وأبو حنيفة في أصحِّ ما قيل عنهم، ومَرَّ أن سماعه من أجنبيَّةٍ مع أمن الفتنة مكروه، لكنَّه شديد الكراهة، ومع خوفها حرامٌ بلا خلاف، وكذا من الأمر الحسن.
- ثالثها: الإباحة وهو المروي عن إبراهيم بن سعد والعنبري، وهما شاذَّان<sup>(1)</sup>.
- رابعها: يحُرِّم كثيره دون قليله... قال الشافعي: لا نبيحه مطلقا. ونقول: إن كان كثيرا دخل في باب السَّفَه...
- خامسها: يحُرِّم فعله وسماعه، إلَّا إذا كان في بيتٍ خال...
- سادسها: يحُرِّم إن كان من امرأة لرجل أو رجال، أو من رجل لامرأة أو نساء، أو إن اقترن به نحو مُسَكِّر.
- سابعها: إن صحَّت التَّيَّة فيه لم يُكره، وإلَّا كُرِه، قاله الخوارزمي في «كافيه»<sup>(2)</sup>.
- ثامنها: يجوز الغناء وسماعه إن سلِم من تضييع فَرَض... وكان من رجلٍ أو مَحْرَمٍ لرجلٍ ولم يسمعه على قارعة طريق، ولم يقترن به مكروه.
- تاسعها: يحُرِّم إن كان بِجُعْلٍ<sup>(3)</sup> كما نقل الأستاذ [أبو منصور] عن نصِّ الشافعي.
- عاشرها: هو طاعة إن نَوَى به تَرْوِيحَ القلب على الطَّاعة، ومعصية إن

(1) الشذوذ هنا بمعنى تفردهما بالقول عن غيرهما من الفقهاء.

(2) وهو كتاب (الكافي في التَّظْم الشَّافِي).

(3) الجُعْل: الأجر على الشَّي. لسان العرب: جذر (جعل).

نوى به التقوية على المعصية، فإن لم ينو طاعة ولا معصية فهو معفو عنه؛ كخروج الإنسان إلى بستانه، وقعوده على بابه متفرجاً، ذكره ابن حزم ونحا نحوه الغزالي<sup>(1)</sup> وغيره.

- حادي عشرها: إن كان ما استمعه يحتمل وجهين: جائزاً وحراماً، فسماعه جائز، وإن لم يحتمل إلاً وجهاً واحداً وهو وجه الفسق، فحرام. ذكره الروياني في بحره<sup>(2)</sup>، عن بعض أصحابنا الخرسانيين<sup>(3)</sup>.

هذه مجمل أقوال الفقهاء في سماع الغناء، وكما يلاحظ، فإن حكمه لا ينحصر في قول واحد أو قولين أو ثلاثة، «وفضل الخطاب أن نقول ينبغي أن يُنظر في ماهية الشيء ثم يُطلق عليه التحريم أو الكراهة أو غير ذلك»<sup>(4)</sup>. ومواصلة لما ذكره الهيثمي، نُشير إلى مسألة يبدو أنها خفيت على بعض المعاصرين ممن ينقلون تحريم الغناء بإطلاق اللفظ دون تفصيل، إذ أن مُصطلح «الغناء» قد تغير مفهومه عبر الزمن، فأصبح يُقصد به «الأشعار التي يُشدها المُتهَيِّون للغناء ويصفون فيها المُستحسنات والخمر وغير ذلك مما يُحرّك الطّباع ويُخرجها عن الاعتدال ويثير كامنها من حبّ اللّهُ»<sup>(5)</sup>. لكن مُصطلح «الغناء»، ذُكر في حياة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في سياق

(1) يشترك ابن حزم (ت. 1064م) مع الغزالي في حكم إباحتها للغناء، لكنهما يختلفان في حكم الآلات الموسيقية وفي منطلقات أدلتها، فعبارة «نحا نحوه» يُمكن اعتبارها غير دقيقة في هذا الموضع، فابن حزم يحكم بالضعف على جميع الأحاديث الواردة في موضوع الآلات الموسيقية، لكن الغزالي لا يرى ذلك كما ستبين في بقية البحث؛ راجع: الأندلسي، ابن حزم، رسائل ابن حزم الأندلسي، تح. إحسان عباس، ج. 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 2، منقحة، بيروت 1986، «الرسالة الثالثة في الغناء الملهي: أمباح هو أم محظور؟»، ص 419 وما بعدها.

(2) وهو كتاب (بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي).

(3) الهيثمي، ابن خبَر، كَفَ الرِّعَاعُ عَنْ مُحَرَّمَاتِ اللّهُو وَالسَّمَاعِ، مصدر مذكور، ص 33-34.

(4) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، تلبس إبليس، تح. السيد العربي، المنصورة، مكتبة الإيمان، د. ت، ص 237.

(5) المصدر السابق، ص 241.

مُغاير تماماً، حيث نُقل عنها أنها قالت: «دخل عليَّ أبو بكر وعندي جاريتان من جوارِي الأنصار تُغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بُعث. قالت: وليستا بمغنيّتين<sup>(1)</sup>...»<sup>(2)</sup>، فاستعمال مُصطلح «الغناء» هنا، كان في مفهومه الأصلي، فما ذُكر في هذا الحديث هو أصل معنى الغناء في لغة العرب، يذكر ذلك ابن منظور، فيقول: «وَكُلُّ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ وَوَالَاهُ فَصَوْتُهُ عِنْدَ الْعَرَبِ غِنَاءٌ»<sup>(3)</sup>، لكن يبدو أن مفهوم مصطلح «الغناء» تغيّر مع مرور الزّمن، وأصبح محصوراً في زاوية «الغناء الماجن».

كما يجدر أن نذكر أن إستماع الغناء في عصر الغزالي، وغيره من الأزمنة السابقة، يلزمه في أغلب الأحيان الانتقال إلى مجالسِه المخصصة له أين يجتمع المستمعون بأهل الغناء واللّهو.. ونُرجّح أن ما كان يحدث في تلك اللّقاءات من مخالفات أخلاقيّة وسلوكيّة يُنكرها الشرع ويكرهها الدّين، هو الذي أدّى إلى تحريم تلك المجالس بما فيها، ومن ثمّ تحريم الغناء<sup>(4)</sup>.

ونستنتج في ضوء ما عرّضه الهيثمي من آراء ومواقف، أن الغناء تباينت فيه الأقوال منذ القرون الأولى للإسلام، ويعود ذلك - حسب رأينا - إلى غياب نصّ صريح الدّلالة من القرآن أو من السنّة الصحيحة يُحرّم عموم الغناء أو يُبيحه، ويبدو أن الغزالي في مراوحته بين الأحكام، ذهب مذهب القائلين بأن حكم سماع الغناء هو حكم النّية فيه، وهو ما سنتبيّنه في المفردة الزّابعة والأخيرة.

(1) أي ليستا مُحترفتين للغناء؛ ونُرجّح أنها كانت تقصد أنّهما ليستا مُحترفتين للغناء في مجالس المجون.

(2) العسقلاني ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر مذكور، حديث رقم 952، ج. 2، ص 574.

(3) لسان العرب: جذر (غنن).

(4) يقول الفقيه المعاصر يوسف القرضاوي في هذا السياق: «أما اليوم فيستطيع المرء أن يستمع إلى الأغاني وهو بعيد عن أهلها ومجالسها، وهذا لا ريب عنصر مخفف في القضية، ويميل بها إلى جانب الإذن والتيسير». انظر: القرضاوي، يوسف، المجتمع المسلم الذي نشده، مكتبة وهبة، ط. 4، القاهرة 2008، ص 275-276.

## 2. 3. 4. الصَّوت المُحَرِّك للقلب

شَرَحَ الغزالي في آخر مراحل إثباته إباحة الإسلام للسمع، خاصيّة تأثير الصوت في القلب، إذ قال: "الدرجة الرَّابِعة: النَّظَرُ فيه من حيث أَنَّهُ مُحَرِّكٌ للقلب ومُهِيجٌ لما هو الغالب عليه"<sup>(1)</sup>. ويبدو أَنَّ الغزالي قصد بالقلب نفسيّة الشَّخص ومزاجه، فقد قال: «لِلَّهِ تعالى سِرٌّ في مناسبة النِّعمات الموزونة للأرواح حتَّى إِنَّها لتؤثِّر فيها تأثيراً عجبياً»<sup>(2)</sup>، وأضاف: «فَمِنْ الأصوات ما يُفرِّج، ومنها ما يُحزّن، ومنها ما يُتَوِّم، ومنها ما يُضحك، ومنها ما يُطرب، ومنها ما يُستخرج من الأعضاء حركاتٍ على وزنها باليد والرَّجْل والرَّأس»<sup>(3)</sup>.

وعلى غرار الغزالي، قلَّما نجد من الفقهاء - وحتَّى المُحرِّمين منهم - من يُنكر قُدرة الغناء على التَّأثير في القلب. وقد نَقَلَ أَغْلِبُهُمْ قولاً يُنسَب لكثير من السَّلف، وهو: «الغناء يُنْبِت النِّفاق في القلب»<sup>(4)</sup>، ويبدو كما بيَّنا أَنَّهُم يقصدون «الغناء الماخن». وقد علَّق الغزالي على هذا الأثر، فقال: «قولُ ابن مسعود رضي الله عنه [إِنَّ الغناء] يُنْبِت النِّفاق [في القلب] أراد به في حقِّ المُغَنِّي، فَإِنَّه في حقِّه يُنْبِت النِّفاق، إذ غَرَضُه كُلُّهُ أَن يَعْرِضَ نَفْسَه على غيره ويُروِّج صوته عليه، ولا يزال يُنَافِق ويتودَّد إلى النَّاس ليرغبوا في غنائه، وذلك لا يوجب تحريراً»<sup>(5)</sup>.

كما يُنسَب للخليفة الأموي يزيد بن الوليد (ت. 744م) خطابٌ يُحذِّر فيه من جُملةٍ من تأثيرات الغناء - الماخن - وهو قوله: «يا بني أُمِّيَّةٌ إِيَّاكُمْ والغناء، فَإِنَّه يُنْقِصُ الحياءَ، ويزيد في الشَّهوة، ويهدم المروءة، وإنَّه لَيَنُوبُ

(1) الغزالي، محمَّد، إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 238.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) عبد الكريم عبد الرَّحمان، محمَّد، أحاديث الغناء والمعازف - دراسة حديثيّة نقدية، دار ابن حزم، بيروت 2006، ص 402، 403، 405، 410.

(5) الغزالي، محمَّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 247.

عن الخمر، ويفعل ما يفعله السكر، فإن كنتم لا بدّ فاعلين فجنبوه النساء، فإنّ الغناء داعية الزنا<sup>(1)</sup>. ونُقل عن الإمام أحمد بن حنبل (ت. 855م) قوله: «التّغيير<sup>(2)</sup> بدعة<sup>(3)</sup>» فقليل له: إنّهُ يُرَقِّق القلب، فقال: «هو بدعة<sup>(4)</sup>»، كما نُقِلَ عن ابن الجوزي قوله: «اعلم أنّ سماع الغناء يجمع شيئين أحدهما أنّ يُلْهِى القلب عن التّفكّر في عظمة الله تعالى والقيام بخدمته والثّاني أنّ يُميله إلى اللذات العاجلة ويدعو إلى إستيفائها من جميع الشّهوات الحسّيّة<sup>(5)</sup>».

من خلال ما قيل، يظهر عدم إنكار الفقهاء لفعل «الغناء» وتأثيره في القلب، إلّا أنّ أكثرهم لم يذكر سوى أثره السيئ والسّلبى، مُغفلين بذلك التّأثيرات الإيجابيّة للغناء المُباح، ربّما لشدّة شُيُوع «الغناء الفاجر». وحين عَرَض الغزالي رأيه في تأثير الغناء في القلب، قال: «ومهما كان

(1) عبد الكريم عبد الزحمان، محمّد، أحاديث الغناء والمعازف - دراسة حديثيّة نقدية، مرجع مذكور، ص 404.

(2) التّغيير هو نمط غنائي تُشَدّ فيه قصائد زُهدية، ذكره لسان العرب بالقول «والمُعَبَّرَة قوم يُغَبِّرون بذكر الله تعالى بدعاء وتضرّع... وقد سَمَّوْا ما يُطَرَّبون فيه من الشّعْر في ذكر الله تَغْيِيرًا كأنَّهُمْ إذا تَنَاشَدُوهُ بالألحان طَرَّبُوا فَرَقَصُوا وأَرْهَجُوا فَسَمَّوْا مُعَبَّرَةً لهذا المعنى... وقال الرّجّاج سَمَّوْا مُعَبَّرِينَ لتزهِيدهم النّاس في الفانيّة وهي الدّنيا وترغيبهم في الآخرة الباقية»، راجع لسان العرب: جذر (غبر)؛ كما ذكره ابن رجب الحنبلي بالقول: «سماع القصائد الرقيقة المتضمنة للزهد والتخويف والتشويق، فكان كثير من أهل السلوك والعبادة يستمعون ذلك وربّما أنشدوها بنوع من الألحان إستجلايا لترقيق القلوب بها ثم صار منهم من يضرب مع إنشادها على جلد ونحوه بقضيب ونحوه وكانوا يسمّون ذلك التّغيير»، راجع: ابن رجب، عبد الزحمان، نزّهة الأسماع في مسألة السّماع، تح. وليد عبد الزحمان الفريان، دار طيبة، الرياض 1986، ص 50.

(3) البدعة هي الفعلّة المخالفة للسّنة، سُمّيت بدعة لأنّ قائلها [أو فاعلها] ابتدعها من غير مقال إمام. وهي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصّحابة والتّابعون ولم يكن ممّا إقتضاه الدّليل الشّرعي، راجع: الجرجاني، محمّد السّيد (ت. 1413م)، معجم التّعريفات، تح. محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت، ص 40.

(4) عبد الكريم عبد الزحمان، محمّد، نفس المرجع، ص 411.

(5) المنبجي، محمّد (ت. 1383م)، الرّسائل المنبريّة، جمعها وحقّقها محمّد منير الدّمشقي، ج. 3، إدارة الطباعة المنبريّة، القاهرة 1984، «رسالة في الرّقص والسّماع»، ص 178.

النَّظَرُ فِي السَّمَاعِ بِاعْتِبَارِ تَأْثِيرِهِ فِي الْقَلْبِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُحْكَمْ فِيهِ مُطْلَقًا بِإِبَاحَةِ وَلَا تَحْرِيمٍ، بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ وَاخْتِلَافِ طُرُقِ النِّعَمَاتِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا فِي الْقَلْبِ»<sup>(1)</sup>.

تَفَرَّدَ الْغَزَالِيُّ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْقَوْلِ بِتَأْسِيسِ قَاعِدَةِ فِقْهِيَّةٍ خَاصَّةٍ بِحُكْمِ سَمَاعِ الْغِنَاءِ فِي الْإِسْلَامِ، وَهِيَ «حُكْمُهُ حُكْمُ مَا فِي الْقَلْبِ»، وَتَعْنِي فِي مَفْهُومِهَا أَنَّ قَلْبَ الْمَسْتَمِعِ لِلْغِنَاءِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْتَوِيَ شَعُورًا مُحَدَّدًا وَاضِحًا حَتَّى يُعَيَّنَ فِي سَمَاعِ الْغِنَاءِ حُكْمُ الْجِلِّ أَوْ الْجَرَمَةِ مُطْلَقًا.

لَكِنَّ أَغْلَبَ الَّذِينَ نَاقَشُوا الْمَسْأَلَةَ يَنْظُرُونَ عَامَّةً إِلَى تَأْثِيرِ مَخْصُوصٍ لِغِنَاءٍ مَخْصُوصٍ، مِنْ فِتْنَةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ الْمُغْنِيِّينَ، إِلَى فِتْنَةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ الْمَسْتَمِعِينَ، وَفِي إِطَارِ مَخْصُوصٍ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ. فَتَجِدُ أَغْلِبَهُمْ يَحْضُرُ تَأْثِيرَ الْغِنَاءِ بِأَثَرٍ وَحِيدٍ وَهُوَ إِفْسَادُ الْقَلْبِ، وَمِنْهُ نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَذَهَابُ الْمَرْوَةِ، وَتَهْيِيجُ الشَّهَوَاتِ، وَإِثَارَةُ الْغَرَائِزِ، وَحُبُّ الدُّنْيَا، وَالْغَفْلَةُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى. وَهُمْ إِنَّمَا يَقْضُدُونَ إِسْتِمَاعَ الْغِنَاءِ الْمَاجِنِ فِي إِطَارِ مَجَالِسِ الْخَمْرِ وَالْأَخْلَاقِ الْمُنَافِيَةِ لَتَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ، فَعَمَّمُوا حُكْمَ هَذِهِ الْأَجْوَاءِ - وَهُوَ الْجَرَمَةُ - عَلَى عُمُومِ الْغِنَاءِ.

غَيْرَ أَنَّ الْغَزَالِيَّ فَصَّلَ الْمَسْأَلَةَ، وَلَمْ يُجْمِلْهَا بِخِلَافِ مَنْ سَبَقَهُ وَمَا سَادَ فِي تِلْكَ الْفِتْرَةِ، فَأَحَاسِيسُ النَّاسِ وَأَخْلَاقُهُمْ وَمَشَاعِرُهُمْ وَأُطُرُ الْإِسْتِمَاعِ وَأَجْوَاؤُهَا، يَسْتَحِيلُ إِحْصَاؤُهَا وَحَصْرُهَا. وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْغَزَالِيُّ بِقَوْلِهِ «بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ [الْحُكْمُ] بِالْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ وَاخْتِلَافِ طُرُقِ النِّعَمَاتِ».

وَلَعَلَّ الْغَزَالِيَّ قَدْ تَأَثَّرَ بِمَا وَرَدَ فِي رِسَائِلِ إِخْوَانِ الصِّفَا<sup>(2)</sup> (الْقَرْنُ الْعَاشِرُ

(1) الْغَزَالِيُّ، مُحَمَّدٌ، إَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ، مَصْدَرٌ مَذْكُورٌ، ج. 2، ص 238.

(2) قَالَ الذَّهَبِيُّ: «وَحُبِّبَ إِلَيْهِ إِدْمَانُ النَّظَرِ فِي كِتَابِ «رِسَائِلِ إِخْوَانِ الصِّفَا» وَهُوَ دَاءُ غُضَالٍ، وَخَرْبٌ مُزْدٍ، وَسُمُّ قَتَالٍ، وَلَوْلَا أَنَّ أَبَا حَامِدٍ مِنْ كِبَارِ الْأَذْكِيَاءِ، وَخِيَارِ الْمُخْلِصِينَ، لَتَلَفَّ». الذَّهَبِيُّ، مُحَمَّدٌ، سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، مَصْدَرٌ مَذْكُورٌ، ج. 19، ص 328.

ميلادي)، الذين قالوا: «اعلم يا أخي - أيديك الله وإيانا بروح منه - بأن أمزجة الأبدان كثيرة الفنون، وطباع الحيوانات كثيرة الأنواع، ولكل مزاج وكل طبيعة نعمة تُشاكلها، ولحن يُلائمها لا يُحصي عددها إلا الله عز وجل»<sup>(1)</sup>. ومن بين الذين أشاروا أيضا إلى تأثير طبيعة الأصوات في نفسية الإنسان، ابن القيم، إذ قال: «فإنّ استماع الأصوات المُطربة، يُثير حركة النفس بحسب تلك الأصوات، وللأصوات طبائع متنوّعة بتنوّع آثارها في النفس»<sup>(2)</sup>.

أمّا بالنسبة إلى الغزالي، فقد تتبّع أثر الصّوت في الإبل لإثبات تأثيره في الإنسان، فقال:

«والجمل مع بلادة طبعه يتأثر بالحداء تأثرا يستخفّ معه الأحمال الثّقيلة ويستقصر لقوّة نشاطه في سماعه المسافات الطّويلة، وينبعث فيه من النشاط ما يُسكّره ويولّيه فتراها إذا طالت عليها البوادي واعتراها الإعياء والكلال تحت المحامل والأحمال إذا سمعت مُنادي الحداء تمُدُّ أعناقها وتُصغى إلى الحادي ناصبة آذانها وتُسرع في سيرها حتى تنزعزع عليها أحمالها ومحاملها ورُبّما تُثْلُفُ أنفُسُها من شدّة السير وثقل الحمل وهي لا تُشعر به لنشاطها»<sup>(3)</sup>.

وقد اعتبر الغزالي أنّ تأثر الإنسان السّويّ بالأصوات أمرٌ حتمي، لا يُنكره إلا أحد رجلين، إمّا غليظٌ كثيف الحجاب وإمّا مُكابِر<sup>(4)</sup>، إذ قال: «ومن لم يُحرّكه السّماع فهو ناقص مائل عن الاعتدال بعيد عن الرّوحانية زائد في غلظ الطّبع وكثافته على الجمال والطّيور، بل على جميع البهائم، فإنّ جميعها تتأثر بالتّغيمات الموزونة»<sup>(5)</sup>.

(1) إخوان الصّفا، رسائل إخوان الصّفا وخلان الوفا، بيروت، دار صادر، د. ت. ج. 1، ص 196.

(2) الجوزيّة، ابن قيم، كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء، مصدر مذكور، ص 421.

(3) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 238.

(4) إقتبسنا العبارة من كتاب (كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء) لابن القيم، ص 214.

(5) الغزالي، محمّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 238.

## 2. 4. وظيفة السّماع لدى الغزالي

نتنقل الآن إلى ما أتى عليه الغزالي من ذكرٍ لتوظيفات الغناء في مجتمعه؛ إذ كشف لنا عن عدد من الأشكال الموسيقية وأنماطها مذيلاً كلّ واحدٍ منها بحُكمه في الإسلام. وقد قال قبل الشّروع في عرضها: «فالتّرجم بالكلمات المُسجّعة الموزونة مُعتادٌ في مواضعٍ لأغراضٍ مخصوصةٍ ترتبط بها آثار في القلب، وهي سبعة مواضع»<sup>(1)</sup>، وفيما يلي ذكرُها بالترتيب:

### 1- «غناء الحجيج»

وصف الغزالي شكل هذا الغناء ومضمونه وتأثيراته، فقال: "فإنّهم أولاً يدورون في البلاد بالطلّ والشّاهين والغناء، وذلك مُباح لأنّها أشعار نُظّمت في وصف الكعبة والمقام والخطيم وزمزم وسائر المشاعر ووصف البادية وغيرها، وأنّ ذلك يُهيّج الشّوق إلى حجّ بيت الله تعالى واشتعال نيرانه إن كان ثمّ شوق حاصل، أو إستثارة الشّوق واجتلابه إن لم يكن حاصلًا"<sup>(2)</sup>، وزاد في تأكيد إباحة هذا السّماع، فقال: «وإذا كان الحجّ قُرْبَةً والشّوق إليه محموداً كان التّشويق إليه بكل ما يشوّق محموداً»<sup>(3)</sup>.

ورغم إباحة الغزالي لهذا الغناء، فقد جعله حراماً في حالات مخصوصة، إذ إستدرك قائلاً: «نعم إن قُصِدَ به تشويق من لا يجوز له الخروج إلى الحجّ كالذي أسقط الفَرْض عن نفسه ولم يأذن له أبواه في الخروج فهذا يحُرّم عليه الخروج، فيحُرّم تشويقه إلى الحجّ بالسّماع بكلّ كلامٍ يُشوّق إلى الخروج، فإنّ التّشويق إلى الحرام حرام، وكذلك إن كانت الطّريق غير آمنة وكان الهلاك غالباً لم يَحْزُر تحريك القلوب ومعالجتها بالتّشويق»<sup>(4)</sup>.

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 238.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق، ج. 2، ص 239.

## 2- «ما يعتاده الغزاة لتحريض الناس على الغزو»

أكّد الغزالي في هذا الموضع على ضرورة التفريق بين نغمات غناء الحجاج ونغمات غناء الغزاة، وأن لا يكون التفريق بينهما في الأشعار فقط، إذ قال: "ينبغي أن تُخالف أشعارهم وطرقُ ألحانهم [الغزاة] أشعار الحاج وطرقُ ألحانهم"<sup>(1)</sup>، وعلّل ذلك بأنّ «طُرُق الأوزان المُشجّعة تُخالف الطرق المُشوّقة»، ومن خلال هذا القول، نفهم أنّ الغزالي يُميّز لا بين الإيقاعات فحسب، بل بين ألحان التشويق إلى الحجّ وألحان التحريض على الغزو أيضاً، بل يدعو المُسمّعين لهذه الألحان إلى وجوب صناعة الفارق بين هذين الموضعين. ثمّ ذكّر الغزالي حكم هذا النمط من السّماع، فقال: «وهذا أيضاً مُباح في وقتٍ يُباح فيه الغزو، ومندوب إليه وقتٌ يُستحبّ فيه الغزو، ولكنّ في حقّ من يَجوز له الخروج إلى الغزو»<sup>(2)</sup>.

## 3- «الرّجزيات التي يستعملها الشّجعان في وقت اللّقاء»

"الرّجَز [بفتح الجيم] عند العرب، هو كلّ ما كان [شِعراً] على ثلاثة أجزاء وهو الذي يترنّمون به في عملهم وسوّقهم ويخلّدون به"<sup>(3)</sup>، قال الغزالي: «والغرض منه [الرّجَز] التشجيع للنفس وللأنصار وتحريك النشاط فيهم للقتال... وذلك إذا كان بلفظ رشيق وصوت طيّب كان أوقع في النّفس»<sup>(4)</sup>. وفي حكم الرّجَز، قال: «وذلك مُباح في كلّ قتال مباح، ومندوب في قتال مندوب، ومحظور في قتال المسلمين وأهل الذّمة وكلّ قتال محظور، لأنّ تحريك الدّواعي إلى المحظور محظور»<sup>(5)</sup>.

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 238.

(2) المصدر السابق، ج. 2، ص 239.

(3) لسان العرب: جذر (رجز).

(4) الغزالي، محمّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 239.

(5) المصدر السابق.

وقد أشار الغزالي في هذا الموضع إلى حُرمة استعمال آلة موسيقية مُحدّدة، وهي آلة «الشّاهين»، بدعوى أنّ صوتها «مُرَقَّقٌ مُحْزَنٌ يُحَلِّلُ عَقْدَةَ الشّجَاعَةِ وَيُضْعِفُ صِرَامَةَ النَّفْسِ وَيُشَوِّقُ إِلَى الْأَهْلِ وَالْوَطَنِ وَيُورِثُ الْفُتُورَ فِي الْقِتَالِ»<sup>(1)</sup>، وقال: «يَنْبَغِي أَنْ يُنَمَعَ مِنَ الضَّرْبِ بِالشّاهِينَ فِي مُعَسْكَرِ الْغَزَاةِ»<sup>(2)</sup>. وسيأتي الحديث عن هذه الآلة في العنصر المُخَصَّصُ لها.

وقد يَسْتَشْعِرُ الْقَارِئُ الْكَرِيمُ تَشَابُهًا بَيْنَ مَوْضِعِي السَّمَاعِ الْأَخِيرِينَ، «التَّحْرِيزِ عَلَى الْغَزْوِ» وَ«التَّشْجِيعِ عَلَى الْقِتَالِ»، فَهَلْ وَقَعَ أَبُو حَامِدٍ فِي تَكَرُّارٍ مَجَانِي؟..

#### 4- «أَصْوَاتُ النَّيَاحَةِ»

قَسَمَ الْغَزَالِيُّ هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ الْغِنَاءِ إِلَى قِسْمَيْنِ، مَحْمُودٍ وَمَذْمُومٍ: فَالْمَذْمُومُ حَسَبَ قَوْلِهِ، هُوَ "كَالْحَزْنِ عَلَى مَا فَاتَ... وَالْحَزْنُ عَلَى الْأَمْوَاتِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَإِنَّهُ تَسَحُّطٌ لِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَأْسُفٌ عَلَى مَا لَا تَدَارُكُ لَهُ، فَهَذَا الْحَزْنُ لَمَّا كَانَ مَذْمُومًا كَانَ تَحْرِيكُهُ بِالنَّيَاحَةِ مَذْمُومًا"<sup>(3)</sup>. وَالْمَحْمُودُ هُوَ «حُزْنُ الْإِنْسَانِ عَلَى تَقْصِيرِهِ فِي أَمْرِ دِينِهِ وَبِكَأْوِهِ عَلَى خَطَايَاهُ»، وَقَدْ أَشَادَ الْغَزَالِيُّ بِهَذَا الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ، فَقَالَ: «وَتَحْرِيكُ هَذَا الْحُزْنِ وَتَقْوِيَّتُهُ مَحْمُودٌ، لِأَنَّهُ يَبْعَثُ عَلَى التَّشْمِيرِ لِلتَّدَارُكِ... وَذَلِكَ مَحْمُودٌ لِأَنَّ الْمُفْضِي إِلَى الْمَحْمُودِ مَحْمُودٌ»<sup>(4)</sup>.

#### 5- «السَّمَاعُ فِي وَقْتِ السَّرُورِ تَأْكِيدًا وَتَهْيِيجًا لَهُ»

حَكَّمَ الْغَزَالِيُّ عَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ السَّمَاعِ فَقَالَ إِنَّهُ "مُبَاحٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ السَّرُورُ مَبَاحًا"<sup>(5)</sup>، وَضَرَبَ أَمثلةً عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: «كَالْغِنَاءِ فِي أَيَّامِ الْعِيدِ وَفِي الْعَرَسِ وَفِي وَقْتِ قُدُومِ الْغَائِبِ وَفِي وَقْتِ الْوَلِيمَةِ وَالْعَقِيقَةِ وَعِنْدَ وَلَادَةِ الْمَوْلُودِ

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 239.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

وعند ختانه وعند حفظه القرآن العزيز<sup>(1)</sup>، ووضع لذلك قاعدة عامة، قال فيها: «كُلُّ ما جاز السرور به جاز إثارة السرور فيه»<sup>(2)</sup>.

وفي آخر كلامه عن هذا الموضع، لاحظنا إقحام الغزالي موائد الصوفية ولقاءاتهم سبباً للسرور، إذ قال: «وبجوز الفرح بزيارة الإخوان ولقائهم واجتماعهم في موضع واحد على طعام أو كلام، فهو أيضا مظنة السماع»<sup>(3)</sup>. وهذا - حسب اعتقادنا - مُجاملة من الغزالي لأصحابه من المُتصوفة، حتى يُبيح ممارستهم للسماع فيه ويستدرجنا إليها.

#### 6- «سماع العشاق تحريكا للشوق وتهيجا للعشق وتسلية للنفس»

قال الغزالي في شأن هذا السماع: "وهذا حلال إن كان المشتاق إليه ممن يُباح وصاله، كمن يُعشق زوجته أو سَرِيَّتَه [أي جاريته]، فيُصغي إلى غنائها لِتُضَاعِفَ لَذَّتَه في لقاءها، فيحظى بالمشاهدة البصرُ والسماعُ الأذن»<sup>(4)</sup>، وأضاف: «وكذلك إن غضبت منه جارية أو حِيلَ بينه وبينها بسببٍ من الأسباب، فله أن يُحرِّكَ بالسماع شوقَه وأن يستثير به لَذَّةَ رجاء الوصال»<sup>(5)</sup>. ثم ذَكَرَ ما يَمْنَعُ هذا السماع، فقال: «فإن باعها [جاريته] أو طَلَّقَها [زوجته] حَرُمَ عليه ذلك»<sup>(6)</sup>.

وأضاف الغزالي أسبابا أخرى تَمْنَعُ الإِستماع لهذا الغناء، فقال: «وأما من يَتَمَثَّلُ في نفسه صورةَ صَبِيٍّ أو امرأةٍ لا يَحِلُّ له النَّظَرُ إليها وكان يُنَزَّلُ ما يَسْمَعُ على ما تَمَثَّلُ في نفسه فهذا حرام لأنه محرِّكٌ للفكر في الأفعال المحظورة ومُهيِّجٌ للدَّاعية إلى ما لا يُباح الوصول إليه»<sup>(7)</sup>، ومن خلال هذا القول، نفهم

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 239.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق.

(7) المصدر السابق.

تَبَرُّة الغزالي ذِمَّة الغناء من هذه التَّخيلات والأفكار المُحَرَّمة، حتَّى وإن كانت الأشعار غَزَلِيَّة، وحَمَلَ المَسْؤُولِيَّة كامِلة إلى المُسْتَمع، وأكَّد ذلك بالقول: «أَكْثَرُ العُشَّاق والسَّفهاء من الشَّباب في وقت هيجان الشَّهوة لا ينفَكُّون عن إضمار شيء من ذلك، وذلك ممنوع في حقِّهم لما فيه من الدَّاء الدَّفين، لا لأمر يَرَجع إلى نَفْس السَّماع»<sup>(1)</sup>، وإستنادا إلى هذه الرُّؤية الموضوعيَّة، يُخالف الغزالي أكثر الفقهاء الذين حَرَّموا الغناء باعتباره منبع البلاء، إذ يرى الغزالي أنَّ سبب البليَّة لا يكمن في الغناء... بل في المُستمعين، فِكيفيَّة تعاملِ فِكْرِ المُسْتَمع مع الأداء، والكلمات، والألحان، هو ما يُسبِّب التَّحريم لديه، وهو ما قصده بـ «العاصي بالتَّزِيل»<sup>(2)</sup>.

## 7- «سَماع من أَحَبَّ الله وعشقه واشتاق إلى لقائه»

أطال الغزالي النَّفَس في هذا الموضع من السَّماع وتَبَخَّر فيه، ربَّما لاعتباره من أبرز نشاطات المُتصَوِّفة وأهمِّها<sup>(3)</sup>. وقد تحدَّث في خلاله عن حالة «العشق الإلهي»، وقال إنَّ هذا السَّماع في حقِّ العاشق لله تعالى «مُهَيِّج لَشَوِّقه ومُؤكِّد لِعشقه وَحُبِّه ومُورِّ زِناد قلبه ومُستخرج منه أحوالاً من المُكاشفات والمُلاطفات

(1) الغزالي، محمَّد، إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 239.

(2) المصدر السابق، ج. 2، ص 244.

(3) ذكر ابن تَيْمِيَّة أنَّ من رجال الصُّوفيَّة من عارض حلقات السَّماع وما يحدث فيها، فقال: «والأئمة المشايخ الكبار لم يحضروا هذا السَّماع المُحدَّث مثل الفُضَّل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وأبي سليمان الدَّاراني ومعروف الكرخي والشَّريِّ الشَّقَطِي وأمثالهم... وطائفة من الشُّيوخ حضروه ثم رجعوا عنه»، راجع: ابن تَيْمِيَّة، أحمد، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004، ج. 11، ص 629؛ كما ذكر محمَّد المُنْجِي ما يلي: «وقد حضره [السَّماع] من المشايخ جماعة وشرطوا المكان والإمكان والخلان والشيخ الذي يحرس من الشَّيطان، وأكثر الذين حضروه من المشايخ الموثوق بهم رجعوا عنه في آخر عمرهم كالجُنَيْد فَإِنَّه كان يحضره وهو شاب وتزكَّه في آخر عمره، وكان يقول من تكَلَّف السَّماع فُتِن به ومن صادف السَّماع إسترَّاح به، فقد دَمَّ من يجتمع له ورخص فيمن يُصادفه من غير قصد ولا إعتقاد للجلوس له». راجع: المُنْجِي، محمَّد، الرِّسائل المنيرية، مصدر مذكور، ج. 3، «رسالة في الرِّقص والسَّماع»، ص 179.

لا يُحِيط الوُصفُ بها»<sup>(1)</sup>، ثم أضاف: «وُتُسَمَّى تلك الأحوال بلسان الصّوفية وَجْداً، مأخوذ من الوجود والمصادفة، أي صادف من نفسه أحوالاً لم يكن يصادفها قبل السّماع»<sup>(2)</sup>.

وأوضح الغزالي أنّ هذه المُكاشَفات والملاطفات<sup>(3)</sup> هي «غاية مطالب المُحبّين لله تعالى ونهاية ثمرة القُرْبَات كُلِّها»<sup>(4)</sup>، مستتجاً تبعاً لذلك أنّ هذا الصّنف من السّماع قد ترتفع مرتبته ليَكون من الأعمال المُقَرَّبَة إلى الله تعالى، فقال: «فالمفضي إليها [تلك الأحوال] من جملة القُرْبَات لا من جملة المعاصي والمباحات»<sup>(5)</sup>.

لكنّ كثيراً من أئمّة الدّين وعلمائه أنكروا هذا الزّعم الذي اعتقده الغزالي، فتساءلوا كيف يجوز للصّوفية أن يجعلوا هذا السّماع من جملة القُرْبَات إلى الله تعالى، رغم عدم ذكره في القرآن، ولم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ولا عن الصّحابة الكرام.

قال الإمام ابن تيمية (ت. 1328م): «وبالجملة، فعلى المؤمن أن يعلم أنّ النّبي صلى الله عليه وسلّم لم يترك شيئاً يُقَرَّب إلى الجَنَّة إلّا وقد حدّث به ولا شيئاً يُبعد عن النّار إلّا وقد حدّث به، وإنّ هذا السّماع لو كان مصلحةً لشرعة الله ورسوله فإنّ الله يقول ﴿... الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ الآية. وإذا وجد السّامع به منفعة لقلبه ولم يجد شاهداً لذلك من كتاب الله ولا من سنّة رسوله

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 242.

(2) المصدر السابق.

(3) ذكر عبد الوهاب الشّعراي (ت. 1565م)، الذي يلقّب بعض المتصوّفة بـ «القُطب الزّباني»، في كتابه (الأنوار القدسيّة): «من الكُشوفات أنّ يُعطيه الله تعالى المشي على الهواء والماء ويصير يتصرّف بهيمته في الكون بإذن الله تعالى، وتطوّر له الأرض ويخلّع عليه هناك من الخُلّع ما لم يخطر على باله». راجع: العجم، رفيق، موسوعة مصطلحات الصّوفية، مرجع مذكور، ص 795.

(4) الغزالي، محمّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 242.

(5) المصدر السابق.

لم يلتفت إليه»<sup>(1)</sup>.

وقال في موضع آخر: «وأما السماع المُحدث، سماع الكفّ والدّف والقَصْب فلم تكن الصّحابة والتّابعون لهم بإحسان وسائر الأكابر من أئمة الدّين يجعلون هذا طريقاً إلى الله تبارك وتعالى، ولا يعدّونه من القُرب والطّاعات، بل يعدّونه من البِدْع المذمومة»<sup>(2)</sup>.

كما أورد الفقيه الوُنْشَرِيسِي المالكي (ت. 1508م) مجموعة من أقوال المالكية عن الصّوفية وأجوائهم، فقال: «قال الإمام مالك: «فما لم يَكُنْ يومئذ دينا لم يكن اليوم دينا» وإنّما يُعبد الله بما شرع. وهذا الاجتماع [الصّوفي] لم يكن مشروعا قطّ فلا يصحّ أن يُعبد الله به»<sup>(3)</sup>، وأضاف عن الإمام مالك قوله: «ما سمعتُ أحداً من أهل الإسلام يفعل هذا»، وزاد الوُنْشَرِيسِي: «ثمّ يُقال: ولو فعلوه على جهة اللّعب.. لكان أخفّ عليهم.. لكنّهم يفعلونه على جهة التّقرب إلى الله والتّعبّد به.. وذلك من أعظم البِدْع المحرّمات، المُوقعة في الضلالة»<sup>(4)</sup>، وَخَتَمَ بما نُسِبَ إلى عمر بن الخطّاب رضي الله عنه حين قال: «فلَيْسَ في دين الله ولا في ما شرع أن يُتَقَرَّبَ بغناء ولا شطّح»<sup>(5)</sup>.

ورغم ما ذُكِرَ، فقد كان الغزالي مُدافعا عن الفكر الصّوفي مُحاججا عنه، ومُثَبِّتا - كما أسلفنا - أنّ هذا السماع «من جُملة القُرَبات لا من جُملة المعاصي والمباحات».

في المقابل، ولئن أباح الغزالي هذا النّمط من السماع ودعا إليه، فإنّه لا

(1) المنْجِي، محمّد، الرّسائل المنيرة، مصدر مذكور، ج. 3، «رسالة في الرقص والسماع»، ص 175-176.

(2) ابن تيمية، أحمد، مجموع فتاوى ابن تيمية، مصدر مذكور، ج. 11، ص 296-297.

(3) الوُنْشَرِيسِي، أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقية والأندلس والمغرب، تح. محمّد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، الرّباط - بيروت 1981، ج. 11، ص 40.

(4) المصدر السابق، ج. 11، ص 41.

(5) المصدر السابق، ج. 11، ص 43.

يرى إباحة المواظبة على حضوره، بل يرى الاكتفاء بالقليل منه قصد الفسحة والترويح، إذ قال: «واستحسان ذلك فيما بين تضاعيف الحدّ كاستحسان الخال على الحدّ، ولو استوعبت الخيلان في الوجه لشوّهته، فما أقبح ذلك، فيعود الحُسن قُبْحاً بسبب الكثرة، فما كُلُّ حُسن يحسن كثيره ولا كُلُّ مباح يباح كثيره»<sup>(1)</sup>، كما كشف الغزالي في آخر الباب، أن سماع الغناء عموماً وإن دلّ على شيء فهو «يدلّ على نقصانٍ عن ذروة الكمال، فإنّ الكامل هو الذي لا يحتاج أن يُروِّح نفسه بغير الحق»<sup>(2)</sup>، واستدرك قائلاً: «ولكن حسنات الأبرار سيئاتُ الْمُقَرَّبِينَ وَمَنْ أَحَاطَ بِعِلْمِ عِلَاجِ الْقُلُوبِ وَوُجُوهِ التَّلَطُّفِ بِهَا لِسَيَاقِهَا إِلَى الْحَقِّ عِلْمٌ قَطْعاً أَنْ تَرْوِيحُهَا بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ دَوَاءٌ نَافِعٌ لَا غِنَى عَنْهُ»<sup>(3)</sup>. وختاماً لعنصر «وظيفة السّماع لدى الغزالي» نستنتج بعد عرض الغزالي لتلك الأنماط المختلفة مدى درايته بموسيقى عصره، وكيفية أدائها، والآلات المُستعملة فيها وتأثيراتها في المستمعين، وهو ما يدفع إلى ترجيح فكرة حضوره في عدد منها.

نعود إلى سؤالنا الذي طرحناه عن مغزى تكرار الغزالي لموضع التحريض على القتال في موضعين اثنين «الترجيزات التي يستعملها الشّجعان في وقت اللقاء» و«ما يعتاده الغزاة لتحريض النَّاسِ عَلَى الْغَزْوِ»، فهل كان ذلك عَقْوَياً بغير قصد منه ولا نية؟

ونضع جواباً على ذلك الفرضية التالية؛ وهي أن الغزالي لم يَقم بتكرار الموضوع نفسه إلا ليلُغ عددَ مواضع السّماع التي ذكّرها الرّقم سبعة، وليتميّز السّماع الصّوفي بهذه الرّتبة السّابعة، والأخيرة. ولا تخفى رَمَيزَةُ الرّقم سبعة - وربّما قداسته - في نصوص الشّريعة الإسلاميّة وفي مخيال الشّعوب في العالم،

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 245.

(2) المصدر السابق، ج. 2، ص 248.

(3) المصدر السابق.

مقابل غياب تلك الهالة حول الرّقم ستّة<sup>(1)</sup>.

## 2. 5. موانع السّماع لدى الغزالي

استنتجنا فيما تقدّم من بحث، أنّ الغزالي يرى إباحة سماع الغناء والأصوات الحسنة والموزونة والمفهومة، لكنّه استثنى من السّماع أموراً تجعله حَدَثاً ممنوعاً، وسَمّاها «عوارض السّماع»<sup>(2)</sup>، إذ قال: «فإن قلت فهل له حالة يَحْزُمُ فيها فأقول إنّه يَحْزُمُ بخمسة عوارض، عارضٌ في المُسمِع، وعارضٌ في آلة الإسماع، وعارضٌ في نَظْمِ الصّوت، وعارضٌ في نفس المُستَمِع أو في مواظبته، وعارضٌ في كَوْنِ الشّخص من عوأم الخلق»<sup>(3)</sup>.

وللتعرّف على هذه العوارض نوردها فيما يلي من كلام الغزالي، مع شرح بعض مصطلحاتها في الهامش:

«العارض الأول: أن يكون المُسمِعُ امرأة لا يَحِلُّ النظر إليها»<sup>(4)</sup> وتُخْشَى

(1) كالسّمَاوات السّبع، والأَيّام السّبعة، والأشواط السّبعة (في الحجّ)، والسّبع المثاني (الفاطحة)، والسّبعة الذين يظّلهم الله يوم لا ظلّ إلّا ظلّه...

(2) ذكرها جون دورينغ Jean During تحت عنوان: «Mise au points de Ghazzali»، انظر: DURING, Jean, *Musique et extase: l'audition mystique dans la tradition soufie*, Paris, Albin Michel, 1988, p. 245.

(3) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 243.

(4) ونجد تفصيل الغزالي لمسألة النّظر إلى المرأة في كتابه الفقهي (الوسيط)، إذ قال: «فإن كانت منكوبة [أي زوجته] أو مملوكة حلّ النّظر إلى جميع بدنّها... وإن كانت مخزّمة نَظَرُ إلى ما يبدو في حالة المهنة، كالوجه والأطراف، ولا ينظر إلى العورة... وإن كانت أجنبية\* حَرُمَ النّظر إليها مطلقاً». راجع: الغزالي، محمّد، الوسيط في المذهب، مصدر مذكور، ج. 5، ص 31-32.

\* أجنبية: أي ليست مخزّمة. والمخزّمة هي من يحزّم الزّواج بها كالأم، والأخت، والخالة، والعمّة، والبنّت، وزوجة الابن، وزوجة الأب، وابنة الأخ، وابنة الأخت، إلى غير ذلك ممّا فُصّل في الآية 31 من سورة النّور، والأجنبيّات هنّ من سِوى ذلك.

قال الغزالي في كتابه (الوجيز): «ولا يَحِلُّ للرّجل النّظرُ إلى شيء من بدن المرأة إلّا إذا كان النّاظر صبيّاً، أو مجنوناً، أو مملوكاً لها، أو كانت صبيّة، أو رقيقة [أي جارية]، أو مخزّمة، فلينظر إلى الوجه واليدين فقط»، راجع: الغزالي، محمّد، الوجيز في المذهب، مصدر مذكور، ج. 2، ص 6.

الفتنة<sup>(1)</sup> من سَماعها، وفي معناها الصَّبِي الأَمْرَد<sup>(2)</sup> الذي تُخشى فِتْنَتُهُ وهذا حرام، لما فيه من خوفِ الفتنة، وليس ذلك لأجل الغناء، بل لو كانت المرأة بحيث يُفتتن بصوتها في المُحاورة من غير ألحان فلا يجوز مُحاورتها ومُحادثتها ولا سماعُ صوتها في القرآن أيضاً، وكذلك الصَّبِي الذي تُخاف فتنته...»<sup>(3)</sup>.

«العارض الثاني: في الآلة: بأن تكون من شعار أهل الشُّرب أو المُخْتَلِن، وهي المزامير والأوتار وطبل الكوبة فهذه ثلاثة أنواع ممنوعة<sup>(4)</sup>، وما عدا ذلك يَبْقَى على أصل الإباحة كالدَّفّ، وإن كان فيه الجلاجل، وكالطُّبْل والشَّاهِين والضُّرب بالقضيب وسائر الآلات»<sup>(5)</sup>.

«العارض الثالث: في نَظْمِ الصَّوْت وهو الشَّعْر: فَإِنْ كان فيه شيء من الخَنَا والفُحْش والهَجْو أو ما هو كَذِبٌ على الله تعالى وعلى رسوله صَلَّى الله عليه وسلَّم أو على الصَّحابة رضي الله عنهم كما رَبَّه الرَّوافِض في هِجاء الصَّحابة وغيرهم، فسماع ذلك حرامٌ بِاللَّحان وغير اللَّحان، والمُسْتَمْع شريكٌ للقاتل. وكذلك ما فيه وصفُ امْرَأَةٍ بَعَيْنِهَا فَإِنَّهُ لا يجوز وصفُ المرأةِ بين الرِّجال، وأمَّا هِجاء الكُفَّار وأهل البِدْع فذلك جائز»<sup>(6)</sup>.

(1) «فَتَنَ إِلَى النِّسَاءِ فُتُونًا وَفَتَنَ إِلَيْهِنَّ أَرَادَ الْفُجُورَ بِهِنَّ وَالْفِتْنَةُ الضَّلَالُ وَالْإِثْمُ». لسان العرب، جذر (فتن).  
(2) يذكر (لسان العرب) في تعريف الأمرد، أنه «الشابُّ الذي بلغَ خروجَ لحيته وأطال شاربه ولم تَبْدُ لحيته، وفي بعض الأُمّهات: ولم تَبْدُ لحيته بَعْدُ وقد مَرَدَ مَرْدًا وَمُرُودَةً. وَتَمَرَّدَ: بَقِيَ زَمَانًا ثُمَّ التَّخَى بَعْدَ ذَلِكَ وَخَرَجَ وَجْهَهُ»، وقيل أيضاً «وَتَمَرَّدَ الرَّجُلُ: إِذَا أَبْطَأَ خُرُوجَ لِحْيَتِهِ بَعْدَ إِذْ رَأَاهُ؛ قَالَهُ الْفَرَّاءُ. وَمِنْهُ الشَّجَرَةُ الْمُرْدَاءُ الَّتِي لَا وَرَقَ عَلَيْهَا»، راجع: القرطبي، أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مصدر مذكور، ج. 13، ص 194؛ وقد أشار الغزالي إلى الأمرد في كتابه (الإحياء) في إطار كلامه عن شهوة الفرج، إذ قال: «والنَّظَرُ إِلَى وَجْهِ الصَّبِيِّ بِالشَّهْوَةِ حَرَامٌ، بَلْ كُلُّ مَنْ يَتَأَثَّرُ قَلْبُهُ بِجَمَالِ صُورَةِ الْأَمْرَدِ بِحَيْثُ يُدْرِكُ التَّفَرُّقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَلَحِّحِي لَمْ يَحِلَّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ»، راجع: الغزالي، محمَّد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 3، ص 90، ولعلَّ المقصود بكلِّ ذلك هو الشَّدُوذُ الجنسي.

(3) الغزالي، محمَّد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 243.

(4) قال الغزالي في موضع آخر من كتاب (آداب السَّماع والوجد): «المزَامِير والأوتار التي هي من شعار الأَشْرَار»، انظر: الغزالي، محمَّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 239.

(5) الغزالي، محمَّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 243.

(6) المصدر السابق.

«العارض الرابع: في المُستمع: وهو أن تكون الشهوة غالبية عليه وكان في غُرة الشَّباب وكانت هذه الصِّفةُ أغلب عليه من غيرها، فالسَّماع حرام عليه سواء غلب على قلبه حُبَّ شخص مُعيَّن أو لم يغلب»<sup>(1)</sup>.

العارض الخامس: «أن يكون الشَّخص من عوَّام الخلق ولم يغلب عليه حُبَّ الله تعالى فيكون السَّماع له محبوبا، ولو غلبت عليه شهوةٌ فيكون في حقِّه محظورا، ولكنَّه أُبِيح في حقِّه كسائر أنواع اللذات المباحة، إلَّا أنَّه إذا اتَّخذه دَيْدَنَهُ وَهَجِيرَاهُ<sup>(2)</sup> وقَصَرَ عليه أكثر أوقاته فهذا هو السَّفِيه الذي تُردَّ شهادته...»<sup>(3)</sup>.  
وكما يتبيَّن للقارئ الكريم، فهذه العوارض «الغزاليَّة» التي تُحوِّل السَّماع من مجال الإباحة إلى مجال المنع، تَكْشِف تشدداً من الغزالي على ممارسة السَّماع وتضييقاً لدائرة المباح منه، هذا رغم تعداده في البداية لوفرة أدلة الإباحة. ولعلَّ أهمَّ عارض وأكثره صِلَةً ببحثنا هو العارض الثاني المتعلِّق بالآلات الموسيقيَّة، والذي سنتوقَّف عنده ونتوسَّع في بيان آراء الغزالي وأدلَّته فيه.

(1) الغزالي، محمَّد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 243.

(2) هَجِيرَاهُ يعني دأبه وعادته. لسان العرب: جذر (هجر).

(3) الغزالي، محمَّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 245.

## الفصل الثالث

المباح من الآلات الموسيقية  
والمحرّم منها لدى الغزالي



### 3. 1. الآلات المُباحة لدى الغزالي

قَسَمَ الغزالي الآلات الموسيقية التي ذكرها إلى صنفين إثنين هما الآلات المباحة والآلات المحرمة، نستعرضها فيما يلي غير مُكتفين بمُجرد العَرَض، بل سنحاول التَّعرُّف إليها جميعاً مع تحقيق مختلف أحكام الغزالي فيها ومقارنتها بأقوال عدد من الفقهاء.

#### 3. 1. 1. الدَّفّ

ذَكَرَ (لسان العرب) عن الدَّفّ ما يلي: "دَفَّ الطائرُ يَدْفُ دَفًّا وَدَفِيئاً وَأَدَفَّ ضَرْبَ بَجَنَاحِيهِ... والدَّفّ والدَّفّ بالضمّ الذي يَضْرِبُ بِهِ النِّسَاءُ، وفي المُحْكَم [لابن سِيده] الذي يُضْرِبُ بِهِ، والجمع دُفُوفٌ، والدَّفَافُ صَاحِبُهَا، والمُدَفِّفُ صَانِعُهَا، والمُدَفِّفُ ضَارِبُهَا"<sup>(1)</sup>. قال ابن حَجَر العَسْقَلَانِي: «والدَّفّ بضمّ الدال على الأرجح وقد تُفتَح، ويُقال له أيضاً الكِرْبَال<sup>(2)</sup> بكسر الكاف وهو الذي لا جلاجل فيه، فإن كانت فيه فهو المِرْزَهَر»<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر الباحث محمود فطاط في تعريفه للدَّفّ أنّه إسمٌ يُقصد به الطَبُول ذات الوجه الواحد، وله أشكال وأحجام مختلفة<sup>(4)</sup>.

أمّا عن مسألة حُكمه في الإسلام، فقد وَرَدَ ذِكْر الدَّفّ في الصَّحِيحَيْنِ

(1) لسان العرب: جذر (دفف).

(2) ولعلّ الأصح هنا حسب رأي الأستاذ محمود فطاط، هو «الغربال». (قال ذلك أثناء مناقشة الرسالة، وجرّم بعدم وجود آلة موسيقية بإسم «الكربال»، جوان 2014، المعهد العالي للموسيقى، تونس).

(3) العسقلاني ابن حَجَر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر مذكور، ج. 2، ص 568.

(4) GUETTAT, Mahmoud, *La Musique Classique du Maghreb*, Paris, Sindbad, 1980, p. 39.

من حديث عائشة رضي الله عنها «أن أبا بكر رضي الله عنه دخل عليها وعندها جارتان في أيام منى تُدْفَنان وتضربان والنبي صلى الله عليه وسلم مُتَغَشَّ بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه فقال: «دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد»، وتلك الأيام أيام منى»<sup>(1)</sup>.

من خلال هذا الحديث، وغيره، استنبط الفقهاء حُكْم الإباحة لآلة الدَفِّ. وقد علّق الغزالي على هذا الحديث بأنّ فيه دلالة على «الرخصة في الغناء والضرب بالدَفِّ من الجاريتين»<sup>(2)</sup>، وقال في كتابه (الوسيط في المذهب): «وأما الدَفّ - إن لم يكن فيه جلاجل - فهو حلال؛ ضُرب في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم»<sup>(3)</sup>.

وقال النَّوَوِي (ت. 1277م): «أما الدَفّ، فَضَرْبُهُ مُباح في العُرس والختان، وأما في غيرهما، فأطلق صاحب المَهْذَب<sup>(4)</sup> والبَغْوي وغيرهما تحريمه، وقال الإمام<sup>(5)</sup> والغزالي: حَلال»<sup>(6)</sup>، وقال الهَيْثَمِي: «المُعْتَمَد في مذهبنا [الشافعي] أنّه حلال بلا كراهة في عرس وختان. وتَرْكُهُ أَفضل، وهذا حُكْمه في غيرهما... وقال جَمْعٌ من أصحابنا [الشافعية]: إنّهُ في غيرهما حرام»<sup>(7)</sup>، ونَبّه الهَيْثَمِي أنّ «محلّ نَذْبِهِ»<sup>(8)</sup> إذا ضُرب به النِّساء والجواري، وخلا عن الصَّخب ونحوه، وعن التَّائِق والتَّصَنُّع

(1) العسقلاني ابن خبَر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر مذكور، ج. 2، ص 611، الحديث مُتَّفَق عليه، وقد سبق ذكره في رواية أخرى.

(2) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 241.

(3) الغزالي، محمّد، الوسيط في المذهب، مصدر مذكور، ج. 7، ص 350.

(4) هو كتاب (المهذّب في فقه الإمام الشافعي) لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي (ت. 1083م).

(5) الإمام في مُصْطَلَح الشافعية تعني إمام الحرمين الجُوَيْنِي، شيخ الغزالي.

(6) النَّوَوِي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، تح. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض، ج. 8، دار عالم الكتب، السَّعُودِيَّة 2003، ص 206.

(7) الهَيْثَمِي، ابن خبَر، كَفِّ الرِّعَاع عن محَرَّمات اللّهُو والسماع، مصدر مذكور، ص 56.

(8) نَذْبِهِ: أي إستحبابه.

في الضرب، بأن يكون ضرباً بالكف كما يُضرب الطبل ونحوه»<sup>(1)</sup>.

هذه مقاييس إباحت الدف لدى بعض الفقهاء، ويبدو أنه وقعت إباحت ضرب الدف للنساء والجواري دون الرجال، إذ لم نجد في مصادر بحثنا ومراجعته من ذكر صراحة إباحت ضرب الدف للرجال، وفي هذا الشأن ذكر الهيثمي عن بعض الشافعية قولهم: «إنّا إذا أبخنا الدف فإنما نبيحه للنساء خاصة»<sup>(2)</sup>، وفي عبارة أخرى: «وَضَرَبُ الدَّفِّ لَا يَجِلُّ إِلَّا لِلنِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مِنَ أَعْمَالِهِنَّ»<sup>(3)</sup>.

وقد أكد ذلك الأذرعى (ت. 1381م) بالقول: «لَمْ يُحْفَظْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ رِجَالِ السَّلَفِ أَنَّهُ ضَرَبَ بِهِ»<sup>(4)</sup>، وذكر أيضاً أن «الأحاديث والآثار إنما وردت في ضرب النساء والجواري به»<sup>(5)</sup>، لذلك رجّح الأذرعى أنه «قد يكون سكوت الجمهور»<sup>(6)</sup> عن بيانه لدلالة الأخبار على أنه في العادة من أعمال النساء»<sup>(7)</sup>، واعتراض السبكي على جميع ما ذكر وقال بـ «أن الجمهور لم يفرقوا بين الرجال والنساء... والأصل اشتراك الذكور والإناث في الأحكام إلا ما ورد الشرع فيه بالفرقة ولم يرد هنا»<sup>(8)</sup>.

وقد صادف البحث حديثاً للصحابي قيس بن سعد رضي الله عنه يقول فيه: «ما كان شيءٌ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد رأيته، إلا شيئاً واحداً، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقلّس له يوم الفطر»<sup>(9)</sup>.

(1) الهيثمي، ابن حجر، كف الزعاع عن محرمات الله والسماع، مصدر مذكور، ص 58.

(2) المصدر السابق، ص 60.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) يقصد بالجمهور هنا جمهور الفقهاء، أي أغلبهم.

(7) الهيثمي، ابن حجر، نفس المصدر، ص 60.

(8) المصدر السابق.

(9) عبد الكريم عبد الرحمن، محمد، أحاديث الغناء والمعازف دراسة حداثيّة نقدية، مرجع مذكور،

والتَّقْلِيْس، في هذا السِّياق، هو أن تقعد الجوّاري والصَّبِيان على أفواه الطُّرُق يلعبون بالطَّبْل بعد الانصراف من صلاة العيد، ويذكر (لسان العرب) في تعريف التَّقْلِيْس أنه «الضَّرْب بالذَّف والغناء»<sup>(1)</sup>. وإن لم تتأكد صحّة الأثر، رغم تصحيحه من قِبَل بعض الباحثين، إلّا أنّه يبدو واضح الدّلالة في ما كان يُسمح به يوم العيد من لَعِبٍ وضَرْبٍ بالذَّف وغناءٍ عفيفٍ من الجوّاري والصَّبِيان.

ونذكر ختاماً روايةً باطلةً نُسبت إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم، ونوردها كاملةً لندرة طَرَحِها، رغم أنّها - حسب المُحقِّق عبد الله بن يوسف الجَدِيع - خَبَرٌ موضوع لا أساس له من الصّحّة، فمَن اختلَقها جعل فيها تصوُّراً لاستفسارٍ وجَّهه مُحترِفٌ للموسيقى إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم. يقول مُخلِئُ الرّواية:

«كُنّا مع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم، فجاء عمرو بن قُزّة، فقال: يا رسول الله، إنّ الله عزّ وجلّ قد كَتَبَ عَلَيَّ الشَّقْوَةَ فما أَراني أُرزَقُ إلّا مِنْ دُفْيٍ بِكَفِّي فَأَذُنُ لي في الغِناءِ في غيرِ فاحشة، فقال له رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم: لَا أَدُنُ لَكَ وَلَا كَرَامَةَ وَلَا نَعْمَةَ عَيْنٍ، كَذَبْتَ يا عَدُوَّ الله، لَقَدْ رَزَقَكَ الله حلالاً طَيِّباً، فَاخْتَرْتَ ما حَرَّمَ الله عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ مَكَانَ ما أَحَلَّ الله لَكَ مِنْ حلالِهِ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ إِلَيْكَ لَفَعَلْتُ بِكَ وَفَعَلْتُ، قُمْ عَنِّي وَتُبْ إلى الله عزّ وجلّ، أَمّا إِنَّكَ لَوْ قُلْتَ بَعْدَ التَّقْدِمةِ إِلَيْكَ ضَرَبْتُكَ ضَرْباً وَجِيعاً، وَخَلَقْتُ رَأْسَكَ مِثْلَةَ، وَنَفَيْتُكَ مِنْ أَهْلِكَ، وَأَخْلَلْتُ سَلْبَكَ نَهْبَةً لِفَتَيانِ المَدِينَةِ، فَقام عمرو وبِهِ مِنَ الشَّرِّ والخِزْيِ ما لَا يَعْلَمُهُ إلّا الله عزّ وجلّ، فَلَمّا وَلَّى قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم: هَؤُلاءِ العُصاةُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِغيرِ تَوْبَةٍ، حَشَرَهُ

(1) لسان العرب: جذر (قلس).

الله عَزَّ وَجَلَّ غُرَيَانَا لَا يَسْتَتِرُ بِهَذْبَةٍ كُلَّمَا قَامَ صُرْعٌ<sup>(1)</sup>.

يقول عبد الله بن يوسف الجديع: «هذا خبر موضوع باطل، يظهر أنَّ واضعه - قبحه الله - لم يؤت بلاغة في التعبير»<sup>(2)</sup>.

كما نستنتج من خلال هذا الكلام وجود عداٍ واضح للموسيقى والموسيقين زمن إختلاق الزواية، ممَّا دفع بالمناوئين إلى التَّقُول على الرَّسول عليه الصَّلَاة والسَّلَام، فنسبوا إليه - باطلا - أحاديث عديدة لِتَحْرِيم مُمارَسةِ الموسيقي والاستماعِ إليها.

### 3. 1. 2. الجلاجل

الجلَّاجِل اسم يُطلق على قِطْع معدنيّة صغيرة على شكل دائري<sup>(3)</sup>، وقد تُثَبَّت في داخل الإطار الخشبي للدَف، فيُطَلَق عليه اسم الدَف ذي الجلاجل. ورغم الاتفاق على إباحة الدَف، إلَّا أنَّ هناك إختلافا في إباحة جلاجله، فقُول الغزالي «وما عدا ذلك يَبْقَى على أصل الإباحة كالدَف، وإن كان فيه الجلاجل» يُوجي بوجود مَنْ يُحَرِّمها.

قال الغزالي في كتابه (الوسيط): «وإن كان فيه جلاجل، فوجهان... والأصحَّ أنَّه لا يَحْرُم»<sup>(4)</sup>، وقال الهَيْتَمي: «قال الشَّيْخَان<sup>(5)</sup>: حيثُ أَبَحْنَا الدَف فهو فيما إذا لم يَكُن فيه جلاجل، فإنَّ كانت فيه فالأصحَّ حِلُّه أيضا، وهو الجوابُ في الوجيز والإحياء»<sup>(6)</sup>، وعَقَّب على ذلك الأذْرعي، فقال: «لم أرَ في كُتُب المذهب

(1) الجديع، عبد الله بن يوسف، أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان، مكتبة دار الأُفصى، الكويت 1986، ص 97-99؛ وذكر الجديع أنَّ الحديث: «أخرجه ابن ماجة رقم (2613) والحكيم الترمذي في (المنهيات) والطبراني في (الكبير) وأبو نعيم في (المعرفة)...».

(2) المصدر السابق، ص 98-99.

(3) GUETTAT, Mahmoud, *op. cit.*, p. 38.

(4) الغزالي، محمَّد، الوسيط في المذهب، مصدر مذكور، ج. 7، ص 350.

(5) الشَّيْخَان في مُصْطَلَح الشَّافِعِيَّة تعني: الرَّافعي والتَّووي.

(6) الهَيْتَمي، ابن حَجَر، كَفَّ الرِّعَاع عن محَرَّمَات اللّهُو والسَّمَاع، مصدر مذكور، ص 59.

[الشافعي] ذَكَرُ الْجَلَّالُ إِلَّا فِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ كِلَامَهُ، وَتَبِعَهُمَا صَاحِبُ الْحَاوِي الصَّغِيرِ<sup>(1)</sup> وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يُبَيِّنُوا مَا هَذِهِ الْجَلَّالُ<sup>(2)</sup>.

وَتَابَعَ الْأَذْرَعِي، قَائِلًا: «فَإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَا تَعْتَاذُهُ الْعَرَبُ وَأَهْلُ الْقُرَى وَبَعْضُ مُتَفَقِّهِهِ الْأَمْصَارِ وَتُتَصَوَّفَتُهُمْ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، مِنْ وَضْعِ حَلَقٍ مِنْ حَدِيدٍ دَاخِلٍ إِطَارٍ، شَبِهَ السَّلَاسِلَ فَقَرِيبَ، وَإِنْ أُريدَ بِهَا مَا يَصْنَعُهُ أَهْلُ الْفُسُوقِ وَأَعْوَانُ شُرْبَةِ الْخَمُورِ مِنْ اتِّخَاذِ صَنُوجٍ لَطَافٍ تَوْضِعُ فِي خُرُوقٍ تُفْتَحُ لَهَا فِي جَوَانِبِ الدَّفِّ، فَمَنْعُهَا؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ إِطْرَابًا وَتَهْيِيجًا مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَلَاهِي الْمُتَّفَقِ عَلَى تَحْرِيمِهَا»<sup>(3)</sup>. وَصَرَحَ الْأَذْرَعِي أَنَّ «تَحْرِيمَ الصَّفَاقَتَيْنِ»<sup>(4)</sup> وَإِبَاحَةَ هَذِهِ [الصَّنُوجِ] مُحَالٌ<sup>(5)</sup>، وَأَضَافَ إِلَى ذَلِكَ قَوْلَ الْخَوَّارِ زَمِي أَنَّ «الدَّفَّ الَّذِي فِيهِ جَلَّالٌ حَرَامٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَالْمَوَاضِعِ»<sup>(6)</sup>.

وَقَدْ رَجَحَ الْهَيْتَمِيُّ بَيْنَ مُجْمَلِ الْمَوَاقِفِ وَالْأَقْوَالِ وَقَالَ إِنَّ «الْمُعْتَمَدَ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ، وَالْأَوْجَهُ كَلَامَ الْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الصَّنُوجِ بِأَنَّهَا هُنَا تَابِعَةٌ لِلدَّفِّ، وَيُغْتَفَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمُسْتَقِلِّ»<sup>(7)</sup>. هَذِهِ بَعْضُ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ فِي إِبَاحَةِ الدَّفِّ وَجَلَّالِهِ وَمُقْتَضِيَاتِ ذَلِكَ، وَجَمِيعِ الْمَوَاقِفِ الَّتِي عَثَرْنَا عَلَيْهَا تَتَشَابَهُ مَعَ هَذِهِ الْأَرَاءِ.

(1) هُوَ كِتَابُ (الْحَاوِي الصَّغِيرِ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ) لِعَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْقَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت. 1266م).

(2) الْهَيْتَمِيُّ، ابْنُ حَجَرٍ، كَفْتُ الزَّعَاعِ عَنْ مُحَرَّمَاتِ اللَّهِو وَالسَّمَاعِ، مَصْدَرٌ مَذْكُورٌ، ص 59.

(3) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(4) يُعَرَّفُ مُحَقِّقُ كِتَابِ (كَفْتُ الزَّعَاعِ) - عَادِلُ عَبْدِ الْمَنَعَمِ أَبُو الْعَبَّاسِ - «الصَّفَاقَتَيْنِ»، فَيَقُولُ: «هُمَا دَائِرَتَانِ مِنْ نَحَاسٍ، تُضْرَبُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَتَكُونُ فِي أَطْرَافِ الضَّارِبِ عَلَى الدَّفِّ، أَوْ فِي أَيْدِي الْبَغَايَا مِنَ الزَّاقِصَاتِ» رَاجِعُ: الْهَيْتَمِيُّ، ابْنُ حَجَرٍ، نَفْسُ الْمَصْدَرِ، هَامِشٌ 2، ص 59.

(5) الْهَيْتَمِيُّ، ابْنُ حَجَرٍ، نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ص 59.

(6) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(7) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

### 3. 1. 3. القُضيب

يُقصد بالقضيب عصا خشبيّة أو ما شابهها، يُوقَّع بها على الأرض أو على جسم صُلْب أو وسادة أو غيرها، ويُعتبر القضيب من أقدم آلات الإيقاع، وهو لا يزال مُستعملاً لدى بعض القبائل العربية<sup>(1)</sup>. وقد أشار إليه ابن رجب الحنبلي (ت. 1393م) عند حديثه عن التَّغْيِير، فقال: «ثُمَّ صار منهم مَنْ يَضْرِبُ مع إنشادها [القِصائد الزَّهْدِيَّة] على جِلْد ونحوه بقضيب ونحوه»<sup>(2)</sup>، كما ذَكَره الغزالي عند نَقْلِهِ لكلام الشَّافعي بعبارة: «الطَّقْطُقَة بالقضيب»<sup>(3)</sup>.

وتباين الفقهاء في حكم الضرب بالقضيب على قَوْلَيْن، صَرَحَ الهَيْثَمِي، فقال:

«اختلف أصحابنا فيه على وجهين: أحدهما: أَنَّهُ مَكْرُوه، وبه قَطَعَ العِراقِيون، لأنَّهُ لا يُفَرِّدُ عن الغناء ولا يُطْرِبُ وَحْدَهُ وإِنَّمَا يَزِيدُ الغناء طرباً بخلاف الآلات المُطْرِبَة، فهو تابع للغناء المَكْرُوه فيكون مَكْرُوها... [وقيل] يَزِيدُ الغناء طرباً ولا يَحْزُمُ، لأنَّهُ ليس بآلَةٍ وإِنَّمَا يَتَّبِعُ الصَّوت... [ذكر ذلك] ابن الصَّبَّاح، والبُنْدَنِيجي، وكذا الفُوراني والغزالي. وثانيهما: أَنَّهُ حَرَامٌ، وجرى على ذلك البَغْوي في تهذيبه وتعليقه<sup>(4)</sup>، وعبَّارُته: وأَمَّا ضَرْبُ القُضيبِ فقال الخُرَّسانيون من أصحابنا: هو حَرَامٌ، وأَمَّا العِراقِيون فقالوا: إِنَّهُ مَكْرُوه وغير حَرَامٍ»<sup>(5)</sup>.

(1) GUETTAT, Mahmoud, *op. cit.*, p. 37.

(2) ابن رجب، عبد الرحمان، نُزهة الأسماع في مسألة السَّماع، تح. وليد عبد الرحمان الفريان، دار طيبة، الرياض 1986، ص 50.

(3) الغزالي، مُحَمَّد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 233.

(4) وهما كتاب (التَّهْذِيب في فقه الإمام الشَّافعي) وكتاب (التَّعليق في شرح مختصر المُزَنِي).

(5) الهَيْثَمِي، ابن حَجَر، كَفْتُ الزَّعَاج عن محَرَّمات اللَّهْو والسَّماع، مصدر مذكور، ص 66-67.

وهو ما أورده النَّووي قائلا: «وفي تحريم الضَّرب بالقضيب على الوسائد وجهان، قطع العراقيون أنه مكروه لا حرام»<sup>(1)</sup>.

### 3. 1. 4. الشَّاهين

اختلف الباحثون في وَضْع تعريفٍ دقيقٍ لآلة الشَّاهين التي ذكرها الغزالي، فهو لم يوضح ماهية هذه الآلة بل زادها غموضا بإيرادها في سياقات مُختلفة. فتارة يورد الشَّاهين في سياق حديثه عن الآلات الإيقاعية، مثال قوله: «وما عدا ذلك يَبْقَى على أصل الإباحة كالذَّف، وإن كان فيه الجلاجل، وكالطَّبَل والشَّاهين والضَّرب بالقضيب»<sup>(2)</sup>، وقوله الآخر: «فإن أُضيف إليه الطَّبَل والشَّاهين وحركات الإيقاع زاد التأثير»<sup>(3)</sup>، فيوحي بهذين القولين أنَّ الشَّاهين آلة إيقاعية. وتارة يوردُ الشَّاهين مع آلتين نغميتين، وهو قوله: «كما في الأوتار والمزمار والشَّاهين»<sup>(4)</sup>، وفي ناحية أخرى صرَّح بالقول: «والذي اضطرب قلبه بسماع الأوتار أو الشَّاهين وما أشبهه ليس يدري إلى ماذا يشناق»<sup>(5)</sup>.

كما ذكر الغزالي الشَّاهين في سياقٍ لا يفهم منه نوع الآلة، كقوله: «يَدُورون في البلاد بالطَّبَل والشَّاهين والغناء»<sup>(6)</sup>، فحَسَب هذا القول يُمكن للشَّاهين أن يكون آلة إيقاعية، أو نغمية.

إضافة إلى ذلك، فقد أورد الغزالي الشَّاهين في سياقٍ تعرَّضه إلى موضع السَّماع وقت العَزَوات، فقال: «ينبغي أن يُمنع من الضَّرب بالشَّاهين في معسكر الغزاة، فإنَّ صَوْتَهُ مُرَقِّقٌ مُحْزَنٌ يُحْلِلُ عُقْدَةَ الشَّجَاعَةِ وَيُضْعِفُ صِرَامَةَ النَّفْسِ وَيُشَوِّقُ إِلَى الْأَهْلِ وَالْوَطَنِ وَيُورِثُ الْفُتُورَ فِي الْقِتَالِ، وكذا سائر الأصوات

(1) النَّووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، مصدر مذكور، ج. 8، ص 206.

(2) الغزالي، محمَّد، إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 244.

(3) المصدر السابق، ج. 2، ص 239.

(4) المصدر السابق، ج. 2، ص 233.

(5) المصدر السابق، ج. 2، ص 255.

(6) المصدر السابق، ج. 2، ص 238.

والألحان المرققة للقلب»<sup>(1)</sup>، وهذه العبارة الوصفية، قد تنفي عن آلة الشاهين صفة الإيقاعية، فتأثير آلة الإيقاع عموماً يبعُد أن يصل إلى ما ذكره الغزالي من أنه مُرَقَّق مُحزَن يُحلل عُقدة الشَّجاعة ويُضعِف صرامة النَّفس ويُورث الفُتور في القتال، كما أنَّ إضافة الغزالي آلة الشاهين معطوفة على الأوتار والمزامير وسائر الأصوات والألحان المرققة للقلب يوحي بأن الشاهين يتبع الآلات التي تُصدر نغمات وألحان.

ويبدو أن هذه السياقات المختلفة سببت تعدُّد تأويلات الباحثين عن صفة آلة الشاهين، فقد ذكر المستشرق ماكدونالد (ت. 1943م) أنَّ من بينهم من افترض أنَّ آلة الشاهين هي الصَّفارة، ومنهم من رجَّح أنَّها آلة موسيقية من «النوع الذي يُضرب» وقد احتمل أنَّها نوع من الطُّبول التي تُضرب باليد، ولعلَّه استند في هذا الاحتمال إلى قول الغزالي «الضُّرب بالشاهين»<sup>(2)</sup>، لكنَّ لفظ «الضُّرب» يستعمله الغزالي مع مختلف أصناف الآلات تقريباً؛ كآلات الإيقاعية «الضُّرب بالدَّف»<sup>(3)</sup>، والوترية «يُضرب بالأوتار»<sup>(4)</sup>، وآلات النَّفخ «يُضرب بمزمار»<sup>(5)</sup>، فبهذا لا يكون الشاهين آلة إيقاعية استناداً إلى فعل الضُّرب وحده.

كما ذكر ماكدونالد، أنَّ بعض الباحثين رجَّح أن تكون الآلة هي الصُّرناي الفارسية، وهو ما يتوافق تقريباً مع قول مُرتضى الزبيدي «أما الشاهين فهو الصُّرناي»<sup>(6)</sup>، ومنهم من قال إنَّها نوع من النايات التي يُعزف بها في عُطل الأعياد<sup>(7)</sup>.

(1) الغزالي، محمَّد، إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 239.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ج. 2، ص 241.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق، ج. 2، ص 287.

(6) الزبيدي، مُرتضى، إتحاف السادة المُتقين، مصدر مذكور، ج. 6، ص 507.

(7) MACKDONALD, Duncan Black (1863–1943), *revival of religious sciences on music and singing Part I*, Published in The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, Connecticut (USA), 1901, p. 214.

وقد عُرِّفَ الشَّاهِين في بعض المراجع بـ «الشَّهْنَائِي»، وعُدَّ من فصيلة المزامير ذات الأنابيب الطويلة والريشة الخفاقة (anche simple)، وسُمِّي عشوائيًا بـ «صُرْنَائِي»<sup>(1)</sup>. بينما يرى الباحث محمود فُطاط أن آلة الشَّاهِين، أو الصَّفارة، إسم يَعْم الآلات من نوع المزمَار أو المصفار، كما ذكر أن الآلة تحتوي على ثلاثة ثُقوب. وقد استند في ذلك إلى تأويل المستشرق هنري فارمر لعبارة الغزالي «شاهين الطَّبَّالِين»<sup>(2)</sup> والتي تُحِيل - حسب فهم فارمر - إلى أن هؤلاء الطَّبَّالِين كانوا يعزفون على الشَّاهِين بأصابع إحدى اليدين بينما اليد الأخرى تُستعمل لضرب الطَّبَل<sup>(3)</sup>.

وختامًا، يُمكن أن نَخْلُصَ إلى أن آلة الشَّاهِين هي مِن آلات النَّفخ، كما أننا نُرَجِّح أنها تُعزَف بكلتا اليدين، فعبارة «شاهين الطَّبَّالِين» تفيد - حسب رأينا - الشَّاهِين المُصَاحِب لِلطَّبَّالِين.

أما عن مسألة حُكمه في الإسلام، فقد أباح الغزالي الاستماع إلى الشَّاهِين، بدليل قوله: «وما عدا ذلك يَبْقَى على أصل الإباحة كالدَّف... والشَّاهِين»<sup>(4)</sup>، إلا أنه منع استعماله في الميادين الحربيَّة وساحات التَّدريب، فقال في حُكم هذا الشَّأن: «من فعل ذلك على قَصْد تَغْيِير القلوب وتَفْتِير الآراء عن القتال الواجب فهو عَاصٍ، ومن فعله على قصد التَّفْتِير عن القتال المحظور فهو بذلك مُطِيع»<sup>(5)</sup>. ولنا أن نساءل هنا - إذا اعتبرنا أن الشَّاهِين من صنف المزامير - كيف أباح الغزالي الشَّاهِين وحَرَّمَ المزامير؟ فالغزالي لم يذكر هذا الاستثناء عند تحريمه لها، كأن يقول مثلاً «المزامير مُحَرَّمَة إِلَّا الشَّاهِين». ولعلَّ الغزالي لا يَعْتَبِر الشَّاهِين مزمَارًا، فههم ذلك من قوله: «الأوتار

SHUREEF, Jaffeur, *Qanoon-e-Islam*, translated by: G.A. Herklots, M.D, London, (1) Parbury, Allen, and CO, 1832, p. XLVIII of Appendix.

(2) الغزالي، محمَّد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 236.

(3) GUETTAT, Mahmoud, *op. cit.*, p. 40.

(4) الغزالي، محمَّد، نفس المصدر، ج. 2، ص 244.

(5) المصدر السابق.

والمزمار والشاهين»<sup>(1)</sup>، فربما كان يُميز بين آلات النَّفخ ذوات الريشة وبين الآلات المنفوخ فيها من ثقب، فمعرفة الغزالي بسميات صوت الشاهين يوحي باستماعه له مرّات عديدة، وهذا يجعل معرفته بخصائص أجزائه وارداً.

إلا أننا نستبعد أن يكون حكم الغزالي على الشاهين نابعا من اختلافه مع المزمار في تركيبته الصناعية، ونُرجّح أن ميل الغزالي إلى إباحة الشاهين راجع لاعتبار أثر صوته في السامع ومواضع استعماله<sup>(2)</sup>.

وبعد أن ذكر الغزالي تلك الآلات المباحة - وهي الدف، وإن كان فيه جلاجل، والطبل والقضيب والشاهين - ختم العبارة بقوله «... وسائر الآلات»<sup>(3)</sup>، وهو ما لم نستطع تحديده ومعرفته وأي الآلات قصدها الغزالي بالإباحة في ذلك العصر، إن كان قد حرّم الأوتار والمزامير.

### 3. 2. الآلات المحرّمة لدى الغزالي

#### 3. 2. 1. طبل الكوبة

ذكر معجم (لسان العرب) في شأن الكوبة ما يلي: «والكُوبُ: دَقَّة العُنُق وعِظَم الرّأس... والكُوبة الشَّطْرُنْجَةُ والطُّبْل والنَّرْدُ... والكُوبة النَّرْدُ في كلام أهل اليمن، وقيل الكُوبة: الطُّبْل. وفي الحديث: إِنَّ الله حَرَّمَ الحَمَر والكُوبة؛ قال ابن الأثير: هي النَّرْد؛ وقيل: الطُّبْل؛ وقيل: البَرْبَط»<sup>(4)</sup>.

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 259.

(2) توصلنا بعد إتمام طباعة الرسالة إلى التأكد من ماهية آلة الشاهين.. إذ تبين أنها آلة «الشّهناي» ذاتها، وهي آلة من نوع المزامير ذات الريشة المزدوجة (anche double) على نفس شاكلة الصورناي، والزورنة، والغيطة، والhautbois والزُكُرة، وهي أسماء لنفس الفصيلة من المزامير. والآلة موجودة إلى الآن باسم «شهنائي» shenai/shehenai في الهند وباكستان والأماكن المجاورة... موسوعة ويكيبيديا (Shehnai). وقد حرّنا في موضوع الشاهين مقالا بعنوان «رحلة البحث عن آلة الشاهين عند الغزالي»، منشور بمجلة البحث الموسيقي (مجلة سنوية محكمة)، 2017.

(3) الغزالي، محمد، نفس المصدر، ج. 2، ص 243.

(4) لسان العرب: جذر (كوب).

وقد عَرَفَ مُحَمَّدُ الرَّمْلِيُّ (ت. 1004م) طَبْلَ الكُوبَةِ على أَنَّهُ «طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيِّقُ الوَسْطِ واسِعُ الطَّرْفَيْنِ، ومنه أيضاً الموجود في زماننا ما أَحَدُ طَرَفَيْهِ أَوْسَعُ من الآخر الذي لا جِلْدَ عليه»<sup>(1)</sup>، وقال الغزالي إِنَّهُ «طَبْلٌ مُسْتَطِيلٌ دَقِيقُ الوَسْطِ واسِعُ الطَّرْفَيْنِ وَضَرْبُهَا عَادَةُ المَخْتَشِينَ»<sup>(2)</sup>، وذكر الهَيْثَمِيُّ أَنَّهُ «طَبْلٌ طَوِيلٌ، مَتَسَّعُ الطَّرْفَيْنِ، ضَيِّقُ الوَسْطِ. وهو الذي يعتاد ضربه المَخْتَشُونَ ويولَعُونَ به»<sup>(3)</sup>، وأضاف أَنَّهُ «لا فرق بين أن يكون طرفاها مسدودين أو أحدهما، ولا بين أن يكون اتساعهما على حَدٍّ واحدٍ، أو يكون أحدهما أَوْسَعُ»<sup>(4)</sup>، ويَذْكُرُ مُرْتَضَى الرُّيْدِيُّ أَنَّ «الكُوبَةَ طَبْلٌ مُخَصَّرٌ مغلُوقُ الطَّرْفَيْنِ بجِلْدٍ»<sup>(5)</sup>، أمَّا غَطَّاسُ عبد الملك خَشَبَةَ، فقد قال إِنَّ الكُوبَةَ «صِنْفٌ من الطُّبُولِ القديمة مُخَصَّرُ الوَسْطِ ومتَسَّعُ الطَّرْفَيْنِ، كَأَنَّهُ قَرَعَتَانِ مُلتَصِقَتَانِ»<sup>(6)</sup>، وشَبَّهَهَا ريتشارد بورتون / Richard Burton (ت. 1890م) بالسَّاعَةِ الرَّمْلِيَّةِ<sup>(7)</sup>.

ويذكر أنور صُبْحِي رَشِيدٌ عن الكُوبَةِ أَنَّهَا «آلَةٌ إِيْقَاعِيَّةٌ من فصيلة الطُّبُول... وهي مُسْتَطِيلَةٌ الشَّكْلُ دَقِيقَةُ الوَسْطِ واسِعَةُ الطَّرْفَيْنِ، وتُغَطِّي النِّهَائِيَتَانِ المدوَّرَتَانِ للآلَةِ بالجلد، حيث يُقَرَّعُ عليها بالأصابع وهي مُعلَّقة على القسم الأمامي من جسم العازف»، وأضاف مُتَطَرِّقاً إلى تاريخها: «تُشير الآثار الإسلاميَّة المعروفة في الوقت الحاضر إلى أَنَّ الكُوبَةَ كانت معروفة منذ القرن الثَّامن ميلادي وقد

(1) الرَّمْلِيُّ، مُحَمَّدٌ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج. 8، دار الكتب العلميَّة، ط. 3، بيروت 2003، ص 298.

(2) الغزالي، مُحَمَّدٌ، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 236.

(3) الهَيْثَمِيُّ، ابن خَجَر، كَفْتُ الرِّعَاعِ عن محَرَّمَاتِ اللّٰهُ والسَّمَاعِ، مصدر مذكور، ص 61.

(4) المصدر السابق، ص 64.

(5) الرُّيْدِيُّ، مُرْتَضَى، إتحاف السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ بشرح إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 6، ص 473.

(6) المفضل بن سَلَمَةَ، أَبُو طَالِبٍ (ت. حوالي 903م)، كتاب المِلاهي وأسمائها من قبل الموسيقى، تح. غَطَّاسُ عبد الملك خَشَبَةَ، الهيئة العامة المصريَّة للكتاب، القاهرة 1985، هامش رقم 5، ص 27.

(7) MACKDONALD, Duncan, *op. cit.*, p. 213.

إخفت من الوجود في العصور الأخيرة»<sup>(1)</sup>.

أما عن مسألة حكمه فقد حرّمه الغزالي بقوله: «يَحْرُمُ ضرب الكوبة»<sup>(2)</sup>، وعلل تحريمه بأنه عادة المختئين فيمنع التشبه بهم، وقال: «ولولا ما فيه [طبل الكوبة] من التشبه [بالمُختئين] لكان مثل طبل الحجيج والغزو»<sup>(3)</sup>، وذكر في كتابه (الوسيط): «والطبول كلّها مباحة إلّا الكوبة... فإنه طبل المختئين... وسبّب تحريمه التشبه بهم»<sup>(4)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في حكم الكوبة بين مُحَرَّم وكاره ومُبيح له بشروط، إذ قال محمد الرّملي: «يَحْرُم ضرب الكوبة... واستماعه أيضاً»<sup>(5)</sup>، وقال النّوّي: «ولا يَحْرُم ضرب الطّبول إلّا الكوبة... وهو الذي يعتاد ضربه المُختئون»<sup>(6)</sup>، وقال الهيثمي: «ولا يحرم ضرب الطّبول إلّا الكوبة»<sup>(7)</sup>.

أما أبو المعالي الجوّيني، شيخُ الغزالي، فقد قال: «وكان شيخي [يقصد أباه عبد الله الجوّيني] يقطع بتحريم الكوبة، ويقول: فيها أخبار مغلظة على ضاربها، والمستمع إلى صوتها. وقد نصّ الشافعي أنّ من أوصى بطبل اللّهُو، فالوصيّة باطلة، ولا يُعرف طبلٌ لهُوٍ يلتحق بالمعازف - حتّى تبطل الوصيّة بها - إلّا الكوبة»<sup>(8)</sup>.

ثمّ استدرِك قائلاً: «ولستُ أرى طبول الصّغار التي تُهَيّأ لملاعب الصّبيان

(1) رَشِيد، أنور صُبْحِي، الآلات الموسيقية في العصور الإسلامية، دار الحرية للطباعة، بغداد 1975، ص 275.

(2) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 236.

(3) المصدر السابق.

(4) الغزالي، محمد، الوسيط في المذهب، مصدر مذكور، ج. 7، ص 350.

(5) الرّملي، محمد، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مصدر مذكور، ج. 8، ص 298.

(6) النّوّي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، مصدر مذكور، ج. 8، ص 206.

(7) الهيثمي، ابن خبَر، كفت الرّاع عن محرمات اللّهُو والسماع، مصدر مذكور، ص 61.

(8) الجوّيني، عبد الملك، نهاية المطلب في دراية المذهب، تح. عبد العظيم محمود الذّيب، ج. 19، دار المنهاج، جدّة 2007، ص 22-23.

مُحَرَّمَةٌ؛ فَإِنَّهَا إِنْ لَمْ تَلْتَحِقْ بِالطَّبُولِ الْكِبَارِ، فَهِيَ فِي مَعْنَى الدَّفِّ»<sup>(1)</sup>. ثُمَّ قَدَّمَ الْجَوْنِيُّ خُلَاصَةً رَأَاهُ فِي آلَةِ الْكُوبَةِ فَقَالَ: «وَلَسْتُ أَرَى فِيهَا مَا يَقْتَضِي تَحْرِيمًا، إِلَّا أَنَّ الْمُفْلِكِينَ<sup>(2)</sup> يَعْتَادُونَ ضَرْبَهَا وَيَتَوَلَّعُونَ بِهَا»<sup>(3)</sup>، وَقَدْ وَافَقَهُ فِي ذَلِكَ الْأَذْفَوِي الشَّافِعِي (ت. 1347م)، إِذْ قَالَ: «وَلَسْتُ أَرَى مَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَهُ، إِلَّا أَنَّ الْمُخْتَنِينَ يَعْتَادُونَ الضَّرْبَ عَلَيْهِ وَلَهُمْ بِهِ وَلَعٌ شَدِيدٌ»<sup>(4)</sup>.

وَحَتَمَ الْجَوْنِيُّ كَلَامَهُ بِالْقَوْلِ: «وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الرَّأْيُ أَنَّ مَا يَصْدُرُ مِنْهُ أَلْحَانٌ مُسْتَلَذَّةٌ تُهَيِّجُ الْإِنْسَانَ وَتَسْتَحِثُّهُ عَلَى الشَّرْبِ وَمَجَالَسَةِ إِخْوَانِهِ»<sup>(5)</sup>، فَهُوَ الْمَحَرَّمُ، وَالْمَعَازِفُ وَالْمَزَامِيرُ كَذَلِكَ. وَمَا لَيْسَ لَهُ صَوْتٌ مُسْتَلَذٌّ... فَجَمِيعُهَا فِي مَعْنَى الدَّفِّ، وَالْكُوبَةُ فِي هَذَا الْمَسْلَكِ كَالدَّفِّ، فَإِنْ صَحَّ فِيهَا تَحْرِيمُ حَرَمَانِهَا، وَإِلَّا تَوَقَّفْنَا فِيهَا»<sup>(6)</sup>.

وَلَكِنْ لَمْ يَجْزِمْ الْجَوْنِيُّ بِتَحْرِيمِ آلَةِ الْكُوبَةِ فَإِنَّ تَلْمِيزَهُ الْغَزَالِي قَطَعَ بِتَحْرِيمِهَا، وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافَاتِ الْيَسِيرَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ لَنَا بَيْنَ الْغَزَالِي وَشَيْخِهِ فِي مَوَاقِفِهِمَا مِنَ الْأَلَاتِ الْمَوْسِيقِيَّةِ.

وَبَعْدَ أَنْ عَرَّضَ الْهَيْتَمِيُّ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْكُوبَةِ وَذَكَرَ اِخْتِلَافَ آرَائِهِمْ فِيهَا، تَوَصَّلَ إِلَى الْاِسْتِنْتَاكِ النَّالِيِّ: «وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا يُصْنَعُ فِي الْأَعْيَادِ مِنَ الطَّبُولِ الصَّغَارِ الَّتِي هِيَ عَلَى هَيْئَةِ الْكُوبَةِ وَغَيْرِهَا لَا حِرْمَةَ فِيهَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِطْرَابٌ غَالِبًا، وَمَا عَلَى صُورَةِ الْكُوبَةِ مِنْهَا اِنْتَفَى فِيهِ الْمَعْنَى الْمَحَرَّمُ لِلْكُوبَةِ، وَهُوَ التَّشْبَهُ

(1) الْجَوْنِيُّ، عَبْدِ الْمَلِكِ، نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ، تَح. عَبْدِ الْعَظِيمِ مُحَمَّدٍ الدَّيْبِ، ج. 19، ص 23.

(2) الْمُفْلِكِينَ: بِمَعْنَى الْمُسْرِفِينَ الْمُدْمِنِينَ، يُقَالُ أَفْلَكَ الرَّجُلُ فِي الْأَمْرِ إِذَا لَجَّ فِيهِ، الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ، جَذَرُ (فَلَك).

(3) الْجَوْنِيُّ، عَبْدِ الْمَلِكِ، نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ج. 19، ص 23.

(4) الْمُفْضَلُ ابْنُ سَلَمَةَ، أَبُو طَالِبٍ، كِتَابُ الْمَلَاهِي وَأَسْمَائِهَا مِنْ قَبْلِ الْمَوْسِيقَى، مَصْدَرٌ مَذْكُورٌ، ص 27، هَامِشٌ رَقْم 5.

(5) وَزَدَتْ الْكَلِمَةُ فِي كِتَابِ (كَفِّ الزَّرْعِ) بِلَفْظٍ: «أَحْدَاثُهُ»، وَفِي كِتَابِ (الْإِتْحَافِ) لِلزَّيْدِيِّ بِلَفْظٍ: «أَهْلُهُ».

(6) الْجَوْنِيُّ، عَبْدِ الْمَلِكِ، نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ج. 19، ص 22-23.

بأفعال المختئين؛ لأنَّ لهم كَيْفِيَّاتٍ في ضربها وغيره لا يوجد في تلك التي تهياً للعب الصَّبيان»<sup>(1)</sup>.

وقد نقل الزَّبيدي موقف المُعتَرِضين على الرَّأي القائل بتحريم الكوبة بتعلَّة أنَّها شعار المُختئين، فقالوا: «إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا شعار المختئين، فَإِنْ يَكُنْ فِي بَعْضِ الْأَقَالِيمِ فَيَخْتَصُّ بِهِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَفْعَلُهُ الْمُخْتَتُونَ يَكُونُ حَرَامًا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَحُرِّمَ عَلَى الرِّجَالِ غَسْلُ الثِّيَابِ حِرْزَةً فَإِنَّ الْمُخْتَتِينَ إِعْتَادُوهُ وَأَكْثَرَهُمْ غَسَّالُونَ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ التَّشَبُّهُ بِهِمْ فِي الْأَفْعَالِ الْمَخْصُوصَةِ لَهُمْ إِنْ سَلِمَ أَيْضًا وَإِلَّا فَلَا»<sup>(2)</sup>.

وكَمَا يَتَبَيَّنُ، فَإِنَّ تَحْرِيمَ الْغَزَالِي وغيره لطبل الكوبة غلب عليه الاجتهاد العقلي، إذ جاء تبعاً لتحريم التشبُّه بالمختئين، لأنَّ التشبُّه بهم إقرارٌ لفعلهم وانتسابٌ إليهم، فقد وَرَدَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(3)</sup>.

### 3. 2. 2. المزامير

ذَكَرَ مُعْجَمُ (لِسَانِ الْعَرَبِ) فِي شَأْنِ الْمَزَامِيرِ مَا يَلِي: «زَمَّرَ تَزْمِيرًا: غَنَّى فِي الْقَصَبِ وَنَفَخَ فِيهِ... وَالْمَزْمَارُ وَاحِدُ الْمَزَامِيرِ... وَالْمَزْمَارُ مَا يُزْمَرُ فِيهِ»<sup>(4)</sup>، وَفِي مُعْجَمِ (الصُّحَااحِ فِي اللَّغَةِ): «الْمَزْمَارُ... هُوَ الْآلَةُ الَّتِي يُزْمَرُ بِهَا»<sup>(5)</sup>، وَعَرَّفَهُ (الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ) عَلَى أَنَّهُ «آلَةٌ مِنْ خَشَبٍ أَوْ مَعْدِنٍ تَنْتَهِي قَصْبَتُهَا بِبُوقٍ صَغِيرٍ»<sup>(6)</sup>. وَقَدْ أورد الغزالي الآلة بصيغة الجمع المعرَّف، «المزامير»، ولم يذكرها

(1) الهَيْتَمِي، ابنُ حَجَرٍ، كَفْتُ الرُّعَاعِ عَنْ مُحَرَّمَاتِ اللَّهْوِ وَالسَّمَاعِ، مصدرٌ مذكور، ص 62.

(2) الزَّبيدي، مُزْتَضًى، إِتْحَافُ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ بِشَرْحِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ، مصدرٌ مذكور، ج 6، ص 473.

(3) قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: «أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ»؛ انْظُرْ:

الغزالي، مُحَمَّدٌ، إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ، مصدرٌ مذكور، ج 1، ص 244.

(4) لِسَانُ الْعَرَبِ: جَذَرُ (زمر).

(5) الصُّحَااحُ فِي اللَّغَةِ: جَذَرُ (زمر).

(6) الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ: جَذَرُ (زمر).

بصيغة المفرد «مزمار»، ممّا يوحي بتعدّد أصناف المزامير واشتهارها في عصره. قال الزبيدي في شرحه لكتاب (آداب السّماع والوجد): «فأمّا المزامير فإِسْمٌ يَعْْمُ عدّة أنواع، منها الصُّرْنَاي وهو قصبة الرّأس متّسعة آخرها يُزمر بها في المواكب على النّقارات وفي الحرب، وهي معروفة، ومنها الكَرْجَة وهي مثل الصُّرْنَاي إلّا أنّه يُجعل أسفل القصبة قطعة نحاس مُعوجة يُزمر بها في أعراس أهل البادية في الأرياف وصوتها أقرب إلى صوت الصُّرْنَاي، ومنها الثّائي وهو معروف وهو أكثر ضربا من الأوّلين ومنها المَقْرُونَة وهما قصبتان ملتصقتان...»<sup>(1)</sup>.

وقد ذكر محمود فُطاط أنّ مصطلح «مزمار» قد يعمّ مجموعة آلات النّفخ<sup>(2)</sup>. وقد تحدّث الغزالي عن المزامير ودكّرّها في سياقٍ يُوحى بإباحته لها، إذ صرّح بأنّ أصوات المزامير ممّا يُستلذّ سماعه، وقال: «الأصوات المُدرَكَة بالسّمع تنقسم إلى مُستلذة كصوت العنادل والمزامير، ومُستكرهة كنهيق الحمير وغيرها»<sup>(3)</sup>، فنسّب إلى صوت المزامير ما نسبّه إلى صوت العنادل من الحُسن، كما أضاف إليها صفة الوزن، قائلا: «والأصوات الموزونة باعتبار مخارجها ثلاثة، فإنّها إمّا أن تخرج من جماد كصوت المزامير والأوتار...»<sup>(4)</sup>.

وفي نفس السّياق، أشار أبو حامد إلى أصل صناعة المزامير مُقرّاً برابط وثيقٍ بينها وبين مخلوقات الله تعالى، فقال: «والأصل في الأصوات حناجر الحيوانات، وإنّما وُضعت المزامير على أصوات الحناجر، وهو تشبيه للصّنعَة بالخلقة»<sup>(5)</sup>. وكان الغزالي بهذا القول يُريد إخراج القائلين بالتحريم، بتنبههم إلى التشابه الحاصِل بين الصّنعَة والخلقة وإلى أنّ تحريم الصّنعَة سيقتضي منهم تحريم الخلقة، وهذا مستحيل.

(1) الزبيدي، مُرتَضَى، إتحاف السّادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 6، ص 502.

(2) GUETTAT, Mahmoud, *op. cit.*, p. 39.

(3) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 234.

(4) المصدر السابق، ج. 2، ص 235.

(5) المصدر السابق، ج. 2، ص 234.

لكن الغزالي بعد ذلك يقول: «سماعُ هذه الأصوات يستحيل أن يحُرِّمَ لكونها طيبة أو موزونة، فلا ذاهب إلى تحريم صوت العندليب وسائر الطيور»<sup>(1)</sup>. والمتبَّت في هذا القول، وفي كافَّة أقوال الغزالي، يفهم جيِّداً تحريمَ أبي حامد لسماعِ أصوات هذه الآلات، فهو هنا إنَّما يُبيِّنُ استحالة أن تكون طيبةً أصواتها هي علَّةُ التحريم. فهو يبحث حِكْمةَ تحريم سماع هذه الآلات لا مسألةَ التحريم ذاتها، فالغزالي يعتقد تحريم الإسلام لسماعها.

### 3. 2. 3. الأوتار

ذكر (لسان العرب) أن «الوتر بالكسر الفُرد... والوترُ بالتحريك أحد أوتار القوس»<sup>(2)</sup>، وقد قصد الغزالي باستعماله كلمة «الأوتار» الآلات الوترية، ففي سياق تحريم بعض الآلات يضرب الغزالي المثل بالعود والصَّنْج<sup>(3)</sup> والرَّباب<sup>(4)</sup> والبَزْبُط<sup>(5)</sup> مثالا على الأوتار<sup>(6)</sup>، إذ قال: «حُرِّمَ المزمار العراقي والأوتار كلّها

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 234.

(2) لسان العرب: جذر (وتر).

(3) الصنّج: المراد به هنا الآلة ذات الأوتار الشبيهة بـ «الهارب» (la Harpe) وليس الصنّج العربي مُفرد صنوج، ويذكر لسان العرب في شأن هذا المصطلح ما يلي: «الصنّج العربي هو الذي يكون في الدفوف ونحوه...، أما الصنّج ذو الأوتار فدخيل مُعزَّب تختص به العجم... والصنّج الذي تُعرِّفه العرب هو الذي يُتخذ من صُفْرِ يُضْرَبُ أحدهما بالآخر. وقال غيره: الصنّج ذو الأوتار الذي يُلعب به، والآعب به يقال له: الصنّاج والصنّاجة». راجع: لسان العرب: جذر (صنّج).

(4) الرّباب: يقول أنور صبحي رشيد أن لفظ الرّباب أطلقه العرب على عدّة أنواع من الآلات الوترية ذات القوس، وقد تنوّعت لديهم أشكالها وعُرفت بأسماء مختلفة حسب الأقطار. راجع: رشيد، أنور صُبْحِي، الآلات الموسيقية في العصور الإسلامية، مرجع مذكور، ص 225.

(5) البزْبُط: ذكر عبد الملك غطّاس خشبة أن البزْبُط من جنس الطنبور وهو الطنبور الفارسي القديم... والبزْبُط والطنبور بوجه عام أقدم عهداً من العود، ويتميّز بطول الساعد حتّى يكاد يبلغ أربعة أمثال ساعد العود، راجع: المفضل ابن سلّمة، أبي طالب، كتاب الملاهي وأسمائها من قبل الموسيقى، تح. غطّاس عبد الملك خشبة، ص 11، هامش رقم 1.

(6) من تداعيات تحريم الغزالي - وغيره - للأوتار، ذهاب بعضهم في عصرنا الزاهن إلى إسقاط هذا التحريم على كلّ آلة تحمل وتراً في تركيبها، كالذِّفّ ذي الأوتار (البندير) والبيانو.

كالعود والصنّج والزباب والبرّبط وغيرها<sup>(1)</sup>.

كما ذكر الغزالي كلمة «الأوتار» في بعض السياقات التي لا يُستتبع منها تحريمه لها، إذ أشار إليها في حديثه عن أحوال الصّوفيّة مع السّماع، وتحدّث عن إحساس «الشّوق» الذي قد يطرأ على السّامع، فقال:

«وأما الأوتار وسائر النّغمات التي ليست مفهومة فإنّها تؤثر في النّفس تأثيراً عجيباً ولا يمكن التعبير عن عجائب تلك الآثار، وقد يُعبّر عنها بالشّوق ولكنّ شوقاً لا يَعْرِفُ صَاحِبُهُ المشتاقَ إليه، فهو عجيب، والذي اضطرب قلبه بسماع الأوتار أو الشّاهين وما أشبهه ليس يدري إلى ماذا يشّاق، ويَجِدُ في نفسه حالةً كأنّها تتقاضى أمراً ليس يدري ما هو، حتّى يَقَعُ ذلك للعَوَامِ ومن لا يَغْلُبُ على قَلْبِهِ لا حُبُّ آدمي ولا حُبُّ الله تعالى، وهذا له سِرٌّ وهو أنّ كلّ شوق فله رُكنان أحدهما صِفَةُ المشتاق وهو نوعٌ مناسبةٍ مع المشتاق إليه، والثاني معرفة المشتاق إليه ومعرفة صورة الوصول إليه، فإنّ وُجِدَت الصّفة التي بها الشّوق وَوُجِدَ العِلْمُ بصورة المشتاق إليه كان الأمر ظاهراً، وإن لم يوجد العِلْمُ بالمشتاق وَوُجِدَت الصّفة المشوّقة وَحَرَّكَتْ قَلْبَكَ الصّفة واشتعلت نارها أَوْزَتْ ذلك دَهْشَةً وَحَيْرَةً لَا مُحَالَةَ<sup>(2)</sup>».

ورغم ما يبدو من إستيعاب الغزالي لهذه الحال التي تعتري السّامع، إلّا أنّه لم يُخفِ دهشته منها. ولنا أن نتساءل في هذا الصّدّد عن مدى عمق أحاسيس الغزالي ومعرفته بتأثيرات الأوتار ونغماتها، مِن أين إكتسبها ومتى إستشعرها إن لم يكن قد إستمع للأوتار مرّات عديدة؟

نأتي الآن إلى تلك المقولة التي نُسِبت إلى الغزالي وصارت حُجّةً كثير

(1) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 255.

(2) المصدر السابق، ج. 2، ص 236.

مَمَّنْ أَرَادَ إِبَاحَةَ الْمَوْسِيقَى وَأَلَاتِهَا، وَنَضَعُهَا فِي سِيَاقِهَا الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ [التَّأَثُّرَ بِالنَّغَمَاتِ رَاجِعٌ] لِفَهْمِ مَعَانِي الشَّعْرِ، بَلْ جَارٍ فِي الْأَوْتَارِ حَتَّى قِيلَ مِنْ لَمْ يُحَرِّكَه الرِّبْعُ وَأَزْهَارُهُ وَالْعُودُ وَأَوْتَارُهُ فَهُوَ فَاسِدُ الْمَزَاجِ لَيْسَ لَهُ عِلَاجٌ»<sup>(1)</sup> (2).

نُلاحِظُ بَدَايَةَ وَرُودِ الْمَقُولَةِ مَسْبُوقَةً بِـ «حَتَّى قِيلَ»، وَيَبْدُو أَنَّهَا فِي غَرْفِ أَهْلِ اللُّغَةِ تُفِيدُ بَلُوغَ مَتْنِهِ الْغَايَةَ فِي التَّوَصِيفِ، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

هَجَرْتُكَ حَتَّى قِيلَ لَا يَعْرِفُ الْهَوَى

وَزُرْتُكَ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ لَهُ صَبْرٌ<sup>(3)</sup>

كَمَا تَدُلُّ كَلِمَةُ «قِيلَ» عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ مِنْ خَالِصِ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ، بَلْ قَدْ تَكُونُ مِنَ الْمَوْرُوثِ الثَّقَافِيِّ لِمَجْتَمَعِهِ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ.

وَمِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى، لَا تَجُوزُ نِسْبَةُ الْمَقُولَةِ إِلَى الْغَزَالِيِّ بِلَقَبِ «حُجَّةِ الْإِسْلَامِ»، فَالْغَزَالِيُّ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ آدَابِ السَّمَاعِ وَالْوَجْدِ لَمْ يَكُنْ بِصَدَدِ الْحِجَاجِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَا بِصَدَدِ مَنَازِلَةِ الْمُخَالِفِينَ لَهُ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ وَأَهْلِ الْمُنْطَقِ، بَلْ كَانَ يُحَاجِّجُ عَنِ الصُّوفِيَّةِ وَمِمَارَسَاتِهِمْ أَمَامَ التِّيَّارِ الْمُنَادِي بِبِدْعِيَّةِ أَفْعَالِهِمْ وَزَيْفِ أَقْوَالِهِمْ. فَلَا نَرَى عِلَاقَةً لِلْقَبِ «حُجَّةِ الْإِسْلَامِ» بِالرِّبْعِ وَالْأَزْهَارِ، وَالْعُودِ وَالْأَوْتَارِ. فَمِنْ الْمَرَاوِغَةِ الْكَلَامِيَّةِ أَنَّ نَوْرِدَ أَقْوَالِ الْغَزَالِيِّ عَنِ السَّمَاعِ بِلَقَبِ مَغَايِرِ لَمَّا كَانَ يَتِمَثَّلُ بِهِ مَوْضُوعَ كَلَامِهِ حِينَهَا، كَأَن نَقُولُ مِثْلًا: «قَالَ الْغَزَالِيُّ مُفْجِعُ الْفَلَّاسِفَةِ إِنَّ ضَرْبَ الشَّاهِينَ مُبَاحٌ»، فَلَا عِلَاقَةَ هُنَا بَيْنَ اللَّقَبِ وَمَا اسْتَشْهَدْنَا بِهِ مِنْ كَلَامِهِ.

وَلِئِنْ مَدَحَ الْغَزَالِيُّ - فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ - سَامِعَ الْعُودِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ

(1) ذَكَرَ الرَّيْذِيُّ فِي كِتَابِ (إِتْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ) أَنَّهَا وَرَدَتْ فِي نُسْخٍ أُخْرَى بِعِبَارَةِ «لَا يَنْفَعُهُ عِلَاجٌ».

(2) الْغَزَالِيُّ، مُحَمَّدٌ، إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ، مَصْدَرٌ مَذْكُورٌ، ج. 2، ص 238.

(3) الْأَصْفَهَانِيُّ، أَبُو الْفَرَجِ (ت. 967م)، كِتَابُ الْأَغَانِي، تَح. إِحْسَانُ عَبَّاسٌ وَإِبْرَاهِيمُ السَّعَافِينِ وَبَكْرُ

عَبَّاسٌ، ج. 5، دَارُ صَادِرٍ، ط. 3، بِيْرُوتُ 2008، ص 121.

تحريم الإسلام لسماع آلة العود. وقد يُفهم هذا على أنه تناقض في فكر الغزالي، لكن الأمر - حسب رأينا - خلاف ذلك. فعلاوة على أن المقولة ليست من كلامه، فما ذكره هنا شيء والحكم الفقهي شيء آخر، إذ أن الغزالي قصد بإيراده هذه المقولة إمكانية التأثير بالمباح والمحظور على حد سواء، مثال ذلك تأثر الرجل السوي باستعمال المخدر، هو حرام، ولكن عدم التأثر به دليل على اختلال في طبيعته البشرية. وعليه، فالتأثر بسماع نغمات الأوتار أمر طبيعي حاصل لا محالة، حتى وإن كان الفعل حراما.

ونذكر ختاماً عبارة أخرى للغزالي تبدو متعارضة مع تبنيّه جريمة الأوتار، وهي قوله: «سماع الأوتار ممن يضربها على غير وزن مُتناسب مُستلذّ حرام أيضاً»<sup>(1)</sup>، وهي من الإشارات القليلة التي أُلْمح فيها للغزالي إلى العازف، إذ نراه يحكم بالتحريم على سماع الأوتار من عازف سيئ غير مُتقن، فهل نفهم من هذا إباحة الغزالي سماع الأوتار من العازف الجيد؟

لكن الأوتار كما تبين محرمة لدى الغزالي، وهذا التناقض الظاهر يُمكن أن يُستدرك بأن الغزالي علاوة على تحريمه سماع الأوتار عموماً، فهو يشدد التحريم على سماع العزف السيئ خصوصاً.

### 3.3. أسباب تحريم الغزالي للمزامير والأوتار

#### 3.3.1. مُستنداته الشرعية

بعد إثبات الغزالي إباحة الأصوات الموزونة، عقّب على ذلك بالقول: «ولا يُستثنى من هذه [الآلات الموسيقية] إلا الملاهي والأوتار والمزامير التي ورد الشرع بالمنع منها، لا للذتها، إذ لو كان للذة لقيس عليها كل ما يلتذ به الإنسان»<sup>(2)</sup>.

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 236.

(2) المصدر السابق، ج. 2، ص 235.

وفي هذا السياق، يذكر الحافظ العراقي في كتابه (المُغْنِي عن حَمَل الأسفار في الأسفار في تَخْرِيج ما في الإحياء من الأخبار) تحت هذا الموقف الغزالي، بعض الأحاديث النبوية في موضوع تحريم الآلات الموسيقية فيقول:

«حديث المنع من الملاهي والأوتار والمزامير أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري: «لِيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْخَزْوَ وَالْحَرِيرَ وَالْمَعَازِفَ» صَوَّرْتُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ صُورَةً التَّغْلِيْقِ، وَلِذَلِكَ ضَعَفَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَوَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَالْمَعَازِفُ الْمَلَاهِي قَالَه الْجَوْهَرِيُّ، وَلَأَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَمْحَقَ الْمَزَامِيرَ وَالْكِبَارَاتِ» يَعْنِي الْبِرَابِطَ وَالْمَعَازِفَ، وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بَنِ عِبَادَةَ: «إِنَّ رَبِّي حَرَّمَ عَلَيَّ الْخَمْرَ وَالْكُوبَةَ وَالْقَيْنِينَ»، وَلَهُ فِي حَدِيثِ الْأَبِيِّ أُمَامَةَ بِاسْتِحْلَالِهِمُ الْخَمْرَ وَضَرْبَهُمْ بِالذَّفُوفِ وَكُلِّهَا ضَعِيفَةٌ وَلِأَبِي الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ مُرْسَلًا الْاسْتِمَاعُ إِلَى الْمَلَاهِي مَعْصِيَةٌ...»<sup>(1)</sup>.

ولعل الغزالي قصد بعبارة «الملاهي والأوتار والمزامير التي ورد الشرع بالمنع منها» ذلك الحديث الذي ورد في (صحيح البخاري)، والذي يعتمد - إلى الآن - دليلاً جازماً لدى المُتَبَيِّنِ مَوْقِفَ التَّحْرِيمِ، والذين يكتفون في تحريم الغناء بذكر ما نُسِبَ إِلَى الصَّحَابِيِّ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِهِ «لَهُوَ الْحَدِيثُ» بِالْغِنَاءِ، وَفِي تَحْرِيمِ الْآلَاتِ الْمَوْسِيقِيَّةِ يَكْتَفُونَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي سُمِّيَ «حَدِيثُ الْمَعَازِفِ»، وَهُوَ التَّالِي:

قال البخاري: «وقال هشام بن عمار قال حدثنا صدقة بن خالد قال حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثنا عطية بن قيس الكلبي قال حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري. والله ما

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 236.

كذبني. سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ  
الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ ...)»<sup>(1)</sup>.

وقد كُثِرَ التحقيق والشرح لهذا الحديث، وفيما يلي نعرض خلاصة ما  
توصلنا إليه:

وَرَدَ الحديث في (صحيح البخاري)، غير أنه اِخْتَصَّ بصفات تجعله دون  
المراتب العليا للأحاديث الصحيحة للكتاب، إذ:

- ورد بصيغة التعليق المجزوم به، صيغة «قال» - أي على غير صيغة  
«السمع» مثل سمعتُ، أو أنبأني، أو حدثني... - وصيغة «قال» - أو  
ذكر أو روى - تُفيد عند البخاري صحة الرواية إلى من علق عنه، هنا  
«هشام بن عمار».

- أن من أسباب تعليق البخاري للأحاديث أنه لم يَرْتَضِ رجلاً من رجال  
السند، وربما يكون المقصود هنا هو عطية ابن قيس الكلابي، إذ  
اختلف علماء الجرح والتعديل في توثيقهم لمروياته الثقة التامة، فقد  
قال فيه أبو حاتم الرازي (ت. 890م): «صالح الحديث»<sup>(2)</sup>، ويُفسر ابن  
أبي حاتم (ت. 939م) مقصد أبيه من عبارة «صالح الحديث»، فيقول:  
«أي يُكتب حديثه للاعتبار» وليس للاحتجاج<sup>(3)</sup>.

- تفرّد عطية بن قيس الكلابي بذكر تحريم المعازف، مُخالفاً بذلك  
جميع روايات الحديث.

(1) العسقلاني ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر مذكور، ج. 10، ص 65-71.

(2) الرازي، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، تح. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ج. 6، مطبعة  
مجلس دائرة المعارف العثمانية - دار الكتب العلمية، الهند - بيروت 1952، ص 383-384.

(3) قال ابن أبي حاتم: «وُجِدَت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو  
مُتَّقَنٌ ثَبَتَ فهو ممن يُحتَجُّ بحديثه، وإذا قيل له صدوق أو مَحَلُّهُ الصَّدَقُ أو لا بأس به فهو ممن يُكْتَبُ  
حديثه ويُنظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ فهو في المنزلة الثالثة يُكْتَبُ حديثه ويُنظر فيه إلا  
أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فإنه يُكْتَبُ حديثه للاعتبار...» راجع: الرازي، ابن أبي حاتم،  
نفس المصدر، ج. 6، ص 383-384.

- لو كان عطية بن قيس الكلابي في أعلى درجات القبول عند البخاري، لخُرج له حديثه هذا دون تعليقه، ولو كان في أعلى درجات القبول عند مُسلم، لخُرج له هذا الحديث في صحيحه، فالأرجح أن عطية بن قيس الكلابي يُستشهد به في الشواهد ولا يُحتج بما تفرد به، وقد تفرد هنا برواية تحريم المعازف، فخالف جميع من روى هذا الحديث<sup>(1)</sup>.
- يُعدّ هذا الحديث ضمن المعلقات الـ 160 التي لم يصلها البخاري في موضع آخر في صحيحه، وبذلك لا يُعتبر هذا الحديث ضمن الموضوع الأصلي لكتاب (صحيح البخاري)، لأن موضوعه الأصلي هو الأحاديث المُسنّدة المُتصلة، وماعدا ذلك ذكره البخاري عَرَضاً.
- ورد الحديث في صحيح البخاري في «كتاب الأشربة»، في «باب ما جاء فيمن يَسْتَحِلّ الخمر ويُسمّيه بِغير اسمه»، فلا نجد في عنوان الكتاب ولا في عنوان الباب ذكراً للمعازف، لذلك يترجح أن الحديث ذُكر لورود لفظ الخمر في نصّه.

إضافة إلى ذلك، فإنّ المحرّمين لآلات الموسيقى يذكرون أنّ لفظ «يَسْتَحِلُّون» الوارد في الحديث، يعني أنّها كانت حراماً ويجعلونها حلالاً، وهو ما يتوافق مع ما ذُكر في (لسان العرب) «استحلّ الشّيء عدّه حلالاً» وفي لفظ آخر «اتّخذهُ حلالاً»<sup>(2)</sup>، لكنّ صاحب كتاب (عون المعبود) ذكر أنّ المعنى لا يقتصر على ذلك، فقال: «ومعنى استحلّها أنّهم يعتقدون حلّها أو هو مجاز عن الاسترسال، أي يَسْتَرسلون فيهما كالاسترسال في الحلال»<sup>(3)</sup>.

(1) ورد الحديث من طريق آخر بلفظ: «ليشربن أناس من أمّتي الخمر يسمونها بغير اسمها، تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف». راجع: العسقلاني ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر مذكور، ج. 10، ص 69.

(2) لسان العرب: جذر (حلل).

(3) أبادي، محمّد شرف الحق العظيم (ت. 1911م)، عون المعبود على شرح سنن ابن داود، تح. أبو عبد الله النعماني الأثري، دار ابن حزم، بيروت 2005، ص 1844.

وقد قال ابن تيمية - الذي يرى صحة الحديث ودلالته على التحريم - إن لفظ «أمتي» يجعل «الاستحلال المذكور إنما هو بالتأويلات الفاسدة، فإنهم لو استحلّوها مع اعتقاد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها كانوا كفّاراً ولم يكونوا من أمتة»<sup>(1)</sup>.

وإذ أن المذكور في الحديث من الحرّ (الفرج) الذي يقصد به الزنا، والحرير (للرجال)، والخمر، لا جدال في حرمتها في الإسلام، فإن حكم المعازف يبدو من المسائل المختلف فيها، ولا نجد اتفاقاً أو إجماعاً تاماً بين الفقهاء على حرمتها أو إباحتها<sup>(2)</sup>، فتدخل بذلك - لدى أكثرهم - في باب الشبهات، أي الأمور الملتبسة والغامضة.

ورغم أن المحرّمين للآلات الموسيقية يعتمدون هذا الحديث دليلاً قاطعاً على حرمتها، فلا يبدو من خلال البحث أنه قطعي الثبوت والدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باللفظ والمعنى المذكورين<sup>(3)</sup>.

### 3. 3. 2. مُسْتَنَدَاتُهُ الْعَقْلِيَّةُ

يَتَبَيَّنُ الغزالي مبدأ أن سبب تحريم الأوتار والمزامير لا يمكن أن يكون مُجَرَّد الالتذاذ بأصواتها، وقَدَم سبباً آخر يرى أنه عِلَّة المنع، يقول: «ولكن حُرِّمَت الخُمُور واقتُضت ضَرَاوَةُ النَّاسِ بِهَا الْمُبَالِغَةُ فِي الْفِطَامِ عَنْهَا، حَتَّى إِنْتَهَى

(1) الألباني، محمد ناصر الدين، تحريم آلات الطرب، مصدر مذكور، ص 97.

(2) من بين علماء المسلمين الذين يرون مبدأ إباحة المعازف: محمد ابن حزم (ت. 1046م) وقد ذكر ذلك في رسالته (الغناء الملهي، أمباح هو أم محظور؟)، وأبو بكر ابن العربي (ت. 1148م) في كتابه (أحكام القرآن)، تح. محمد عبد القادر عطا، ج. 3، دار الكتب العلمية، بيروت 2003، ص 525-527.

(3) لمزيد التوسع في موضوع هذا الحديث، راجع: الزوسي، محمد، ولكن ابن حزم لم يخطئ - حديث المعازف، كتاب إلكتروني، إيميل المؤلف: elroosy@gmail.com، الجديع، عبد الله بن يوسف، الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام، مرجع مذكور، ص 87-98؛ عرافة، هشام، الموسيقى بين المجيزين والمانعين، مطبعة تونس قرطاج، تونس، د. ت، ص 16-18؛ كما نُحِيل القارئ إلى دراسة الباحث محمد الأمين تحت عنوان «لماذا علّق البخاري حديث المعازف؟» في موقع:

الأمر في الإبتداء إلى كسر الدَّنان<sup>(1)</sup>، فَحَرَّمَ مَعَهَا ما هو شِعَارُ أَهْلِ الشُّرْبِ وَهِيَ الأوتار والمَزَامِير فقط<sup>(2)</sup>.

يُستفاد من هذا القول إعتقاد الغزالي أن تحريم الأوتار والمزامير جاء تَبَعاً للتشديد على شاربِي الخمر، إبتداءً بكسر أوعيتها وقواريرها الخاصّة بها، وصولاً إلى تحريم كلِّ ما يُذَكَّرُ بها. والغزالي، هنا، يَعتبر الأوتار والمزامير جزءاً تابعاً لمجالس الخمر مُذكِّرةً بها لا محالة، فسبب تحريم هذه الآلات لديه هو إرتباطها الشكلي والمعنوي بمجالس الخمر وما تتضمّنه من مجون وإنحلال، فكان تحريم الإسلام لها - حسب رأيه - لا لِذَاتِهَا ولا لِذَلَّتِهَا أو لِصِفَةِ الإطراب فيها، بل هي كما قال: «مُحَرَّمَةٌ تَبَعاً لِتَحْرِيمِ الخَمْرِ»<sup>(3)</sup>.

وبذلك، فتحريم الغزالي للأوتار والمزامير يندرج ضمن أحد مباحث علوم الفقه؛ وهو المُحَرَّمُ لِذَاتِهِ والمُحَرَّمُ لِغَيْرِهِ، وقد تَحَدَّثَ عن ذلك بالقول: «وَمَا مِنْ حَرَامٍ إِلَّا وَلَهُ حَرِيمٌ يَطِيفُ بِهِ، وَحُكْمُ الحُرْمَةِ يَنْسَجِبُ عَلَى حَرِيمِهِ لِيَكُونَ حِمًى لِلْحَرَامِ وَوَقَايَةً لَهُ وَحِظَاراً مَانِعاً حَوْلَهُ»<sup>(4)</sup>. فبالنسبة للغزالي، تُعتبر الأوتار والمزامير حريماً يطيف بالخمر تابعاً له، وهو ما سبب تحريمها لديه. ويتأكد هذا من خلال كتابه الفقهي (الوسيط)، إذ قال فيه: «المعارف والأوتار حرام، لأنّها تُشَوِّقُ إلى الشُّرْبِ، وهو شعار الشُّرْبِ، فَحَرَّمَ التَّشَبُّهَ بِهِمْ»<sup>(5)</sup>.

وقد واصل الغزالي تفصيل دواعي هذا التحريم فعَدَدَ لِذَلِكَ ثلاثة أسباب، رأى فيها مُبْزَراً كافياً لَحَظَرِ هذه الآلات:

- «إِحْدَاهَا: أَنَّهَا تَدْعُو إلى شُرْبِ الخَمْرِ، فَإِنَّ اللَّذَّةَ الحَاصِلَةَ بِهَا إِنَّمَا تَبْتِمُ بِالْخَمْرِ (...)

(1) دنان: جمع دِنْ وهو وعاءٌ ضخم للخمر ونحوها. لسان العرب: جذر (دنين).

(2) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدِّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 235.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

(5) الغزالي، محمّد، الوسيط في المذهب، مصدر مذكور، ج. 7، ص 350.

- ثانيها: أَنَّهَا فِي حَقِّ قَرِيبِ الْعَهْدِ بِشُرْبِ الْخَمْرِ تُذَكَّرُ مَجَالِسِ الْأُنْسِ بِالشُّرْبِ، فَهِيَ سَبَبُ الذِّكْرِ، وَالذِّكْرُ سَبَبُ انْبِعَاثِ الشَّوْقِ، وَانْبِعَاثُ الشَّوْقِ إِذَا قَوِيَ فَهُوَ سَبَبُ الْإِقْدَامِ (...)

- ثالثها: الاجتماع عَلَيْهَا لَمَّا أَنَّ صَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْفُسْقِ، فَيَمْنَعُ مِنَ التَّشَبُّهِ بِهِمْ لِأَنَّ مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ (...)»<sup>(1)</sup>.

ويظهر أَنَّ الغزالي في شرحه لهذا السَّبَبِ الأخير - الاجتماع عليها - قد ذهب أَكْثَرَ فِي التَّحْرِيمِ، إِذْ قَالَ: «وبهذه الْعِلَّةُ نَقُولُ لَوْ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ وَزَيَّنُوا مَجْلِسًا وَأَحْضَرُوا آلَاتِ الشُّرْبِ وَأَقْدَاخَهُ وَصَبُّوا فِيهَا السَّكَنَجِينَ<sup>(2)</sup> وَنَصَبُوا سَاقِيًا يَدُورُ عَلَيْهِمْ وَيَسْقِيهِمْ فَيَأْخُذُونَ مِنَ السَّاقِي وَيَشْرَبُونَ وَيُحَيِّي بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِكَلِمَاتِهِمُ الْمُعْتَادَةِ بَيْنَهُمْ، حُرِّمَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ الْمَشْرُوبُ مُبَاحًا فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّ فِي هَذَا تَشَبُّهًا بِأَهْلِ الْفُسَادِ»<sup>(3)</sup>.

ولنا أَنْ نَسْأَلَ هُنَا، أَلَا يُعْتَبَرُ تَحْرِيمُ الْغَزَالِيِّ مَجَالِسَ السَّكَنَجِينَ الْمُبَاحِ، غُلُوزًا فِي الدِّينِ؟

أَمْ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا صَرَّحَ مَا هُوَ إِلَّا مُبَالِغَةٌ فِي الْفِطَامِ؟  
ولكن، إِقْتِضَاءُ الْمُبَالِغَةِ فِي الْفِطَامِ لَا يَخْصُ إِلَّا تِلْكَ الْفِتْنَةَ الَّتِي بَالِغَتْ فِي تَعَاطِي الْخَمْرِ، فَلَا يُمَكِّنُ بِأَيِّ حَالٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْوَضْعُ مُشْتَرَكًا النَّاسِ جَمِيعًا. فَكَيْفَ يُعَمَّمُ الْغَزَالِيُّ مِمَارَسَاتِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ وَيَجْعَلُهَا تَعَلَّةً لِتَحْرِيمِ الْمَزَامِيرِ وَالْأَوْتَارِ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ؟

وقد أورد مُرْتَضَى الزَّيْبِيدِي رَدًّا لِبَعْضِ الْمُبِيحِينَ لِلْمَوْسِيقَى، أَجَابُوا فِيهِ الْغَزَالِي وَدَحَضُوا تَعَلَّتَهُ «أَنَّهَا فِي قَرِيبِ الْعَهْدِ تُذَكَّرُ مَجَالِسُ الشُّرْبِ، [أَنَّ] ذَلِكَ

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 235.

(2) قال عنه مُرْتَضَى الزَّيْبِيدِي «المعمول بالخل والعسل»، وذكر (المعجم الوسيط) «شراب مركب من حامض وحلو».

(3) الغزالي، محمد، نفس المصدر، ج. 2، ص 236.

إنَّما يقتضي المنع في حقِّ من هذا حاله، فأما من ليس كذلك أو كانت قد مضتْ مدَّة وحسُنَتْ توبته واستمرَّ على الخير، لم تشملْه العلة المذكورة<sup>(1)</sup>.

يتبيَّن من خلال ما سبق، أنَّ تبرير الغزالي لزعمه تحريم الشرع للأوتار والمزامير قائم على أسبابٍ ضعيفة، قال عنها الفقيه القرضاوي: «رَجِمَ الله الإمام الغزالي، فالحقيقة: أنَّه لم يرد نصٌّ صحيح الثبوت صريح الدلالة، يمنع من هذه الأوتار والمزامير كما ظنَّ. ولكنَّه - رضي الله عنه - أخذ الأحاديث المروية في الموضوع قضيةً مسلمة، ثم حاول تفسيرها بما ذكرناه [الأسباب الثلاثة]، ولو عرِف وهنَّ أسانيد المرويات في هذا الأمر، ما جشم نفسه عناء هذا التعليل. وهو على كلِّ حالٍ تعليلٌ مفيدٌ لمن لا يُسلم بضعف هذه الأحاديث»<sup>(2)</sup>.

إضافة إلى ذلك، فحضر الغزالي توظيف الأوتار والمزامير في إطار مجالس الخمر، لا غير، يوحى بحِجَّة إنتشار هذه الأجواء في عصره، ما جعله لا يهتم لحُكم غيرها. إذ لا نعتقد، بأيِّ حال، تقبُّد تلك الآلات في زمانه بالمجالس الخمرية فقط، وعدم وجود عازفين على الأوتار والمزامير ممَّن لا تربطهم صلة بتلك المظاهر المنافية لتعاليم الإسلام.

ورغم أنَّ هذه المسألة تحتلُّ جدلاً فقهيًا، بين من يعتبر أنَّ المحرَّم لذاته مُحَرَّم لغيره إذا كانا مُتَّصِلَيْن غير مُنفَكَّين، وبين من يعتبر أنَّ المحرَّم لذاته غير مُحَرَّم لغيره حتَّى وإن كانا مُتَّصِلَيْن غير منفَكَّين، فإنَّ مذهب الغزالي - كما ظهر لنا - يعتبر أنَّ الأوتار والمزامير مُرتبطة إرتباطاً وثيقاً لازماً غير مُنفَكَّ عن مجالس الخمر، لأجل هذا، جعل جرمة الخمر تنسحب قسراً على الأوتار والمزامير، وهذا على عكس من يرى أنَّ كلَّ جهة تأخذ حكمها لذاتها، فيأخذ الخمر حكم الجريمة لذاته وتأخذ الأوتار والمزامير حكم الإباحة لذاتها.

(1) الزبيدي، مُرتضى، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 6، ص 476.

(2) القرضاوي، يوسف، ملامح المجتمع المسلم الذي نشده، مرجع مذكور، ص 285.

### 3.4. مبالغة الغزالي في تحريم الأوتار والمزامير

حَسَبَ أغلب كتب التاريخ الإسلامي فقد عاش الغزالي في عصرٍ ظهرت فيه موجة من الانحلال الخلقي والديني، وكثُرَت فيه مجالس الخمر والمجون<sup>(1)</sup>، وهو ما دَفَعَ عديد الفقهاء، ومن بينهم الغزالي، إلى المبالغة في تحريم جميع أشكال هذا الانحلال، وهو ما سیتأكّد من خلال هذا العنصر اعتماداً على ما ذكره الغزالي في كامل كتاب (إحياء علوم الدين).

ذكر الغزالي المزامير ضمن باب «آداب الضيافة وإجابة الدّعوة»، فقال إنّه يجب على المدعو أن «يُمْتَنَع مِنَ الإجابة إن كان الطّعام طعام شُبّهة، أو الموضع أو البساط المفروش من غير حلال، أو كان يُقام في الموضع مُنكر؛ من فرش ديباج أو إناء فضّة أو تصوير حيوان على سقف أو حائط أو سماع شيء من المزامير والملاهي أو التّشاغل بنوع من اللّهُو والعزف والهزل واللّعب واستماع الغيبة والتّميمّة والزّور والبهتان والكذب وشبّه ذلك مما يَمْنَع الإجابة واستحبابها ويوجب تحريمها أو كراهيّتها»<sup>(2)</sup>.

وقد تعمّدنا إيراد الفقرة كاملة حتّى نلاحظ عدم ذكر الغزالي للفظ الخمر فيها، مع أنّ سبب تحريم الشّرع للمزامير والأوتار حسب رأيه هو إرتباطها بمجالس الخمر. فالغزالي، هنا، يَمْنَع إجابة الدّعوة فقط لأنّ فيها سماع شيء من المزامير والملاهي والعزف، ولعلّه أوجب تحريم ذلك للأسباب الثلاثة التي أتينا على ذكرها.

كما تطرّق الغزالي في «باب صحيح علم البيع والشّراء والمعاملات» إلى وجوب الانتفاع بالمبيع حتّى يكون البيع جائزاً، إذ قال: «ولا يجوز بيع العود والصّنّج والمزامير والملاهي فإنّه لا منفعة لها شرعاً»<sup>(3)</sup>. فإذا كان

(1) راجع: حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام: السّياسي والديني والثّقافي والاجتماعي، مرجع مذكور، ص 592-593.

(2) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 13.

(3) المصدر السابق، ج. 2، ص 59.

الغزالي لا يرى إباحة بيع الآلات الموسيقية، فهو إذن لا يرى منفعة شرعية في استعمالها والاستماع إليها، وربما يرى فيها ضررا شرعيا كذلك. ولعلنا نفهم هذا التشديد من خلال ما ذكرناه من ارتباط تلك الآلات في ذهنية الغزالي بالخمير ومجالسه.

ونزيد في استيضاح موقف الغزالي من المزامير والأوتار حين نقرأ كلامه عن آداب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ قال: «فاعلم أن من أغلق باب داره وتستر بحيطانه فلا يجوز الدخول عليه بغير إذنه لنعرف المعصية، إلا أن يظهر في الدار ظهورا يعرفه من هو خارج الدار، كأصوات المزامير والأوتار إذا ارتفعت بحيث جاوز ذلك حيطان الدار، فمن سمع ذلك فله دخول الدار وكسر الملاهي»<sup>(1)</sup>.

بهذا القول، لا يعتبر العزف على المزامير والأوتار أمرا منكرا، فحسب، بل يستوجب لدى الغزالي دخول البيت بغير إذن صاحبه وكسر الآلات إذا جاوزت أصواتها حيطان الدار.

وقد وضح الغزالي أن تلك التدخلات الزجرية هي من مهام «المحتسب»، وهي وظيفة ضمن نظام الدولة الإسلامي، مهمتها حفظ الأمن العام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. لكن الغزالي قال لاحقا إن هذه المهمة لا تلزم كون القائم بها «مأذونا من جهة الإمام أو الوالي»<sup>(2)</sup> بل يدخل في إطارها «آحاد الرعايا وإن لم يكونوا مأذونين»<sup>(3)</sup>.

وقد أشار الغزالي إلى وجوب مراعاة المحتسب - المأذون من جهة الإمام أو الوالي - التدخلات لإصلاح الرعية، فالحسبة لها درجات وآداب، قال: «أما الدرجات فأولها التعرف ثم التعريف ثم النهي ثم الوعظ والتصح ثم

(1) الغزالي، محمد، إحياء علوم الدين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 281.

(2) المصدر السابق، ج. 2، ص 272.

(3) المصدر السابق، ج. 2، ص 270.

السَّب والتَّعْنِيفُ ثُمَّ التَّغْيِيرُ بِاليدِ ثُمَّ التَّهْدِيدُ بِالضَّرْبِ ثُمَّ إِيقَاعُ الضَّرْبِ وَتَحْقِيقُهُ ثُمَّ شَهْرُ السَّلَاحِ ثُمَّ الاسْتِظْهَارُ فِيهِ بِالْأَعْوَانِ وَجَمْعُ الْجُنُودِ<sup>(1)</sup>. وَمِنْ ثَمَّ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ مِنْ «التَّغْيِيرِ بِاليدِ وَذَلِكَ كَكُسْرِ الْمَلَاهِي»<sup>(2)</sup>، يَأْتِي فِي الْمَرْتَبَةِ السَّادِسَةِ مِنَ التَّدْخُلَاتِ.

وَفِي شَرْحِ الْغَزَالِيِّ هَذِهِ الْمَرَاتِبَ الْأَخِيرَةَ، ذَكَرَ ضَارِبَ الْمِزْمَارِ مِثَالًا لِمَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِ بِقُوَّةِ السَّلَاحِ، إِذْ قَالَ: «إِنَّ احْتِاجَ [الْمُخْتَسِبِ] إِلَى شَهْرِ سِلَاحٍ، وَكَانَ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ الْمُنْكَرِ بِشَهْرِ السَّلَاحِ وَبِالْجَرَحِ، فَلَهُ أَنْ يَتَعَاطَى ذَلِكَ مَا لَمْ تُثَرِّ فِتْنَةً، كَمَا لَوْ قَبَضَ فَاسِقٌ مِثْلًا عَلَى امْرَأَةٍ أَوْ كَانَ يَضْرِبُ بِمِزْمَارٍ... [فَلَهُ أَنْ] يَسْلُ سَيْفَهُ وَيَقُولُ أَتْرَكَ هَذَا الْمُنْكَرَ أَوْ لِأَضْرِبَنَّكَ، فَكُلَّ ذَلِكَ دَفْعٌ لِلْمُنْكَرِ وَدَفْعُهُ وَاجِبٌ بِكُلِّ مُمْكِنٍ»<sup>(3)</sup>.

وَكَمَا يَتَبَيَّنُ لِلْقَارِئِ الْكَرِيمِ، فَقَدْ أَغْرَقَ الْغَزَالِيُّ فِي اسْتِعْمَالِ الشَّدَّةِ مَعَ عَازِفِي الْأَوْتَارِ وَالْمِزْمَامِيرِ، إِذْ يَبْدُو أَنَّ أَمْرَهَا مَفْرُوعٌ مِنْهُ، وَمَوْقِفُهُ مِنْهَا وَاضِحٌ وَجَلِيٌّ، وَمَنْعُ ظَهْوَرِهَا يُعْتَبَرُ وَاجِبًا حَتَّى وَإِنْ اسْتَوْجِبَ الْأَمْرُ رَفْعَ السَّلَاحِ. وَلَعَلَّنَا نَفْهَمُ شَدَّةَ نَكِيرِ الْغَزَالِيِّ عَلَى ضَارِبِ الْمِزْمَارِ، أَنَّهُ جَعَلَ وُجُودَهَا مُلْزَمًا لَوْجُودِ الْخَمْرِ مُصَاحِبًا لَهَا، حَتَّى وَإِنْ ذُكِرَتْ دُونَ ذِكْرِ الْخَمْرِ.

وَفِي الْمِثَالِ التَّالِيِ، نَجِدُ الْخَمْرَ مُصَاحِبًا لِلْأَلَّةِ، إِذْ قَالَ إِنَّهُ لَوْ عَلِمَ الشَّخْصُ النَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ «أَنَّهُ يُصَابُ بِمَكْرُوهِهِ وَلَكِنْ يَبْطُلُ الْمُنْكَرُ بِفِعْلِهِ، كَمَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَرْمِيَ زُجَاجَةَ الْفَاسِقِ بِحَجَرٍ فَيَكْسِرُهَا وَيُرِيقَ الْخَمْرَ أَوْ يَضْرِبَ الْعُودَ الَّذِي فِي يَدِهِ ضَرْبَةً مُخْتَلِطَةً فَيَكْسِرُهُ فِي الْحَالِ وَيَتَعَطَّلُ عَلَيْهِ هَذَا الْمُنْكَرُ، وَلَكِنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيَضْرِبُ رَأْسَهُ، فَهَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ»<sup>(4)</sup>.

(1) الْغَزَالِيُّ، مُحَمَّدٌ، إَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ، مَصْدَرٌ مَذْكُورٌ، ج. 2، ص 284.

(2) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ج. 2، ص 272.

(3) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ج. 2، ص 270.

(4) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ج. 2، ص 276.

### 3. 5. تناقض الغزالي مع مواقفه

في كتاب (التبر المسبوك في نصيحة الملوك)<sup>(1)</sup> الذي ألفه الغزالي لسلطان تلك الفترة «محمد بن ملكشاه السلجوقي»<sup>(2)</sup>، والذي تضمّن مواضيع عديدة كالدين، والسياسة، والأخلاق، والحكمة، نجد أنّ تلك الأجواء التي حرّمها الغزالي كانت رائجة لدى الملوك وعلية القوم، بل لا نستبعد شهود الغزالي تلك المجالس وحفلات البلاط، خاصّة أنّه كان من المقرّبين لأصحاب السياسة والتفوذ حينها. ومن المرجّح أيضا أنّه استمع إلى فرق موسيقية كانت تُؤثّر تلك المجالس، وهو ما قد يُفسّر درايته بمدى تأثير الأوتار في النفوس، بل من الوارد أنّه استمع إلى عازفين مهرة، وهو ما يُبزر أيضا قوله بتحريم سماع العزف غير المتناسب والغير مُستلذ للأوتار.

ونرى أنّ عديد العوامل ساهمت في معرفة الغزالي بالموسيقى وآلاتها، إذ قد تكون نشأته الصوفيّة هيأت له حضور العديد من حلقات السماع وجعلته يتعرّف عن قُرب إلى تفاصيل ما يدور فيها. وقد يكون لشقيقه أحمد الغزالي المُلقّب بـ «أبو الفتوح» تأثير في خوضه موضوع السماع وحُكم الإسلام فيه، فقد كان أخوه كما قال عنه هنري فارمر «من أقوى المنافحين عن الموسيقى، يشهد له بهذا كتابه الموسوم بـ «بوارق السماع»<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup>، ولا نستبعد إمتلاك الغزالي جارية تُغنّي في بيته، لانتشار هذا النوع من الترف المُباح لدى عليّة القوم في تلك الفترة.

(1) الكتاب مُترجم من الفارسية إلى العربية، وتحوم بعض الشكوك في نسبته إلى الغزالي، غير أنّ الباحث عبد الزحمان بدوي يحزم بنسبته إليه. راجع: العثمان، عبد الكريم، سيرة الغزالي وأقوال المتقدمين فيه، مرجع مذكور، ص 208؛ راجع أيضا: بدوي، عبد الزحمان، مؤلفات الغزالي، مرجع مذكور، ص 186.

(2) الغزالي، محمد، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، تح. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 1988، ص 3.

(3) يقصد كتاب (بوارق الإلماع في تكفير من يحزم السماع)، مطبوع ضمن كتاب (الغناء والرقص في الإسلام) تحقيق هشام عبد العزيز، دار الخيال، بيروت 2002.

(4) فارمر، هنري جورج، تاريخ الموسيقى العربية، مصدر مذكور، ص 282.

ونذكر فيما يلي مقتطفات من كلام الغزالي الوارد في كتابه (التبر المسبوك في نصيحة الملوك)، وفيها ما يكشف لنا وجهها مُغيّراً لجميع ما سبق.

- قال الغزالي مُوجِّهاً خطابه إلى السلطان: «ولا ينبغي للسلطان أن يشتغل دائماً بلعب الشطرنج والتّرد وشرب الخمر وضرب الكرة والصّولجان والصّيد لأنّ ذلك يمنعه ويشغله عن أمور الرّعيّة، فإنّ لكلّ عمل وقتاً فإذا فات الوقت عاد الرّبح خسراناً»<sup>(1)</sup>.

- كما ذكّر قصّة في باب «سُمُو هَمَمِ الملوك»، قال فيها: «كان لجعفر بن موسى الهادي جارية عوّدة تُعرف ببدر الكبرى ولم يكن في زمانها أحسن وجهاً منها ولا أحذق بصناعة الغناء وضرب الأوتار منها وكانت في غاية الكمال ونهاية الجمال، فسَمِعَ بِخَبَرِها مُحَمَّد بن زبيدة الأمين فالتمس منه أن يبيعهَا له فقال له جعفر إنّهُ لا يجيء من مثلي بيع الجوّاري ولا المساومة في السّراري ولولا أنّها مُزَيّنة داري لأنفدْتُهَا إليك ولم أبخل بها عليك. ثم بعد ذلك بأيّام جاء مُحَمَّد بن زبيدة إلى داره فرتب مجلس الشّراب وأمر بدرًا أن تُغنيَ له وتُطربه فأخذ مُحَمَّد في الشّراب والطّرب ومال على جعفر بكثرة الشّرب حتّى أسكره وأخذ الجارية معه إلى داره ولم يمدّ إليها يده من شرف نفسه وهَمَّتْهُ، ثم رسم من الغد باستدعاء جعفر فلمّا حضر قدّم بين يديه الشّراب وأمر الجارية أن تُغنيَ من وراء السّتر فسمع جعفر غناءها فلم ينطق من شرف نفسه ولم يُظهر تغيّراً في محاضرتِهِ ثمّ أمر مُحَمَّد الأمين أن يملأ ذلك الزّورق الذي ركب فيه جعفر إليه دراهم»<sup>(2)</sup>.

- وفي نفس الباب ذكر قصّة أخرى، وفيها: «يُقال إنّهُ كان لأنو شيروان

(1) الغزالي، مُحَمَّد، التّبر المسبوك في نصيحة الملوك، مصدر مذكور، ص 65.

(2) المصدر السابق، ص 95-96.

نديم وكان في مجلس الشّراب جام<sup>(1)</sup> من ذهب مرصّع باللؤلؤ والجواهر النفيسة فسرقه النديم ونظر إليه أنو شروان فرآه وهو يخفيه، فجاء الشّرابي وطلب الجّام فلم يجده فنأى يا أهل المجلس قد ضاع لنا جام مُرصّع بالجواهر فلا يَخْرُجَنَّ أحد حتى يردّ الجّام، فقال أنو شروان مكّنهم من الخروج فإنّ الذي سرق الجّام لا يَرُدّه والذي رآه لا يُقرّر عليه، فأين كان السّخاء وعُلُوّ الهمة كانت الرّاحة والخير<sup>(2)</sup>.

إنّ صحت نسبة هذه الفقرات إلى الغزالي، فذلك يَضَع نقاط إستفهام كبيرة، خاصة إذا عَلِمْنَا أنّ تاريخ تأليف كتاب (التبر المسبوك في نصيحة الملوك) كان بعد عودة الغزالي من رحلته الصّوفية<sup>(3)</sup>، فهل بعد أن ترك مظاهر التّنعم وأعرض عن الدّنيا وأقبل على الآخرة، يُبيح الخمر للسلطان! بعد أن شدّد تحريمه على الرّعية!؟

وما يدفع إلى التّساؤل أكثر، أنّ الرّسالة أُلّفت باللّغة الفارسيّة، فهل دعاه ذلك إلى التّحرّر من رقابة المسلمين العرب؟ ممّا يدفع عنه مواجهتهم له وانتقادهم لما ورد في رسالته؟ أم أنّه ظنّ عدم إطلاع غير السلطان عليها؟ فلئن كان الغزالي مُتشدّداً في تحريم مجالس الخمر على عامّة النّاس فإنّه لم يُظهر تلك الشّدّة لخواصّهم من المحيطين به من الملوك والأمرأ. وهذا التّفريق في الحُكم يبدو من الأمور المعتادة لدى بعض فقهاء السّلاطين، دليل ذلك ما اعتَرَضْنَا في كتاب (المستطرف في كل فنّ مستظرف) ممّا جاء على لسان مُغنّي السّلطان، حين طَلَب منه جماعة أن يُسمعهم شيئاً من الغناء، فقال: «أما الأكل والشّرب فمُباحان لكم وأما السّماع فقد عرفتم شِدّة غيرة أمير

(1) جام: إناء للشّراب.

(2) الغزالي، محمّد، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، مصدر مذكور، ص 97.

(3) BOUYGUES, Maurice, *op. cit.*, pp. 61–62.

المؤمنين ونَهيه عنه إِلَّا ما كان في مجلسه»<sup>(1)</sup>.

وكما يبدو، فإن الغزالي في إنكاره مجالس اللّهُو على السّلاطين، إعتد أسلوباً آخر غير الذي إتّخذ في إنكارها على العوام، وقد وضّح ذلك بنفسه في باب «أمر الأمراء والسّلاطين ونهيهم عن المنكر» في كتابه (الإحياء)، إذ قال: «والجائرُ من رُتبة ذلك مع السّلاطين الرّبتان الأوّلان وهما: التعريف والوعظ»<sup>(2)</sup>.

وفي ذلك كيل بمكيالين وشكل من أشكال التملّق إلى ذوي السّلطة والجاه.

وهذا الأمر يبقى موضع إشكال، ونحن نحمل الرّجل على حُسن الظّن، فنحكم عليه بالكلام الذي لا خِلاف في نسبته إليه.

---

(1) الأَبشيهي، شهاب الدّين (ت. 1446م)، المستطرف من كلّ فنّ مستطرف، ج. 2، مكتبة الجمهورية العربيّة، مصر 1956، ص 157.

(2) الغزالي، محمّد، إحياء علوم الدّين، مصدر مذكور، ج. 2، ص 295.

## الخاتمة

يُمكن اعتبار الغزالي من أبرز الشخصيات الإسلامية والعالمية التي استوعبت علوم عصرها دُرُسًا، وبَحْثًا، وَتَحْقِيقًا، وقد تميّز بعقلية شاملة متكاملة وأحيانًا غامضة جعلته مادة خصبة للدراسة والمتابعة، ورفعته إلى مستوى التقدير والإجلال عند بعض الناس، كما وضعته إلى منزلة النقد والمساءلة عند البعض الآخر. فلقد مرّ الغزالي طيلة فترات حياته بأغلب علوم زمانه التي لها علاقة مباشرة بالفكر الإسلامي والتشريعي، فكان خَوْضه في علوم الفقه، والعقيدة، والفلسفة، وعلم الكلام، وتبحّره في أحوال الصوفية وممارساتهم، جعل البعض يُلقّبه بموسوعة عصره، لكن البعض الآخر يرى الغزالي مجرد ناقل لكتب غيره وأفكارهم، كما اتَّهمه آخرون بالتناقض، ووصل بصاحب كتاب (تهافت التهافت) أن وَصَفه بالشَّرير الجاهل.

ورغم غزارة الإنتاج الذي تميّز به الغزالي وكثرة المؤلفات التي صنّفها في شتّى العلوم الشرعية الإسلامية، فإنّه لم يتعرّض إلى موقف الإسلام من الموسيقى إلّا بالإشارة المقتضبة في كتبه الفقهية - باب الشهادات و باب الوصية - وبشيء من التعمّق والتفصيل في كتاب (آداب السّماع والوجد) ضمن أكبر كتبه الصوفية (إحياء علوم الدين). ولعلّ مرجع تناوله مسألة السّماع - أو الموسيقى - في هذا الكتاب بذلك الاهتمام المستفيض، تبنّيه مذهب التّصوّف واعتقاده أنّه المنهج الحقّ والطريق الصّواب، ممّا دفعه إلى المنافحة عن طقوسه التعبدية التي يُمارَس في أغلبها الغناء، والرّقص، والمواجد.

وقد دقّق الغزالي دراسة موضوع تحليل السّماع وتحريمه، وبدأت المسألة الخلافية في حُكم السّماع - كما عرضها الغزالي - مسألة شائكة جدًّا، ومرتبطة

بعدة ملابسات موضوعية وذاتية. وقد راوح أبو حامد في استنباطه لحكم الموسيقى بين المنهجين الثقلي (القرآن والسنة) والعقلي (القياس والاجتهاد)، ولم يكتف في ذلك بأحد المنهجين. ولا ننسى في هذا السياق أن نذكر بأن المجتمع الإسلامي في ذلك العصر قد شهد تغيرات عميقة على مستوى تعاملاته وسلوكاته الفردية والجماعية، ومن هذه الجهة، فإن دراسة فتوى الغزالي من الناحية المنهجية، تكشف مدى التزامها بالواقع الثقافي والاجتماعي لزمانه. وإذ يصح القول أن قياس أبي حامد الغزالي في فتواه بخصوص موقف الإسلام من الموسيقى قد ركز فيه بصفة خاصة على مقارنة ضمنية بين السماع الصوفي والسماع الدنيوي، فإن هذا لا يمنع الباحث المتجرد من التأكيد على أن الرؤية الفقهية لأبي حامد الغزالي استطاعت أن تمثل إلى حد ما مستندا حضاريا لتأكيد حقائق تاريخية؛ في طليعتها أن الإسلام السياسي وهو نظام موغل في التاريخ، لم يكن بالمرّة عائقا أمام التطور الموسيقي، ولا أدل على ذلك ما لاحظناه من ذكر لاستخدامات موسيقية غنائية وآلية مختلفة وضعها الغزالي على محك فتواه.

كما لاحظنا على مستوى الموقف الغزالي تقسيمه للآلات الموسيقية إلى آلات مباحة وأخرى محرمة، وعلى الرغم مما يبدو في هذا التصنيف من تعارض كنا قد كشفنا غوائله، فإن مجرد التصنيف في حد ذاته يؤكد حقيقة وجود جميع تلك الآلات على تنوعها في ذلك العصر، مع ما تتميز به من خاصيات صناعية تدعم فكرة تشجيع السياسة إدماج آلات موسيقية متطورة أو مقتبسة من ثقافات مجاورة صلب الثقافة الموسيقية في المجتمع الإسلامي للقرنين العاشر والحادي عشر ميلادي.

وخلال أطوار الدراسة والبحث في مسألة الموسيقى والغناء وحكهما في الإسلام، لم نلاحظ تميّز الغزالي عن أغلب فقهاء المسلمين في عامة أقواله وآرائه، وتبين لنا أيضا أن أغلب المواقف المعادية للموسيقى سببها انتشار

صورة حضور هذا الفن في مجالس الخمر والمجون والأخلاق المنافية لتعاليم الإسلام في أذهان الأئمة والفقهاء، بل لاحظنا أن كلمة «غناء» في حدّ ذاتها صار لها مفهوم إصطلاحي مغاير لمفهومها اللغوي، إذ ارتبط مصطلح «الغناء» ارتباطا تلازميا بتلك المجالس المتهتكة.

غير أنه استوقفنا أثناء دراسة كتاب (آداب السماع والوجد) عديد الأحكام التي استنبطها الغزالي، والتي قد يكون تميّز بها عن سابقه ممّن درّسوا المسألة وتكلّموا فيها، نذكر منها حكمه على آلة ما تحليلا وتحريما لأثرها في السامع، كذلك حكمه في الغناء وأن سبب خطره أو إباحته لا يرجع لذات الغناء، بل لكيفيّة تفاعل عقل المتلقّي مع الصّور الشعريّة والجمل اللّحنّيّة، وأيضا تأسيسه لقاعدة عامّة تقول إنّ حكم الغناء هو حكم أثره في القلب، وتشديده تحريم العزف السيّئ وغير المستلذّ على الأوتار، وغيرها من الآراء والمواقف التي مررنا بها خلال البحث.

وقد تحدّث الغزالي عن كثير من الآلات الموسيقيّة دون تعريف لها، بل عرض أحكاما لآلات تجعل الدّارس للآلات الموسيقيّة لا يحصل على طائل من ورائها، مثل تناوله آلة الشّاهين التي بقي الباحثون مختلفين في ماهيتها مئات السنين، ونحسب أننا بلغنا كُنْهها.

ومن خلال تأمل جُملة ما خطّه الغزالي في كتاب (آداب السماع والوجد)، ولئن مدح عددا من الأنماط والآلات الموسيقيّة، فقد إتّضح أنّه وضع لها من الموانع ما يجعلها نشاطا غير متاح لجميع النّاس، كما تبيّن أيضا أنّ سياق الكتاب كلّهُ هو مدح إسماع الموسيقى وليس مدح ممارستها، فأقوال الغزالي واستنباطاته لأحكام التحليل والتّحريم إنّما كانت تتعلّق بالمستمعين فحسب، لا بالمغنّين والعازفين، بل يبدو من خلال حديثه عن أهل الصّناعة وكأنّه يتكلّم عن أناس دون النّاس في المنزلة والمرتبة، وهو ما يدفع لمراجعة الموقف الرّائج لأبي حامد والذي نسب إليه صفة المُبيح لهذا الفنّ دون تفصيل أو تقييد.

كما أن عدم تعمق الغزالي في علوم الحديث أوقعه في شيء من الخطأ في بعض أحكامه الشرعية، من ذلك استناده إلى الأحاديث النبوية الضعيفة ومرويات الصحابة والسلف الواهية والتي نقدها الدارسون وفندوها، وقد قمنا بالدراسة والبحث في بعضها وتوصلنا إلى نتائج تضع أبرز حجج التحريم محل شك ورَّيب، خاصة فيما يُعرف بـ «حديث المعازف»، وأغلب الظن أن استنباط الغزالي لحكم تحريم الأوتار والمزامير كان استناداً إلى هذا الحديث.

كما أثبت لنا البحث المعمق في أدلة منع الغناء والموسيقى وإباحتهما، وما قمنا بدراسته من كتب الفقه والحديث المتضمنة للنصوص والأقوال الكثيرة في هذا المجال المعقد والمتشعب، وكذلك الاطلاع على المؤلفات العديدة التي احتوت دراسات وأبحاث بخصوص هذا الموضوع، استحالة تحريم الإسلام لمجرّد الموسيقى والغناء، إنّما جاء التحريم لما قد يطوف بهما وما قد يُوظفان فيه. وتبين لنا أيضاً أن ما صحّ من الأدلة التي يعتمدها القائلون بالتحريم، هي إلى الإباحة والجواز أقرب. وكما أشرنا خلال البحث، فإن كثرة الأحاديث الضعيفة والمكذوبة التي تُصرّح بجريمة الموسيقى والغناء، تُبين أن من يذهبون إلى التحريم يفتقرون إلى أدلة صحيحة صريحة تدعم رأيهم القائل بالجريمة، ممّا جعلهم يُضطرّون إلى تأويل معاني الآيات بما لا تحتل، وإلى اختلاق أخبار وروايات تمّ تنفيذها من قبل المشتغلين على الأسانيد والمتون.

ومن ثمّ، وزيادة على ما أثبتته عديد الباحثين من عدم وجود أي كلمة في القرآن الكريم تُصرّح بجريمة الموسيقى والغناء، أمكن لنا بعد البحث والتحقيق، أن نُثبت أيضاً عدم وجود أي حديث من السّنة الصحيحة يُصرّح بحرمتها، ونقتبس في هذا السياق عبارة القَرَضَاوي التي قال فيها: «ولم يَقِفْ دليلٌ منها على قَدَميه»<sup>(1)</sup>، يقصد أدلة التحريم. وهو ما يدفع بممارسي الموسيقى من عازفين ومغنين وملحنين وغيرهم من أصحاب المهن الموسيقية، إضافة إلى

(1) القَرَضَاوي، يوسف، الإسلام والفن، مرجع مذكور، ص 50.

المستمعين، إلى الاطمئنان إلى موقف الإسلام من الموسيقى، وعدم الدخول في دوامة الحيرة والشك التي من شأنها أن تجنّي عليهم، كما من شأنها إبعاد عديد الشباب المؤهلين لتطوير الميدان عملياً عن طريق إفادة العمل الثقافي وجعله أكثر انفتاحاً واستثماراً. لكن، يَبْقَى على أهل الموسيقى الالتزام بِجُمْلَةٍ من الضوابط والأخلاقيات المستمدة من قيم الشريعة الإسلامية، والتي من شأنها أن تَرْقى بمستوى المشهد الفني عموماً والموسيقي خصوصاً.

كذلك، فإننا لم نرصد في أثناء البحث دليلاً من النصوص الشرعية يمنع إتخاذ الموسيقى حرفةً أو مصدراً للكسب، إنما كان منع الاحتراف الموسيقي من قبيل إجتهادات بعض أئمة الدين والفقهاء، والذين نظروا إلى المشتغلين في المجال الفني على أنهم كَرَسُوا حياتهم في أجواء من اللعب واللهو والمجون، وهذا لديهم مُسْقَطٌ لعدالة الشخص وخارم لمروءته، لذلك كَرِهوا له الاشتغال في هذا المجال وإدمان العمل فيه. إلا أنه، ورغم هذه النظرة الضيقة عموماً والتي لم تنتبه إلى مدى الصعوبات الذهنية والمهارات اللازمة والوقت المبذول لإنتاج عمل موسيقي مُحترَم، فإننا لا نشكّ البتّة في وجود موسيقيين ومغنيين سواء في العصور السابقة أو الحالية، ممّن قاموا ويقومون بعمل جَدِيٍّ ملتزم بضوابط الأخلاق والآداب، ويحمل في طياته رسائل تنهض بالفرد وترقى بالمجتمع.

ولئن كانت الموسيقى، كما استنتج الغزالي، يستحيل لها عقلاً أن تُحرّم لطية أصواتها وعذوبة أنغامها، فهذا الموقف المنطقي العقلاني يتدعم بما صحّ من النصوص الحديثة النبوية، فأحكام التحريم التي أطلقها الفقهاء إنما كانت تَخَصُّ ما اِشْتَهَرَ في ذاك الزّمان من الاستعمالات السيئة والتّوظيفات الرديئة للموسيقى والغناء، لا لذات الفعل الموسيقي.

لذلك، وبعد تفهّم موقف المُتَبَيِّن حُكْمَ التحريم وملابسات إقراراتهم وأدلتهم فيه، فمن الأجدر الآن المُرُور إلى تفعيل دور الموسيقى وسيلةً للتربية

والثقافة والنهوض بالبشرية، وهو ما يتطلب من أهل الاختصاص عدم الزكون إلى الاستسهال والابتذال والمحاكاة والاتباع، بل يستوجب منهم العمل الدؤوب على إيجاد أنماط جديدة وحديثة تواكب وجدان الفرد المعاصر وتسمو بذوقه وفكره إلى درجات أرقى.

أما من ناحية السياسة الإسلامية، التي لم تكن عائقا أمام تطوّر المشهد الموسيقي، فقد لاحظنا أخذا وردّا في تعامل الحكّام مع أهل المهنة، فتارة يسمحون بالنشاط الفنّي ويشجّعونه، وتارة يمنعونهم. ورغم فترات المنع التي تخلّلت تلك العصور فقد بقيت ممارسة الموسيقى تقليدا اجتماعيا وثقافيا يصعب إزالته، بل من قبيل التهور السياسي منع شريعة من المجتمع الإسلامي من ممارسة عملها وما يُعتبر عملا جديّا لديها. وهو ما استوعبته الأحزاب الإسلامية المعاصرة التي تبنّت حكم إباحة الممارسة الموسيقية مع اعتماد بعض المقاييس والضوابط التي تهّم أساسا الكلمة والأداء.

وفي سبيل تنفيذ تلك السياسات والقوانين التي تُنظّم النشاط الموسيقي في تلك العصور السابقة، اعتمد حكام المسلمين على عدد من الفقهاء حتّى يقع تطبيق المنع أو الإباحة تحت غطاء شرعي، وقد كان الغزالي من ضمن هؤلاء الذين شرّعوا للحاكم عددا من القوانين، نذكر من بينها إشارته بمنع مجاهرة الرعيّة بممارسة العزف على بعض الآلات الموسيقية كالأوتار والمزامير، وكذلك عدم تجويزه بيع بعض الآلات الموسيقية بتعلّة إنعدام المنفعة الشرعية في استعمالها، وأيضا منعه أن يتخطّى صوت الموسيقى حدود الدّار إذا كان هناك عزف وغناء داخله.

لكن من ناحية أخرى من كتابات الغزالي وتحديدًا فيما ألفه مخاطبا به سلطان ذاك الزّمان، فقد لاحظنا تغيرا كليّا في موقفه من الغناء والموسيقى، فكلّ ما حرّمه أبو حامد على الرعيّة أباحه لصاحب السّلطة والنّفوذ، وهو ما يضع نقاط إستفهام كبيرة أمام القيمة العلميّة والموضوعيّة لموقف الغزالي من

الموسيقى والغناء، هذا إذا ما ثبتت نسبة تلك الرسالة إليه.

وفي الختام، فإننا نرى حاجتنا اليوم إلى دراسات معمقة عن تطوّر حُكم الموسيقى والغناء عبر التاريخ الإسلامي، وكذلك تاريخ بقية الأديان، كما نرى من مقتضيات المرحلة أن تتوفر في مكاتب المعاهد العليا للموسيقى حول العالم أهم المصادر وأحدث المراجع التي تُعرض موقف الإسلام من الموسيقى والغناء، والعمل على تدريسها ومدارسها مع طلبة الموسيقى وأساتذتها، حتى يكونوا جميعاً على دراية بموقف الإسلام من الموسيقى ودقائقه.

كما ندعو إلى فتح أبواب الحوار بين المختصين في الموسيقى وعلومها، والباحثين المشتغلين في العلوم الإسلامية وفنونها، إذ يبدو أنّ غياب التواصل بينهما مثل - حسب رأينا - أهم الدواعي لعدم إحترام أغلب المُتدبّنين لهذا الفنّ، من جهة، وعدم فهم أكثر الموسيقيين لملاسات مسألة التحليل والتّحريم من جهة أخرى، خاصّة والمجال يشهد تحولات كبيرة في أساليب ممارسة الموسيقى واستهلاكها وتوظيفها.

ونودّ ختاماً أن يتم طرح القضية في المعاهد الموسيقية، أساساً، جدّاً دون توجّس أو تردّد، وذلك لمواجهة التّحديات المطروحة خاصّة في ظلّ وجود شريحة هامة من المسلمين ممّن يتبنّون موقف التّحريم، إضافة إلى ظهور عديد التيارات الإسلامية على السّاحة الإقليميّة والعالميّة ما قد يجعل الأمر أكثر حساسيّة خلال عشرينات السّنين القادمة.

وقد طال بحثنا في الموضوع ولم نشأ أن نطيل الكتابة وعمدنا إلى الإيجاز. وما هذا إلّا جهدٌ مُقِلّ لا ندعي فيه الكمال ولكن عُذْرنا أنّنا بذلنا فيه قصارى العزم، فإن أصبنا فذاك مرادنا وإن أخطأنا فلنا شرف المحاولة والتعلّم، والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد خاتم النّبیین.

\* \* \*

## المصادر والمراجع<sup>(1)</sup>

### أ. مؤلفات الغزالي

- الغزالي، محمد (ت. 1111م)، إحياء علوم الدين، تح. صدقي محمد جميل العطار، بيروت، دار الفكر، 2001، 5 أجزاء.
- \_\_\_\_\_، إحياء علوم الدين، سماراغ - إندونيسيا، مكتبة ومطبعة كرياضة فوترا، 1957، 4 أجزاء.
- \_\_\_\_\_، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، تح. أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988، ص 132.
- \_\_\_\_\_، تهافت الفلاسفة، تح. سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف، ط. 8، سلسلة ذخائر العرب عدد 15، 1972، ص 370.
- \_\_\_\_\_، قانون التأويل، تح. محمود بيجو، دمشق، د. ن، 1992، ص 31.
- \_\_\_\_\_، المستصفى من علم الأصول، تح. حمزة بن زهير حافظ، جدة، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، د. ت، 4 أجزاء.
- \_\_\_\_\_، معيار العلم، تح. سليمان دنيا، مصر، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب عدد 32، 1961، ص 400.
- \_\_\_\_\_، مقاصد الفلاسفة، تح. محمد بيجو، دمشق، مكتبة الصباح، 2000، ص 226.
- \_\_\_\_\_، المنخول من تعليقات الأصول، تح. محمد حسن هيتو، دمشق، دار الفكر، سلسلة الكتب والدراسات الأصولية عدد 1، ط. 2، 1980، ص 541.
- \_\_\_\_\_، المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، تح. جميل صليبا وكامل عياد، بيروت، دار الأندلس، ط. 7، 1967، ص 134.

(1) فضلنا ترتيب المصادر تبعا لتاريخ وفاة أصحابها، لذلك فلن ترد أسماءهم حسب الترتيب الأبجدي.

- \_\_\_\_\_، **الوجيز في الفقه الشافعي**، تح. علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1997، 2 أجزاء.
- \_\_\_\_\_، **الوسيط في المذهب**، تح. محمد محمد تامر، مصر، دار السلام، 1997، 7 أجزاء.

### ب. شرح مؤلفات الغزالي

- الزّافعي، عبد الكريم (ت. 1226م)، **العزیز بشرح الوجيز**، تح. علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997، 12 جزء.
- الزّبيدي، مُرتضى (ت. 1790م)، **إتحاف السّادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدّين**، بيروت، مؤسّسة التاريخ العربي، 1994، 10 أجزاء.

### ج. دراسات عن الغزالي ومؤلفاته

- بدوي، عبد الرّحمان، **مؤلفات الغزالي**، الكويت، وكالة المطبوعات، ط. 2، 1977، ص 573.
- دنيا، سليمان، **الحقيقة في نظر الغزالي**، مصر، دار المعارف، ط. 4، 1980، ص 413.
- زويمر، صموئيل، **الغواص واللالئ**، مصر، مطبعة النّيل المسيحيّة، مُترجم من الإنجليزيّة، ط. 2، 1927، ص 247.
- الشّامي، صالح أحمد، **الإمام الغزالي: حجّة الإسلام ومجدّد المئة الخامسة**، دمشق، دار القلم، سلسلة أعلام المسلمين عدد 43، 1993، ص 263.
- العثمان، عبد الكريم، **سيرة الغزالي وأقوال المتقدّمين فيه**، دمشق، دار الفكر، 1961، ص 219.
- غريب، مأمون، **حجة الإسلام الإمام الغزالي**، مصر، مركز الكتاب للنشر، 1997، ص 175.
- القَرَضاوي، يوسف، **الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه**، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط. 4، 1994، ص 189.
- قُطاط، محمود، «أبو حامد محمد الغزالي ومسألة السّماع»، **مجلة الحياة الثقافيّة**، عدد 41، تونس، وزارة الثقافة، 1986، ص 140-147.

- BOUYGES, Maurice, *Essai de chronologie des œuvres de Al-Ghazali*, édité et mis à jour par Michel Allard, Beyrouth, Imprimerie Catholique, recherches publiées sous la direction de l'institut de Lettres orientales de Beyrouth, 1959, tome XIV, p. 204.
- CARRA DE VEAUX, Bernard, *Gazali*, Paris, Felix Alcan, coll. les grands philosophes, 1902, p. 323.
- MACKDONALD, Duncan Black, *Revival of religious sciences on music and singing*, Published in the Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, Connecticut (USA), Part I, 1901, pp. 195-252, Part II, 1901, pp. 705-748, Part III, 1902, pp. 1-22.

## د. مؤلفات في الموسيقى والعلوم الموسيقية

### مصادر

- المفضل بن سلّمة، أبو طالب (ت. 1000م)، كتاب الملاهي وأسمائها من قبل الموسيقى، تح. غطّاس عبد الملك خشبة، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1985، ص 54.
- علماء الحملة الفرنسية، الآلات الموسيقية عند المصريين المحدثين، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، دار الشايب للنشر، 1986، ص 438.

### مراجع

- الحلو، سليم، الموسيقى النظرية، بيروت، دار مكتبة الحياة، ط. 2، 1986، ص 226.
- الحفني، محمود أحمد، علم الآلات الموسيقية، القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والنشر، 1971، ص 283.
- رشيد، أنور صبحي، الآلات الموسيقية في العصور الإسلامية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975، ص 415.
- فارمر، هنري جورج، تاريخ الموسيقى العربية، عزبه وعلّق حواشيه ونظّم ملاحقه جرجيس فتح الله المحامي، بيروت، دار مكتبة الحياة، د. ت، ص 469.
- DURING, Jean, *Musique et extase: l'audition mystique dans la tradition soufie*, Paris, Albin Michel, 1988, p. 282.
- GUETTAT, Mahmoud, *La Musique Classique du Maghreb*, Paris, Sindbad, 1980, p. 398.

## هـ. مصنفات في مسألة السَّماع والموسيقى في الإسلام

### مصادر

- الطبري، طاهر (ت. 1058م)، الرّد على من يحبّ السَّماع، تح. مجدي فتحي السّيد، طنطا، دار الصحابة للتراث، 1990، ص 100.
- الأندلسي، ابن حزم (ت. 1064م)، رسائل ابن حزم الأندلسي، تح. إحسان عباس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 2 منقّحة، 1986، ج. 1، الرسالة الثالثة: في الغناء المُلهي أمباح هو أم محظور، ص 419-439.
- ابن القيسراني (ت. 1113م)، كتاب السماع، تح. أبو الوفاء المراغي، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1970، ص 103.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمان (ت. 1201م)، تلبّيس إبليس، تح. السّيد العربي، المنصورة، مكتبة الإيمان، د. ت، ص 427.
- الجوّزيّة، ابن قيّم (ت. 1349م)، كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء، تح. ربيع بن أحمد خلف، بيروت، دار الجيل، 1992، ص 301.
- المنّيجي، محمّد (ت. 1383م)، الرّسائل المنيريّة، تح. محمّد منير الدمشقي، القاهرة، إدارة الطباعة المنيريّة، 1984، 4 أجزاء، «رسالة في الرّقص والسَّماع».
- ابن رجب، عبد الرّحمان (ت. 1393م)، نزّهة الأسماع في مسألة السَّماع، تح. وليد عبد الرّحمان الفريان، الرياض، دار طيبة، 1986، ص 72.
- الونشريسي، أحمد بن يحيى (ت. 1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقيّة والأندلس والمغرب، تح. بإشراف محمّد حجّي، الرباط/ بيروت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية/ دار الغرب الإسلامي، 1981، 13 جزء.
- الهيثمي، ابن حجر (ت. 1567م)، كفّ الرّعاع عن محرّمات اللّهُو والسَّماع، تح. عادل عبد المنعم أبو العباس، القاهرة، مكتبة القرآن، 1989، ص 128.
- التّابلسي، عبد الغني (ت. 1731م)، إيضاح الدّلالات في سماع الآلات، تح. محمّد راتب حمّوش، بيروت/ دمشق، دار الفكر المعاصر/ دار الفكر، 1981، ص 183.

## كتب في الأحاديث المتعلقة بالموسيقى

- الجديع، عبد الله بن يوسف، أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان، الكويت، مكتبة دار الأقصى، 1986، ص 185.
- عبد الكريم عبد الزحمان، محمد، أحاديث الغناء والمعازف - دراسة حديثة نقدية، بيروت، دار ابن حزم، 2006، ص 668.

## مراجع

- ابن موسى، عبد الله رمضان، الرد على القرضاوي والجديع، العراق، الأثرية للتراث، 2008، ص 608.
- الألباني، محمد ناصر الدين، تحريم آلات الطرب، الجيل الصناعية، السعودية، مكتبة الدليل، ط. 2، 1997، ص 216.
- الجديع، عبد الله بن يوسف، الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام، بيروت، مؤسسة الزيان للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 601.
- عرافة، هشام، الغناء والموسيقى بين المجيزين والمانعين، تونس، مطبعة تونس قرطاج، د. ت، ص 44.
- القرضاوي، يوسف، الإسلام والفن، القاهرة، مكتبة وهبة، سلسلة رسائل ترشيد الضحوه عدد 2، ط. 5، 2012، ص 109.
- القرضاوي، يوسف، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، القاهرة، مكتبة وهبة، ط. 4، 2008، ص 399.

## رسائل جامعية غير منشورة

- قفصية، محمد، موقف الإسلام من الموسيقى، رسالة ختم الدروس الجامعية، تونس، المعهد العالي للموسيقى بتونس، 1987، ص 105.
- العلاقي، نورهان، الغناء في الحضارة العربية من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي، رسالة ختم الدروس الجامعية، تونس، المعهد العالي للموسيقى بتونس، 1994، ص 90.

## و. كتب في تفسير القرآن

- ابن العربي، أبو بكر (ت. 1148م)، أحكام القرآن، تح. محمد عبد القادر عطا، بيروت،

دار الكتب العلمية، 2003، 4 أجزاء.

- القُرْطُبي، محمد بن أحمد (ت. 1273م)، الجامع لأحكام القرآن، لبنان، دار الفكر، 1997، 20 جزءاً.

### ز. مصنفات في علم الحديث

- الصنعاني، عبد الرزاق (ت. 827م)، المُصَنَّف، تح. حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط. 2، 1970، 12 جزء.
- القُشَيْري، مسلم بن الحجاج (ت. 875م)، صحيح مسلم، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء الكتب العربية، 1991، 5 أجزاء.
- الفاكهي، محمد بن إسحاق (ت. 888م)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تح. عبد الملك عبد الله دهيش، بيروت، دار خضر، 1993، 6 أجزاء.
- الرزائي، ابن أبي حاتم (ت. 938م)، الجرح والتعديل، تح. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الهند/ بيروت، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/ دار الكتب العلمية، 1952، 9 أجزاء.
- الطبراني، سليمان (ت. 970م)، مسند الشاميين، تح. حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1989، 4 أجزاء.
- الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت. 1038م)، مجلس من أمالي الأصبهاني، تح. ساعد بن عمر بن غازي، مصر، دار الصحابة للتراث، 1990، ص 80.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت. 1066م)، الشُّنُّ الكبرى، تح. محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، 1994، 10 أجزاء.
- العسقلاني، بن حجر (ت. 1448م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دمشق، دار الفيحاء، 2000، 15 جزء.
- المناوي، عبد الرؤوف (ت. 1622م)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تح. تصحيح أحمد عبد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية، 1994، 6 أجزاء.
- أبادي، محمد شرف الحق العظيم (ت. بعد 1892م)، عون المعبود على شرح سنن ابن داوود، تح. أبو عبد الله النعماني الأثري، بيروت، دار ابن حزم، 2005، 2 أجزاء.

## ح. مصنّفات فقهية عامّة

- الشافعي، محمد بن إدريس (ت. 820م)، الأم، بيروت، دار المعرفة، 1990، 8 أجزاء.
- الزملي، محمد (ت. 1004م)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط. 3، 2003، 8 أجزاء.
- الجويني، عبد الملك (ت. 1085م)، نهاية المطلب في دراية المذهب، تح. عبد العظيم محمود الديب، جدّة، دار المنهاج، 21 جزء.
- المرغيناني، برهان الدين علي (ت. 1197م)، الهداية في شرح بداية المبتدي، تح. عبد الحي اللكنوي، كراتشي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، 1417هـ، 8 أجزاء.
- النووي، يحيى بن شرف (ت. 1277م)، روضة الطالبين، تح. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، السعودية، دار عالم الكتب، 2003، 8 أجزاء؛ كتاب المجموع شرع المذهب للشيرازي، تح. محمد نجيب المطيعي، جدّة، مكتبة الإرشاد، 1925، 23 جزء.
- ابن تيمية، أحمد (ت. 1328م)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004، المجلد الحادي عشر، كتاب التّصوّف، ص 728.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت. 1834م)، الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني، تح. محمد صبحي بن حسن الحلاق، اليمن، مكتبة الجيل الجديد، 2001، 11 جزء.
- السّقاف، علوي بن أحمد (ت. 1916م)، مختصر الفوائد المكّية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، تح. يوسف بن عبد الزحمان المرعشلي، بيروت، شركة البشائر الإسلامية، 2004، ص 167.

## ط. مؤلفات عن التّصوّف

### مصادر

- الطّوسي، أبو نصر السّراج (ت. 988م)، اللّمع، تح. عبد الحليم محمود و طه عبد الباقي سرور، القاهرة/ بغداد، دار الكتب الحديثة/ مكتبة المثنى، 1960، ص 646.
- ابن عربي، محي الدين (ت. 1240م)، الكوكب الدّري في مناقب ذو النّون المصري،

تح. سعيد عبد الفتاح، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، سلسلة رسائل ابن عربي عدد 3، 2002، ص 276.

– القشيري، عبد الكريم (ت. 1072م)، الرسالة القشيرية في علم التصوف، تح. معروف زريو وعبد الحميد بلطجي، بيروت، دار الجيل، ط. 2، د. ت، ص 477.

### مراجع

– العجم، رفيق، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، 1999، ص 1279.

### ي. مصنّفات تاريخيّة وأدبيّة

#### مصادر

– الأصفهاني، أبو الفرج (ت. 967م)، كتاب الأغاني، تح. إحسان عباس وإبراهيم السّعافين وبكر عبّاس، ط. 3، بيروت، دار صادر، 2008، 25 مجلد.

– إخوان الصفا (القرن العاشر ميلادي)، رسائل إخوان الصفا وخلّان الوفا، بيروت، دار صادر، د. ت، 4 أجزاء.

– ابن عبد ربّه، أحمد (ت. 940م)، العقد الفريد، تح. محمّد مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1983، 9 أجزاء.

– الفرّطبي، أبو عمر يوسف النمري (ت. 1071م)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تح. محمّد البجاوي، بيروت، دار الجيل، 1991، 4 أجزاء.

– ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمان (ت. 1201م)، المُنْتَظَم في تاريخ الملوك والأمم، تح. محمّد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1992، 19 جزء.

– الشّيباني، محمّد [المعروف بابن الأثير] (ت. 1233م)، الكامل في التاريخ، تح. محمّد يوسف الدّقاق، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1987، 11 جزء.

– ابن خِلّكان، أحمد (ت. 1282م)، وفيات الأعيان، تح. إحسان عبّاس، بيروت، دار صادر، 1971، 7 أجزاء.

– الذّهبي، محمّد بن أحمد (ت. 1348م)، سِيَر أعلام النبلاء، أشرف على التحقيق شعيب

- الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط. 11، 1996، 29 جزء.
- اليماني، الياضي (ت. 1367م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة العبر وأحوال الزمان، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1997، 4 أجزاء.
- الشبكي، تاج الدين (ت. 1370م)، طبقات الشافعية الكبرى، ت. محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مصر، دار إحياء الكتب العربية، 1964، ج. 6، ص 194.
- ابن خلدون، عبد الزحمان (ت. 1406م)، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار الفكر، 2001، ص 851.
- الأبشيهي، شهاب الدين (ت. 1448م)، المستطرف من كل فن مستظرف، مصر، مكتبة الجمهورية العربية، 1956، 2 أجزاء.
- ابن عبد الله، مصطفى [المعروف بحاجي خليفة] (ت. 1657م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت. 2 أجزاء.
- SHUREEF, Jaffeur, *Qanoon-e-Islam*, translated by: G. A. Herklots, M.D, London, Parbury, Allen, and CO, 1832, p. 646.
- ### مراجع
- أحمد مكّي، الطاهر، دراسة في مصادر الأدب، القاهرة، دار الفكر العربي، ط. 8، 1999، ص 391.
- آل سليمان، مشهور حسن، كتب حذر منها العلماء، الرياض، دار الصميعي، 1995، 2 أجزاء.
- الزحيلي، محمد، الإمام الجويني، دمشق، دار القلم، سلسلة أعلام المسلمين عدد 26، ط. 2، 1992، ص 232.
- الزركلي، خير الدين، معجم الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط. 5، 1980، ج. 1، ص 336.
- الطنطاوي، علي، رجال من التاريخ الإسلامي، جدة، دار المنارة، 1998، 2 أجزاء.
- حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام: السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، بيروت/ القاهرة، دار الجيل/ مكتبة النهضة المصرية، ط. 14، 1996، ص 699.

- محبوبة، عبد الهادي محمد رضا، نظام الملك: دراسة تاريخية في سيرته وأهم أعماله خلال استيزاره، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص 686.
- ميتز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، ترجمة محمد عبد الهادي بوريدة، بيروت، دار الكتاب العربي، ط. 5، 1947، 2 أجزاء.

### ك. معاجم

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت. حوالي 1006م)، معجم الصحاح في اللغة، تح. خليل مأمون شبحا، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 2005، ص 1176.
- ابن منظور (ت. 1311م)، محمد، لسان العرب، القاهرة، دار المعارف، 1998، 6 مجلدات.
- الزبيدي، مؤتضى (ت. 1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، دار الكتب العلمية، 2011، 22 مجلد.
- مجمع اللغة العربي، المعجم الوسيط، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط. 4، 2004، ص 1097.

### ل. مواقع إلكترونية

- موقع الغزالي: [www.ghazali.org](http://www.ghazali.org)
- المكتبة الشاملة: <http://shamela.ws>
- قاموس المعاني: [www.almaany.com](http://www.almaany.com)
- موقع معاجم: [www.maajim.com](http://www.maajim.com)
- المكتب الوقفية: <http://waqfeya.com>
- مكتبة المصطفى: <http://www.al-mostafa.com>

مصادر ومراجع ذات صلة بالموضوع، إطلعنا عليها ولم نُشر إليها في البحث

### مصادر

- القرشي، أبو بكر [المعروف بابن أبي الدنيا] (ت. 894م)، كتاب العقل وفضله ويلي

كتاب ذمّ الملاهي، تح. السعيد بن بسيوني زغلول ويسري عبد الغني عبد الله، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 1993، ص 87.

- ابن سينا، أبو علي الحسين (ت. 1037م)، رسالة في الموسيقى من كتاب النجاة (الرسالة ملحقة بكتاب «تاريخ الموسيقى العربية» لهنري فارمر، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي)، بيروت، دار الحياة، 1972.
- ابن رشد، محمد (ت. 1198م)، تهافت التهافت، تح. سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب عدد 37، 1964، ص 1072.
- الحموي، ياقوت (ت. 1229م)، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، 1993، 5 أجزاء.

- الجوزي، ابن قيم (ت. 1349م)، حكم الإسلام في الغناء، تح. أبو حذيفة إبراهيم بن محمد، طنطا، دار الصحابة للتراث، 1986، ص 63؛ الكلام على مسألة السماع، تح. راشد بن عبد العزيز الحمد، الرياض، دار العاصمة، 1989، ص 531.
- الثوري، علي (ت. 1706م)، رسالة في حكم السماع وفي وجوب كتابة المصحف بالرسم العثماني، تح. محمد محفوظ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986، ص 27.

## مراجع

- إبراهيم بن محمد، أبو حذيفة، اللهو المباح في العصر الحديث بما يُوافق الشرع الحنيف، طنطا، دار الصحابة للتراث، ط. 2، 1990، ص 152.
- الأعسم، عبد الأمير، الفيلسوف الغزالي: إعادة تقويم لمنحنى تطوره الروحي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 238.
- البوطي، محمد سعيد رمضان، شخصيات استوقفتني، دمشق، دار الفكر، ط. 7، 2008، ص 243.
- بن عامر، توفيق، دراسات في الزهد والتصوّف، ليبيا - تونس، الدار العربية للكتاب، 1981، ص 183.
- الترابي، حسن، حوار الدّين والفن، تونس، مكتبة تونس، سلسلة جدليات الفقه والواقع، عدد 2، 2013، ص 28.
- التفتزاني، أبو الوفا الغنيمي، مدخل إلى التصوّف الإسلامي، القاهرة، دار الثقافة للنشر

- والتوزيع، ط. 3، 1979، ص 286.
- الحفني، عبد المنعم، الموسوعة الصوفية: أعلام التصوف والمنكرين عليه والطرق الصوفية، القاهرة، دار الرشاد، 1992، ص 423.
- الحفني، عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، القاهرة، دار الرشاد، 1993، ص 439.
- الذاية، فايز، معجم المصطلحات العلمية العربية للكندي والفارابي والخوارزمي وابن سينا والغزالي، بيروت/ دمشق، دار الفكر المعاصر/ دار الفكر، 1990، ص 302.
- الذرويش، عيد، الإمام الغزالي بين العقل والنقل، القاهرة، مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع، 2002، ص 209.
- السافي، نور الدين، نقد العقل: منزلة العقل النظري والعقل العملي في فلسفة الغزالي، صفاقس، مكتبة علاء الدين، 2003، ص 269.
- العجم، رفيق، موسوعة مصطلحات الإمام الغزالي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، سلسلة موسوعات مصطلحات أعلام الفكر العربي عدد 4، 2000، ص 1050.
- الفنجري، أحمد شوقي، كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 289.
- القرشي، عبد الرحمن بن عبد الرحيم، السماع عند الصوفية، السعودية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، إشراف عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، 2000، ص 598.
- القرضاوي، يوسف، الحلال والحرام في الإسلام، بيروت، المكتب الإسلامي، ط. 13، 1980، ص 351.
- الماوردي، علي بن محمد (ت. 1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح. أحمد مبارك البغدادي، الكويت، مكتبة دار ابن قتيبة، 1989، ص 390.
- المرعشلي، محمد عبد الرحمن، الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر وحكهما في الإسلام، بيروت، دار المعرفة، 2006، ص 399.
- مشاقة، ميخائيل (ت. 1888م)، الرسالة الشهابية في الصناعة الموسيقية، تح. إيزيس فتح الله جبراوي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1996، ص 160.

- خشبة، غطّاس عبد الملك، الموجز في شرح مصطلحات الأغاني، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط. 2، 2009، ص 92.
- وُعلي، محمّد أيت، السُّلطة السّياسية عند أبي حامد الغزالي، القاهرة، وكالة الصحافة العربية، ط. 2، 2001، ص 264.
- زقزوق، محمود حمدي، المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت، القاهرة، دار المعارف، 1973، ص 183.
- شيمل، آنا ماري، الأبعاد الصّوفية في الإسلام وتاريخ التّصوّف، ترجمة محمّد إسماعيل السّيد ورضا حامد قطب، كولونيا (ألمانيا) - بغداد، منشورات الجمل، 2006، ص 519.
- ظهير، إحسان إلهي، التّصوّف المنشأ والمصادر، لاهور - باكستان، إدارة ترجمان القرآن، 1986، ص 296.
- عامر، كوكب، السّماع عند الصّوفية خاصّة عند الغزالي، القاهرة، شركة إخوان رزق، 1988، ص 304.
- عبد الرّزاق، مصطفى وماسينيون، التّصوّف، بيروت، دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة، كتب دائرة المعارف الإسلاميّة عدد 16، 1984، ص 132.
- عرجون، محمّد الصادق، الغزالي المفكّر الثائر، القاهرة، الدّار القوميّة للطباعة والنّشر، 2001، ص 110.
- فؤاد، فاطمة، السّماع عند صوفية الإسلام، القاهرة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1997، ص 218.
- مجموعة من المؤلّفين، أبو حامد الغزالي في الذكرى المئويّة التاسعة لميلاده، مهرجان الغزالي في دمشق، منشورات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيّة، القاهرة، مطابع كوستا توماس وشركاؤه، 1962، ص 864.
- مجموعة من المؤلّفين، أبو حامد الغزالي في الذكرى المئويّة التاسعة لوفاته، أشغال التّدوة الدّولية «الغزالي اليوم، لماذا؟»، راجعه مقداد عرفة منسيّة، تونس، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة»، 2011، 2 أجزاء.

\* \* \*

أعزائي الكرام، للاتّصال بمؤلّف الكتاب وإهدائه آراءكم وملاحظاتكم.. فلا تتردّدوا مع خالص الشّكر والعرفان والتّقدير والاحترام،

- العنوان البريدي: السيّد سفيان محجوب، نهج الرياض، بنّان 5025، الجمهورية التّونسيّة.
- الهاتف الشّخصي: 53 967 800 (00216).
- البريد الإلكتروني: sofienne\_mahjoub@live.com
- الفايسبوك: sofienne\_mahjoub@live.com